

الجمهورية اليمنية

الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقرير السنوي

2009



بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي 2009
الصندوق الاجتماعي للتنمية



فخامة رئيس الجمهورية

عيسى عبد الله صالح

الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن

التقرير السنوي 2009
تمت الطباعة بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية
التقطت الصور بواسطة:
موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية
جميع الحقوق محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صنعاء 2009

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من:
الصندوق الاجتماعي للتنمية
فج عطان - ص.ب. 15485
صنعاء ، الجمهورية اليمنية
تلفون: +9671449669/8
فاكس : +9671449670
sfd@sfd-yemen.org
www.sfd-yemen.org



المحتويات



6	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور	
7	مجلس إدارة الصندوق	
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة	
9	كلمة المدير التنفيذي	
10	مُلخَص التقرير	
11	عمليات الصندوق المرحلة الرابعة	
12	الإستثمار و البرامج و القطاعات	
14	التعليم	
17	المياه و البيئة	
21	الصحة	
25	الحماية الإجتماعية	
29	الزراعة و التنمية الريفية	
34	التدريب و الدعم المؤسسي	
40	التراث الثقافي	
45	تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر	
50	برنامج الأشغال كثيفة العمالة	
56	عمليات الصندوق	
59	التطوير المؤسسي	
63	المراقبة و التقييم	
65	إدارة الموارد التمويلية	
72	الملحقات	
78	المراجع	

الصندوق في سطور

وتغطي البرامج الأربعة العديد من القطاعات والبرامج الفرعية في التعليم والمياه والبيئة والصحة والطرق الريفية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والتدريب والدعم المؤسسي وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى برنامج التدخلات المتكاملة والزراعة المطرية والتراث الثقافي.

ويسعى الصندوق من خلال هذه البرامج إلى التمكين المجتمعي وتعزيز التنمية المحلية، وزيادة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وبناء القدرات وتوسيع الشراكة، وتعزيز الكفاءة داخل الصندوق وخارجه. وهي المحاور التي حددتها مسودة الرؤية متوسطة المدى (2006-2010) ورؤية المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) وللتان تم إعدادهما لمواءمة تدخلات الصندوق مع الخطتين الخمسينتين الثالثة (2006-2010) والرابعة (2011-2015) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر (على التوالي)، وللمساهمة في تنفيذهما. وتُقدَّر التكاليف المتوقعة لبرنامج المرحلة الرابعة بحوالي 1,126.7 مليون دولار.

أنجز الصندوق المرحلة الأولى من عملياته (1997-2000) بكلفة تصل إلى حوالي 90 مليون دولار، ثم استكمل المرحلة الثانية (2001-2003) بكلفة تبلغ 200 مليون دولار تقريباً، ويقوم الآن بتنفيذ المرحلة الثالثة التي مخططاً لها أن تستمر خلال الفترة 2004-2008، ومُدَّتْ عامين إضافيين لتتواءم مع الخطة الخمسية الثالثة. كما قام الصندوق، ومنذ وقت مبكر، بإعداد رؤيته للمرحلة الرابعة من عملياته.

يموّل الصندوق عملياته من خلال الدعم الذي يحصل عليه من عدة مصادر تمويلية داخلية وخارجية تشمل الحكومة اليمنية، والبنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الألماني للتنمية (KfW)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والبنك الإسلامي للتنمية، والحكومة الهولندية، وصندوق «الأوبك» للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (يونسكو)، والحكومة الإيطالية، وسلطنة عُمان.

وتُسهم المجتمعات المحلية أيضاً في تغطية جزء من تكاليف المشاريع من خلال العمل، وتوفير المواد ومساهمات عينية أخرى.

مع نهاية عام 2009، بلغت التزامات الصندوق تراكمياً حوالي 1,009.4 مليون دولار، رُصدت لتنفيذ 9,596 مشروعاً. ونتج عن هذه المشاريع ما يقارب 36.6 مليون يوم عمل.

أُنشئَ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 بموجب القانون رقم 10 لنفس العام كهيئة مستقلة مالياً وإدارياً للمساهمة في تنفيذ خطط الحكومة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتم الإشراف على الصندوق من قبل مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، حيث يضم المجلس في عضويته ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ويقوم المجلس بتحديد واعتماد السياسات والخطط العامة للصندوق، ويراقب مدى انجاز الأهداف والأداء العام للصندوق.

ومن خلال العمل على زيادة الخدمات الأساسية، وتسهيل وصول المجتمعات المحلية الفقيرة إليها، يساهم الصندوق في التخفيف من الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من المجتمع... كما

يعمل على المساهمة في بلورة وتطوير منهجيات العمل المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية، وتمكين المجتمعات المحلية والمجالس المحلية من تنفيذ المهام التنموية في مناطقها.

ويواصل الصندوق العمل على تنفيذ برنامج لمواجهة آثار الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية من خلال تنفيذ مشاريع تركز على الأشغال كثيفة العمالة لتوفير مبالغ نقدية مقابل العمل للأفراد والأسر الأكثر تضرراً من الأزمة.

يسعى الصندوق إلى تحقيق أهدافه من خلال 4 برامج رئيسية، وهي كالتالي:

- تنمية المجتمع، ويهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية بصورة أساسية في المناطق الريفية المحتاجة لهذه الخدمات، وأيضاً بعض الأحياء في الحضر.
- بناء القدرات للشركاء المحليين، ودعم قدرات وتنظيم التجمعات المحلية وبعض الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
- تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتهدف إلى تنمية خدمات التمويل الصغير والأصغر من خلال دعم قدرات جهات وسيطة كالمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل، وتنمية قطاع الأعمال لتقديم الخدمات المالية وغير المالية لصغار المستثمرين.
- برنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يهدف أساساً إلى توفير فرص لامتصاص العمالة غير الماهرة بشكل مؤقت.



مجلس إدارة الصندوق

د/علي محمد مجور
رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الإدارة

د/أمة الرزاق حُمد
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، نائب رئيس مجلس الإدارة

عبد الكريم إسماعيل الأرحبي
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وزير التخطيط والتعاون الدولي، المدير التنفيذي للصندوق

رشاد محمد العليمي
نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع، وزير الإدارة المحلية

نعمان طاهر الصهبي
وزير المالية

د. عبد السلام محمد حزام الجوفي
وزير التربية والتعليم

د/إبراهيم عمر حجري
وزير التعليم الفني والمهني

د. أبو بكر عبد الله القربي
د. طارق سنان أبو لحوم
عن المنظمات غير الحكومية

عبد الرحمن ذيبان
محمد أنعم غالب
من ذوي الخبرة

محمد حسن الزبيري
عبد الله سالم الرماح
عن القطاع الخاص

أحمد محمد دعيم
عن القطاع المصرفي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د. علي محمد مجور
رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس إدارة الصندوق



بالاطّلاع على التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي لعام 2009، وعلى مُجمل أنشطة وفعاليات الصندوق عموماً، يبتأينا شعوراً بالارتياح للمنى المتصاعد باطراد الذي اتخذه سير عمل الصندوق منذ تأسيسه عام 1997 لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وهي رفد خطط الدولة التنموية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.. وكذا المساهمة الفعالة في إطار الجهود الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وتوفير فرص عمل، وإشراك المجتمعات المحلية في تنمية مناطقها.

ويزداد إحساننا بالرّضا حين نرى الصندوقَ يحثُ الخطى لإنجاز واستكمال المرحلة الثالثة من عملياته التي بدأها عام 2004.. بل وسرّع الصندوق—ومنذ وقت مبكر—في الاستعداد لمرحلة جديدة من العمل لخمس أعوام لاحقة، تكون متوائمة مع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر (2011–2015).

ونثقُ تماماً في أنّ الصندوقَ لن يوفّر جهداً في الاهتمام أكثر بالجوانب الاقتصادية من عمله، وفي تكثيف تدخلاته في التمويل الصغير والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة.. لما لهذين المجالين من دور كبير في الاقتراب أكثر من شريحة الشباب، والفئات الأكثر ضعفاً وفقراً في البلاد.

كلمة المدير التنفيذي

عبد الكريم إسماعيل الأرحبي
المدير التنفيذي



واصل الصندوقُ عام 2009 جهوده الحثيثة لتطوير وإقرار وتنفيذ المشاريع والبرامج في كافة المجالات والقطاعات التي يتدخل فيها.. حيث أستمِر الصندوقُ في بذل الجهود للمساهمة في تنفيذ خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية، سعياً منه للإسهام في تحسين الظروف المعيشية لقطاعات واسعة من الفئات الفقيرة في كافة أنحاء الوطن اليمني.

وإذا كانَ الصندوقُ قد طَوَّر حوالي 9,600 مشروع تنموي (وذلك منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 2009)، بكلفة تقديرية تجاوزت مليار دولار، واستفادَ من هذه المشروعات استفادةً مباشرةً أكثرُ من 19.7 مليون شخص (تشكّل الإناث نسبة 53% منهم)، ووفرتَ فرصَ عمل مؤقتة قاربتْ—بعدها الإجمالي التراكمي—36.6 مليون يوم عمل.. فإنَّ هذه الحقائق تعكسُ التأثيرَ الإيجابي لتدخلات الصندوق على مستوى المحافظات والمديريات والعُزل والقرى.

ومع اقتراب انتهائه من إنجاز مهام المرحلة الثالثة من عملياته (2004–2010) وتوجهه نحو المرحلة الرابعة (2011–2015)، يواصل الصندوق الاضطلاعَ بالمهام التي أوكلت إليه للإسهام بفاعلية في تنفيذ خطط الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، والتخفيف من الفقر.

ولا يسعنا في هذا المقام سوى أن نُشيدَ بالدعم المتواصل الذي يحظى به الصندوق من القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية.. والحكومة، برئاسة دولة الأخ/ الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء/ رئيس مجلس إدارة الصندوق.. وبدعم مختلف الممولين الداعمين للصندوق، على المستويين العربي والعالمي، وتكاتف جهود شركائنا المحليين في التنمية مع جهودنا، والعمل المتميز الذي يقوم به زملائي في الصندوق من كوادر وموظفين.

6% من استثمارات عام 2009—على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية، وتدريب الكوادر الصحية المتوسطة (وخصوصاً النسائية) العاملة في الأرياف، ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية. وواصل الصندوق نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الدمج الاجتماعي لها، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدف هذه الفئات ودعم المؤسسات والجمعيات العاملة معها. وتم رصدُ قرابة 1% من استثمارات العام لهذه المشاريع.

وواصل الصندوق جهوده، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية، سواء من خلال مشاريع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (2%) أو برنامج التدخلات المتكاملة (1% من الاستثمارات).

وللعام الثاني على التوالي، قدّم الصندوق الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة (المشتمل أيضاً على مشروعات قطاع الطرق الريفية) والذي يستهدف الأسر والأفراد الأكثر تضرراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والتقلبات المناخية. وقد تم تقييم البرنامج، وعلى ضوء نتائج التقييم، تقرر الانتقال إلى المرحلة الثانية من عمل البرنامج، حيث تلعب فروع الصندوق في المحافظات دوراً أكبر في تنفيذ أنشطة وفعاليات البرنامج خلال المرحلة الجديدة. وقد بلغت نسبة الأسر المستفيدة من البرنامج حتى الآن 94% من إجمالي الأسر المستهدفة، وتم توفير 753,760 فرصة عمل يومي. كما بلغت نسبة الإنجاز المالي والمادي 93%.

وعمل الصندوق خلال العام على مواصلة اهتمامه بدعم السلطة المحلية، تعزيزاً لتجربة تحقيق اللامركزية في البلاد، كما أولى اهتماماً بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والتكوينات المجتمعية كشريك أساسي في عملية التنمية، وكذلك بالتدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ومن استثمارات العام، رصد ما نسبته 2% لقطاعي التدريب والدعم المؤسسي.

وباستثمار يقارب 3% من إجمالي ما تم رسده لعام 2009، واصل الصندوق مساعده لحماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال.

واستمر الصندوق في دعم وتقوية برامج التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من المنافسة في السوق، ومساعدتها على تحسين الخدمات التي تقدمها—سواء كانت مالية أو غير مالية. وحظيت المنشآت الصغيرة والأصغر (بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال) بنسبة 2.0% من إجمالي استثمارات العام.

لقد تمكّن الصندوق من التقدّم باطراد في تنفيذ مهامه بفضل التوسع المستمر في قدرته الاستيعابية، وتحسين القدرة على تطوير قواعد البيانات الإحصائية، واستخدام تقنيات المعلومات المتقدمة، وتحسين نظام المعلومات الإدارية، وتدريب وتأهيل موظفي الصندوق والاستشاريين.

وصل عدد المشاريع التي طوّرها الصندوق، خلال عام 2009، إلى 1,442 مشروعاً بالتزامات تتجاوز 218 مليون دولار، يستفيد منها 2.7 مليون شخص استفادة مباشرة، ويتولد عنها فرص عمل مؤقتة تصل إلى 6.7 مليون يوم عمل.

ومع نهاية عام 2009، وبمشاركة واسعة من موظفيه وشركائه في التنمية، شرع الصندوق الاجتماعي بإعداد مسودة وثيقة رؤية المرحلة الرابعة من عملياته للفترة الممتدة من عام 2011 وحتى نهاية 2015.. مستفيداً من الدروس المستفادة من الخبرة والتجربة التي تراكمت لديه على امتداد مراحل الثلاث، وأفضل الممارسات على المستوى العالمي، ومن دراسات تقييم الأثر وتوصيات المراجعات الداخلية والخارجية الدورية.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للصندوق—خلال المرحلة الجديدة—في مواصلة الإسهام بفاعلية في إنجاز الأهداف التنموية الوطنية، وعلى وجه الخصوص الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من الفقر.. بالإضافة إلى تقديم نموذج لآلية مؤسسية فاعلة وكفؤة وشفافة، تتبنى أفضل الممارسات التنموية، وتساهم في زيادة القدرة الاستيعابية للبلد للاستفادة من المعونات الخارجية، وكذا تعزيز القدرة التنفيذية للسلطة المحلية.

كما سيسعى الصندوق إلى المساهمة في جهود الدولة لتعزيز اللامركزية، وتطوير الحكم المحلي، وتعميق الشراكة مع الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ونقل المعرفة، وتطوير البرامج الريادية (التجريبية) من خلال هؤلاء الشركاء.. فضلاً عن تعزيز دوره التنموي من خلال أربعة برامج رئيسة، تتمثل في التنمية المجتمعية والمحلية لتعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية، وتسهيل وصول المجتمعات الفقيرة إلى الخدمات الأساسية؛ وبناء القدرات—مع التركيز على تنمية الموارد البشرية، والتطوير المؤسسي، وتعزيز الأنظمة، ونقل الخبرة والتعلم المتبادل، ودعم اللامركزية والتنمية المحلية؛ وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال دعم البرامج والمؤسسات لتقدم خدمات مالية فعالة ومُستدامة للمنشآت الصغيرة والأصغر، وتوفير خدمات فاعلة لتنمية الأعمال، والمساهمة في خلق بيئة مواتية لتنمية القطاع.. بالإضافة إلى برنامج الأشغال كثيفة العمالة لاستدامة منافعها، وتعزيز دورها التنموي.

لقد تواصل—كما في الأعوام السابقة—استحواذ مشاريع التعليم على النسبة الأكبر من استثمارات الصندوق خلال العام (حوالي 39%) كمنطلق أساسي للتنمية الشاملة، مع إعطاء اهتمام لتوفير فرص متكافئة في التعليم (والتركيز على تعليم الإناث والمشاركة المجتمعية).

وفي قطاع المياه استمرت جهود الصندوق في التركيز على الأنظمة التقليدية في حصاد مياه الأمطار، مع الاهتمام بحملات التوعية الصحية والبيئية، وإجراء المراجعة البيئية الدورية لمشاريع الصندوق.. وقد بلغ نصيب قطاعي المياه والبيئة 33% من إجمالي استثمارات الصندوق للعام.

وركّزت التدخلات في قطاع الصحة—الذي كان نصيبه

المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق

تمتدُّ المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق لمدة 5 أعوام (2011-2015)، ويتم تنفيذ مهامها من خلال البرامج الأربعة الرئيسية التالية:

برنامج تنمية المجتمع والتنمية المحلية

- حصول المجتمعات الفقيرة على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، والمياه، والصحة، والطرق الريفية، والبيئة)؛
- الاستمرار في الاستجابة للاحتياجات الأولية التي تُعبّرُ عنها المجتمعات المحلية؛
- مواصلة التركيز على الفئات الضعيفة (الشباب، والنساء، والأطفال، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة)؛
- الحفاظ على التراث الثقافي الغني الذي تزخرُ به اليمن، وخلق فرص عمل من خلاله

برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

- مواصلة دعم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من تقديم خدمات مالية فعالة ومستدامة؛
- تشجيع لاعبين جُدد، على كلا المستويين: المحلي والعالمي، للانضمام إلى هذا القطاع؛
- دعم المؤسسات لتقديم خدمات تنمية الأعمال

برنامج البناء المؤسسي

- بناء قدرات وتنمية مهارات أعضاء السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية؛
- مواصلة دعم أجهزة الحكومة المركزية، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية، والتطوير المؤسسي، وتعزيز الأنظمة؛
- دعم اللامركزية من خلال بناء قدرات المجالس المحلية والسلطات المحلية؛

برنامج الأشغال كثيفة العمالة

- توفير فرص عمل للفئات الفقير؛
- بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع (طرق، مدرجات زراعية، أنظمة إدارة المياه)؛
- التعامل مع «الصدمات» الخارجية من خلال توفير شبكة أمان متكاملة، ترتبط بتحفيز وزيادة الإنتاجية في المناطق الريفية

الاستثمار والبرامج والقطاعات

خلال عام 2009، تم تنفيذ مشاريع وبرامج الصندوق من خلال سبع وحدات تنفيذية، بالإضافة إلى برنامج الأشغال كثيفة العمالة. وهذه الوحدات هي التعليم، والمياه والبيئة، والصحة والحماية الاجتماعية، والزراعة والتنمية الريفية، والتدريب والدعم المؤسسي، والموروث الثقافي، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

وقد تمت الموافقة، خلال العام، على 1,442 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 218 مليون دولار (الجدول 1).

الجدول 1 أ: المشاريع والالتزامات والمنصرف، المخطط لها والفعالية، ونسبة التنفيذ (عام 2009)			
البيان	المخطط	المُلتزم به	نسبة التنفيذ (%)
المشاريع الموافق عليها	1,393	1,442	103.5
الالتزامات (مليون دولار)	187	218	116.3
الصرف (مليون دولار)	127.6	139.7	109.5

الاستهداف وتوزيع المخصصات

يَتَّبِعُ الصندوق الاجتماعي للتنمية سياسة الاستجابة للطلب، منتهجاً سياسة استهدافية واضحة، تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية للفئات الضعيفة والمجتمعات الأشد فقراً، وخصوصاً في المناطق الريفية النائية. وترتكز سياسة الاستهداف للصندوق على أحدث مؤشرات الفقر الخاصة بالبلاد، وعلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004، ومسح الأسرة المعيشية لعام 2005/2006.. وكذا وسائل للاستهداف النوعي، تساعد على التعرف على المناطق الأكثر فقراً والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً لموارد الصندوق.

يجري العمل وفقاً لثلاثة مسارات رئيسة للاستهداف في مشاريع وتدخلات الصندوق، وهي كالتالي:

الصندوقُ باستمرار بمراقبة وتحديث استخدام المخصصات المرصودة للاستهداف الجغرافي في مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك لضمان استخدام كل منطقة للمخصصات المرصودة لها. كما تم إجراء تحليل آخر باستخدام مؤشر الفقر (مؤشر تدني مستوى المعيشة) استناداً إلى البيانات المستخلصة من تعداد عام 2004، وهو المؤشر الذي يمثل متوسط 7 مؤشرات* ذات صلة بالفقر. فكلما كان مؤشر الفقر في منطقة معينة

• **الاستهداف الجغرافي:** يركز على تغطية جميع المديرية في كافة أنحاء الجمهورية من خلال توزيع غالبية موارد الصندوق بناءً على العدد التقديري للفقراء والأفراد المحتاجين في كل محافظة، ومن ثم في كل مديرية. وخلال عام 2009، اندرج في هذا الإطار 511 مشروعاً بتكلفة بلغت 92.5 مليون دولار (42% من إجمالي استثمارات العام).

• **الاستهداف النوعي:** تُستخدم فيه أدوات تقييمية وأساليب مجتمعية تشاركية لاستهداف المجتمعات المحلية في الإطار العام لتخصيص الموارد لهذا النوع من الإستهداف. وخلال العام، بلغ عدد المشروعات المندرجة في إطار الاستهداف النوعي 63 مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى 2.8 مليون دولار (1% من الاستثمار).

• **الاستهداف ببرامج خاصة:** يتم توجيه موارد إضافية لتصميم وتنفيذ برامج ومشاريع تعالج مشكلات تعاني منها تجمعات وفئات سكانية معينة. وتمثل نصيب هذا النوع من الاستهداف (عام 2009) في 812 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 107 مليون دولار (50%). وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج الأشغال كثيفة العمالة، تم خلال العام تمويل 56 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 15.4 مليون دولار (7%).

الاستهداف الجغرافي

وقد توزعت مشاريع واستثمارات الاستهداف الجغرافي للصندوق بحسب مؤشر فقر القرية على المجموعات الأربع التالية:

يعمل الاستهداف الجغرافي على تغطية جميع المديرية من خلال توزيع معظم موارد الصندوق وفقاً لعدد الفقراء وعدد الأفراد المحتاجين في كل محافظة أولاً، ثم في كل مديرية. ويقوم

* هذه المؤشرات السبعة هي نسبة الأمية (بين أوساط من تصل أعمارهم إلى 10 أعوام فما فوق)، ومعدل عدم الالتحاق بالتعليم الأساس (من تتراوح أعمارهم بين 06-15 عاماً)، ونسبة الأسر التي تستخدم الحطب والفحم كوقود للطهي، وتلك التي لا تتوفر لها مياه شرب مأمونة، والأسر التي بدون كهرباء، وتلك التي لا تتوفر لها مساكن ملائمة، ونسبة الأسر التي تعيش بدون صرف صحي مناسب.



مرتفعاً، كلما كانت الظروف المعيشية لسكان هذه المنطقة أسوأ وبالتالي، يكون هؤلاء السكان أكثر استحقاقاً من غيرهم لتدخلات الصندوق.

الفئة الأولى (الأحسن حالاً نسبياً)، التي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 0-25%: 13% من إجمالي الاستثمارات (49 مشروعاً).

الفئة الثانية، ذات مؤشر فقر متدني و التي يقع مؤشر الفقر فيها بين 26-50%: 28% من إجمالي كلفة مشاريع الاستثمار الجغرافي (133 مشروعاً).

الفئة الثالثة (فقيرة)، ويقع مؤشر الفقر فيها بين 51-75%: 33% من الاستثمار (181 مشروعاً).

الفئة الرابعة (الأشد فقراً والأكثر احتياجاً)، ومؤشر الفقر فيها هو الأعلى (76-100%): 27% من استثمارات العام (148 مشروعاً).

مما سبق نستنتج أن 55 مليون دولار من حجم استثمار الاستهداف الجغرافي (59%) خصّصت للمناطق التي يتجاوز مؤشر الفقر فيها 50% (الشكلان 1 و2).

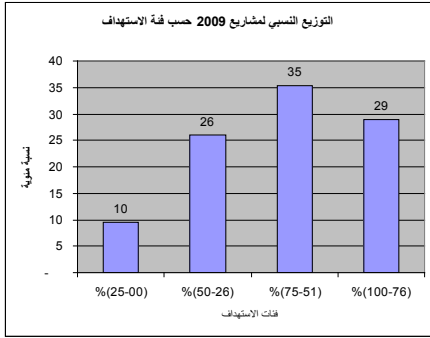
الاستهداف النوعي

تُستخدَم، في هذا النوع من الاستهداف، أدوات تقييمية وأساليب مجتمعية تشاركية لتحسين المؤشرات الجغرافية والديموقراطية العامة، وذلك لضمان حصول المناطق الأكثر احتياجاً على دعم الصندوق الاجتماعي. وقد ظل الصندوق يُحسّن باستمرار هذه الأدوات، ويحرص على تعزيز دوره في المجتمعات المحلية وتعميق مشاركة هذه المجتمعات في برامج وأنشطته. ويساعد هذا الأسلوب في العمل على تخصيص المزيد من استثمارات الصندوق في مختلف المديرية، حيث تتفاوت الظروف نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة.

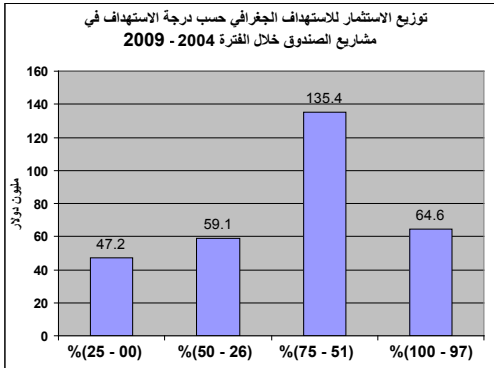
الاستهداف ببرامج خاصة

يتم—بموجب هذا النوع من الاستهداف—توجيه موارد إضافية لوضع وتنفيذ برامج ومشاريع تعالج مشكلات تعاني منها تجمعات وفئات سكانية معينة.. مثل برنامج التدخلات المتكاملة (الذي يلبي احتياجات عديدة للمناطق الأشد فقراً)، وتوفير فرص تعليمية متكافئة (بحيث تُوجّه موارد إضافية لمناطق تتدنى فيها معدلات التحاق الفتيات بالتعليم)، وبرنامج الجودة التعليمية (الهادف إلى تطوير نماذج تعالج قضية الجودة التعليمية).. فضلا عن برامج تدريبية (تعالج قضايا كالنقص في الكادر الصحي الريفي، أو تعمل على تأهيل فئات مجتمعية المجتمعات المحلية).

ويندرج في هذا الإطار أيضاً برنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يوفر فرص عمل مؤقتة لامتصاص العمالة غير الماهرة في المجتمعات المحلية.



الشكل 1



الشكل 2

المصدر: نظام المعلومات الإدارية، الصندوق الاجتماعي للتنمية

بعض أنشطة الصندوق في قطاع التعليم عام 2009

- دورات لتدريب مدربين على شبكة دروب، شارك فيها معلمون ومعلمات انتجوا فيها قصصاً تعاضدية، وسلسلة دورات تدريبية مهنية لتوسيع المشاركة على الشبكة، والمشاركة في حلقتين دراسيتين إقليميتين بالاشتراك مع معلمين من عُمان، ومصر، ولبنان، وقطر والإمارات.
- مشاركة 3 معلمات و3 معلمين وطالبتين وممثل عن الصندوق الاجتماعي في مؤتمر عالمي للشبكة الدولية للتربية والموارد في المغرب، حيث تم عرض إنجازات برنامج دروب.
- إعداد وطباعة دليل الوسائل التعليمية والتعلم النشط لتعليم الكبار، ودليل آخر للمهارات الحياتية.
- مواصلة الفصول المجتمعية، والذي ضمّ لأكساب مهارات القراءة والكتابة للطلاب والطالبات الذين تسرّبوا من المدارس، وكذلك لتشجيعهم على العودة للدراسة.
- تنظيم مسابقات تنافسية عامة في الروبوت لدعم وتشجيع الطلاب الموهوبين والتميزين على المستوى الوطني.



توفير فرص متكافئة في التعليم

يهدف هذا القطاع الفرعي إلى تحقيق التكافؤ في توفير التعليم للجميع، وتضييق فجوة الالتحاق بالتعليم الأساس والثانوي بين الأولاد والبنات. كما يسهّم الصندوق في تحسين البيئة التعليمية لتصبح محفزة وداعمة ومشجعة للطلاب، وتخفيف التزاحم من خلال زيادة عدد الفصول الدراسية وإعادة تأهيل المنشآت التربوية القائمة، وتأثيث وتجهيز المباني المدرسية.. بالإضافة إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق المستهدفة بنسبة 20%، وكذا تعزيز دعم المجتمعات المحلية للجهود الرامية إلى خلق فرص متكافئة في التعليم.

توسيع وتطوير البنية التحتية للتعليم

خلال عام 2009، طوّر البرنامج 368 مشروعاً، بتكلفة تقديرية تقارب 77 مليون دولار. وشملت هذه المشاريع إنشاء 2,370 فصلاً دراسياً جديداً، وإعادة تأهيل 214 فصلاً. ويستفيد من المشاريع حوالي 136 ألف تلميذ وتلميذة (46% منهم إناث).

تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في الإسهام في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي، ودعم النظام التعليمي لتحقيق تقدم مميز في التعليم الأساسي، يتسم بنوعية عالية والاستجابة لاحتياجات التنمية وبما يتفق مع الأهداف العالمية المعلنة في المجال التعليمي. وترتكز هذه الرؤية على تقديم المساعدة والدعم للخدمات التعليمية المتوفرة، والمساهمة في تطويرها وتغييرها إلى الأفضل.. بالإضافة إلى العمل على أساس وحدة الأهداف والتجانس بين المؤسسة التعليمية والتربوية والمجتمع المحلي، والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.

وظل قطاع التعليم يحظى بالنصيب الأوفر من إجمالي استثمارات الصندوق. فقد طوّر الصندوق، خلال عام 2009م، 435 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 84.9 دولار. وتعود هذه المشروعات بفائدة مباشرة على حوالي 188,000 شخص (52% منهم من الإناث). أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع 3,943 مشروعاً، بكلفة تقديرية تصل إلى 474.2 مليون دولار. ويستفيد من هذه المشاريع استفادة مباشرة حوالي 2.3 مليون شخص (45% منهم إناث).

الجدول 2: مؤشرات مشاريع قطاع التعليم

البيان	2009	تراكمي (1997-2009)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	435	3,943
التكلفة التقديرية (مليون دولار)	84.9	474.2
المشاريع المنجزة	242	3,136
المنصرف (مليون دولار)	58.8	335.2
المستفيدون المباشرون	187,573	2,290,848
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	52	45
العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)	2,926,416	17,369,530

تعليم الفتاة في الريف

يعمل الصندوق الاجتماعي، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، على زيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق المستهدفة بنسبة 20%، ويسعى إلى تعزيز مشاركة المجتمع في دعم تعليم الفتاة ومناصرة حقها في التعليم.

وتتمثل مكونات البرنامج في البنية التحتية، والتكوينات المجتمعية، وبناء القدرات، والتوعية والتعبئة المجتمعية.

فضمن أنشطة مكوّن بناء القدرات، تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، اشتملت على مواضيع متعددة كالمهارات الحياتية والجوانب العملية المتعلقة بهذه المهارات (شارك فيها ملتحقون بصفوف محو الأمية، وطلاب مدارس، ومدرسون، وقيادات منظمات غير حكومية محلية). كما عُقدت ورشة عمل لمناقشة وإثراء دليل المهارات الحياتية للمرأة الريفية (بحضور شركاء من الجانب الحكومي ومنظمات المجتمع المدني).. بالإضافة إلى دورة تدريب مدربين، خاصة بالاستشاريين، لمناقشة واغناء الدليل.

وخلال العام، كذلك، واصل الصندوق دعمه لوزارة التربية والتعليم في جهودها لتقوية المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة، كان من أهمها مشروع لتشكيل وتعزيز تكوينات طلابية مجتمعية في مدارس معينة، ومشروع آخر لتعزيز الوعي المجتمعي المحلي باهمية تعليم الفتاة.. فضلاً عن بناء مساكن لمدرّسات...

التعليم غير النظامي

إنّ معدلات معرفة القراءة والكتابة في اليمن منخفضة للغاية، فهي الأدنى في المنطقة العربية وبين أدنى المعدلات في العالم.. ولهذا، تظلّ هذه المسألة في صدارة أولويات الصندوق الاجتماعي. ويعمل الصندوق بترايط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وهو هيئة حكومية مستقلة تهدف إلى خفض نسبة الأمية بين اليمنيين البالغين من العمر 10 سنوات فأكثر.

وفي عام 2009، طوّر الصندوق سبعة مشاريع لتدريب موظفي إدارات محو الأمية في المديريات المستهدفة، بما في ذلك تدريب المدربين في مجال الخياطة المتطورة والحرف اليدوية والتدبير المنزلي، وجمع ومراجعة وطباعة مواد التعلم النشط لفصول محو الأمية، وتدريب المدربين في محو الأمية وإعداد المواد التعليمية (21 مديريةية في محافظة الحديدة)، وتقديم الدعم التنظيمي لمراكز محو الأمية (إب)، وتدريب معلمات محو الأمية (7 مديريةيات في تعز).

كما تم أيضاً خلال العام تنفيذ 22 دورة تدريبية للمعلمين والمدربين والموظفين في مجال محو الأمية (481 مشاركاً)، حيث ركز التدريب على اساليب الإشراف والتوجيه التربوي، والإدارة، ومهارات التوثيق، وتطوير المناهج الدراسية لمحو الأمية.. بالإضافة إلى الخياطة والحرف اليدوية والتدبير المنزلي.

وتشرق شمس التعليم على الفتاة

أقدمت على كسر حاجز الخوف والحجل الذي منع رغبتني في التعليم، فكان قرارني بالتحدّث حول ذلك مع أمي التي بدورها نقلت هذه الفكرة إلى أبي. وبعد مرور عدة أيام، قالت لي أمي «غداً أذهب إلى المدرسة وسجلي نفسك في مركز تعليم الفتيات الذي بناه الصندوق!» بعدها لم أستطع الصبر إزاء تلك البشري حتى الصباح الذي أشرقت شمس مع تجدد آمالي وفرحي. وهناك، حبتني الأستاذة أمينة وهي تقول لي: أهلاً وسهلاً بك وبغيرك في مركزنا! ومنذ ذلك الحين صرت أدرس بجد. أبلغ من العمر الآن 16 سنة، لكنني لا أزال أتذكر كيف كنت أحس بالحرم من التعليم، وبالذات عندما كنت أنظر بحسرة إلى أخواني وبعض البنات وهم يذهبون للمدرسة. كنت أتمنى أن أكون واحدة منهم أمارس حياتي وحقي في التعليم ويكون لي دور في المجتمع المحلي والخارجي. والحمد لله حقق الله لي بعض الأمنيات، وأتمنى أن أوصل الدراسة بعون الله في مدرسة البنات بقرينتا»

ندى عبده (14 عاماً)
مديرية مقبنة - تعز



سحر التعليم

«في ذلك الزمان ما كان فيه مدرسة للبنات. وكان أبي وأمي أميين ويقولوا ان الاختلاط عيب. كان عندي أخوان كثير.. كنا خمسة عشر نسمة وأبي فقير وما درّشنا. هذا كان أمس، والآن الحمد لله العيشة مع أبي تمام التمام والدنيا تغيرت.. والتحققت بفصل محو الأمية الخاص بالنساء اللي بناه الصندوق الاجتماعي وشجعتني المعلمات للمواصلة، وأصبحت متعلمة واعرف القراءة والكتابة. أتمنى أكون معلمة أو طبيبة لفعل الخير ومساعدة الفقراء. الحمد لله الآن أعرف أقرأ واكتب وأحس اني أقدر تحقيق أمنيتي.»

عزيزة مهدي عبد الله (18 عاماً)
مديرية السخنة - الحديدة



رؤية قطاع التعليم للمرحلة الرابعة (2011-2015)

الغاية: أن يكون الصندوق الاجتماعي قد تمكن، بنهاية عام 2015، من المساهمة في دعم تحقيق وتنفيذ بعض أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي وأهداف الألفية الإنمائية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص توفير تعليم جيد للجميع.

وتتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم خلال المرحلة الرابعة في المساهمة بالآتي:

- توفير فرص متكافئة للذكور والإناث والريف والحضر لرفع معدلات الالتحاق وزيادة عدد المتحققين /ات في التعليم من خلال الاستمرار في تطوير وتوسيع وتحسين البنية التحتية الخدمية للتعليم الأساسي والثانوي
- العمل على تضيق الفجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي في المناطق الريفية التي تزيد فجوة التعليم عن 80% من خلال توفير فرص تعليم ملائمة للفتيات في المناطق الريفية وتقديم برامج تشجع على الالتحاق والاستمرارية وتقوية مشاركة المجتمع المحلي في العملية التعليمية.
- تجويد العملية التعليمية من خلال دعم برامج التعليم ما قبل المدرسي ورياض الأطفال، وبرامج رعاية الموهوبين والمبدعين، و تجريب مقاربات جديدة على صعيد تطوير نوعية التعليم وإدخال تقنيات جديدة في التعليم، والتعلم، اختبار عدة مفاهيم وأساليب وتطبيقات جديدة في ممارسات العملية التعليمية وبناء القدرات.
- تنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة التربية والتعليم ومكاتب الوزارة في المحافظات والمديريات، من خلال دعم محوري البنية الأساسية والدعم المؤسسي، وتعزيز لا مركزية الخدمات التعليمية
- إيلاء برامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار اهتماما خاصا من خلال دعم عدة نشاطات في مجال البنية التحتية وبناء القدرات لتوسيع دائرة الاستيعاب، وتطوير وتحديث برامج التدريب والمناهج والأدلة.
- وسيقوم الصندوق بذلك من خلال توفير الدعم والمساندة لوزارة التربية والتعليم، والمساهمة في تطوير العمل في القطاع، ويقدم الصندوق دعمه استناداً إلى الأهداف المشتركة والتنسيق والتكامل مع كافة الشركاء في قطاع التعليم، مستفيداً من تجاربه وخبراته التي اكتسبها خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة من عملياته.



توفير المستلزمات التعليمية فيها. واشتملت مشاريع العام على دعم الإدارة العامة للخارطة المدرسية بوزارة التربية والتعليم في بناء قاعدة بيانات وتدريب عشرة من كوادر الإدارة عليها. كما تم تطوير 31 مشروعاً لبناء وتأثيث مكتب للتربية والتعليم في مديريات مختلفة (تحدها معايير اختيار معينة، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأولية المتمثلة في أعداد الطلاب والمدارس والكوادر التعليمية في المديرية المعنية).

يركز هذا المكون على التعليم النوعي والجودة التعليمية، بما في ذلك خلال المرحلة قبل المدرسية وفي رياض الأطفال، وبرامج الموهوبين والمتفوقين، وأساليب الابتكار لإدخال تقنيات جديدة في التعليم، وطرق التدريس والمناهج التعليمية في الفصول الدراسية.. فضلاً عن تقديم الدعم للتطوير المهني للمعلمين. وخلال عام 2009، استثمر الصندوق في 11 مدرسة من مدارس الجودة (في صنعاء وإب وتعز)، وفي 4 مدارس تجريبية للموهوبين والمتفوقين (صنعاء وتعز وعدن)، وجرى استكمال 4 مشاريع خاصة برياض الأطفال (حضرموت والحديدة وذمار والبيضاء).

وشملت هذه الاستثمارات أيضاً 5 مشاريع لتجهيز مدارس التجربة للموهوبين بالمعامل الخاصة بالمشاغل والورش، فضلاً عن تنفيذ مشروع الأنشطة التنفيذية للموهوبين.. بالإضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية متقدمة في مجال تعليم الروبوت. كما تم أيضاً تنفيذ مشاريع لتنمية مهارات المعلمين المختارين للعمل في برنامج الموهوبين في اللغة الإنجليزية، وكذا تزويد مدارس التجربة للموهوبين بمعدات واجهزة إضافية لمعامل الروبوت والالكترونيات.

وفي مجال بناء القدرات، بذل الصندوق جهوداً لتحسين مهارات وقدرات شركائه في التعليم، حيث استهدف احتياجات مجالس الآباء والأمهات، وميسري التعليم المجتمعي، والمعلمين، والمرشدين الاجتماعيين، والطلاب. وشملت أبرز أنشطة بناء القدرات في عام 2009 ما يلي:

- دورة تدريبية للكوادر الإدارية والتخصصية، والمعلمين والمعلمات، ومجالس الآباء والأمهات بمدارس تجويد التعليم، والمرشدين الاجتماعيين (619 مشاركاً، 78% منهم إناث)، وذلك في مواضيع مختلفة مثل حقوق الطفل، والمهارات العلمية المتخصصة في المختبرات، ومهارات الاتصال اللغوي لمادتي اللغة العربية والرياضيات.
- ورش عمل لتدريب مدربين في مواضيع مختلفة، بما في ذلك تقنية الاتصال والمعلومات عبر الانترنت للمدارس التي يُطبق فيها برنامج دروب، ومواصلة دعم مهارات التحدث والكتابة باللغة الإنجليزية للكوادر الادارية، وتقديم توجيهات للمدراء لرصد وتقييم الأداء في مدارسهم.
- تدريب المعلمين في مجال الروبوت، وتنفيذ مسابقات تنافسية بين المدارس ذات الصلة (عدن وتعز وصنعاء)، وكذلك بين الطلاب في العلوم والرياضيات.

اللامركزية الإدارية في التعليم والدعم المؤسسي

يدعم الصندوق توجه وزارة التربية والتعليم في مجال اللامركزية الإدارية في التعليم. كما يساهم الصندوق في تطوير مراكز القياس والتقويم، والمصادر التعليمية، والاحصاء التربوي، والتخطيط التابعة للوزارة.

وخلال عام 2009، وصل الصندوق جهوده في هذا المجال من خلال تنفيذ مشاريع متنوعة تهدف إلى بناء وتأثيث مقرات لمكاتب التربية على مستوى المديرية بهدف تحقيق الاستقرار للكادر الوظيفي في هذه المكاتب، وبالتالي سهولة التواصل بين هذه المكاتب والمنشآت التعليمية التي تشرف عليها المكاتب. بالإضافة إلى ضمان توفر رقابة على هذه المنشآت، وأيضاً

المياه والبيئة



أهم إنجازات المياه والبيئة عام 2009

اقرار برنامج خاص للسقايات الخاصة بموازنة بلغت 20 مليون دولار لفترة سنتين.

إن آلية الإستجابة للطلب التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه لها ميزات، ولها أيضا عيوب. ومن اهم عيوبها هو عدم تبنيتها لأهداف الألفية كأساس للإستهداف ولهذا تكون المساهمة في تحقيق أهداف الألفية عبارة عن نتيجة لتلبية الطلب ولذلك فمن المتوقع إرتفاع المؤشرات في بعض القطاعات نتيجة لتدخلات الصندوق واستمرار تدنيها في القطاعات الأخرى. ولهذا سيعتمد الإستهداف في قطاع المياه خلال المرحلة الرابعة على المؤشرات الوطنية الواردة في إحصاء 2004 حيث سيتم استهداف التجمعات الأكثر فقرا واحتياجا للمياه بحسب المؤشرات التالية: (1) 100% من المنازل غير موصلة بالمياه (2) معدل الفقر يتراوح بين 50% إلى 100%؛ و (3) عدد سكان لا يقل عن 300 نسمة.

وسيظل منهج الإستجابة للطلب مفتوحاً، ولكن الطلبات ستخضع للتدقيق والتأكد من أنها تلبى المؤشرات المذكورة آنفاً. والجدير بالذكر أنه لأول مرة في تاريخ الصندوق يعتمد مبلغ خاص لمواجهة شحة المياه في البلاد.

بلغ عدد المشاريع التي تم الالتزام بها خلال العام في قطاع المياه 405 مشاريع بتكلفة تقديرية تصل إلى 65.7 مليون دولار، بينما بلغ عدد مشاريع البيئة 29 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 6.1 مليون دولار. وبذلك وصل عدد مشاريع قطاعي المياه والبيئة التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2009 إلى 434 مشروعاً، وبتكلفة بلغت 71.8 مليون دولار.

(الجدول 3): مؤشرات مشاريع قطاعي المياه والبيئة

البيئة		المياه		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	تراكمي (1997-2009)	2009	
235	29	1,487	405	عدد المشاريع
41.6	6.1	149.2	65.7	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
162	16	937	103	المشاريع المنجزة
16.2	2.5	67.9	11.7	المنصرف (مليون دولار)
2,497,870	291,715	2,770,792	374,809	المستفيدون المباشرون
49	49	50	50	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
1,438,775	92,890	4,743,640	1,672,632	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

حصاد مياه الأمطار

تمت الموافقة على تمويل 55 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار، تشمل 116 منشأة مائية منها بركتان مكشوفتان، و66 بركة مسقوفة، 48 كريفاً بسعة إجمالية لهذه المنشآت تصل إلى 361,219 م³ كما تشمل 57 حوض ترسيب، و74 حوضاً لشرب الحيوانات، بالإضافة إلى شبكات مياه بطول إجمالي 25,096 متراً و35 منها. وتخدم هذه المشاريع 53,668 مستفيداً.

جميع مشاريع السقايات الخاصة التي تم الموافقة عليها خلال هذا العام تم تمويلها من برنامج السقايات الخاصة وتفصيله كما يلي:

قطاع المياه

رَكَزَ القطاع في توجهاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة، مع إعطاء اهتمام لمشاركة المجتمع واستخدام معارفه وخبراته المحلية التقليدية. ويغطي القطاع حصاد مياه الأمطار (الخزانات العامة)، السقايات الخاصة، ومياه بأنايبب، والسدود الصغيرة وتدريب وتأهيل الشركاء. اشتملت توجهات خطة 2009 التوسع في تنفيذ مشاريع السقايات الخاصة لتجميع مياه الأمطار من أسطح المنازل، وتدريب الاستشاريين على تنفيذ هذا النوع من المشاريع.

كفأ بكف.. تبقى مياه عمَد مستدامة

تعتمد عدد من قرى مديرية عمَد (حضر موت) على أحد أقدم مشاريع مياه الشرب الأهلية التي يديرها المجتمع إذ يتجاوز عمره 55 عاماً. هذا المشروع يغطي قرية خنفر وحصة و الجول والجذفرة وقرن المال والسحيلة والسفيل وشراواه بمياه الشرب النظيفة، وقد تعرّضت شبكة المشروع إلى انسداد الأنابيب العتيقة التي تمتد عبر ستة كيلو مترات من مورده في غيل الخضيرة مؤدياً ذلك إلى انقطاع المياه. وعانى السكان وخاصة النساء والأطفال إثر ذلك من الكثير من الويلات من أجل جلب الماء من مسافات بعيدة.

ونظراً لتاريخه الطويل وجدواه الواسعة، أبدى الصندوق الاجتماعي إهتماماً خاصاً بمشاركة مجتمع خنفر في بناء خزان توزيع إضافي بسعة 80 متر مكعب إلى جانب الخزان الأصلي (100 متر مكعب) واستبدال الأنابيب المتضررة حتى عاد الوضع لأفضل مما كان عليه في السابق. يؤكد منسب (شيخ) قرية خنفر ومدير مشروع مياه خنفر ورئيس لجنة المستفيدين الحاج محمد بن سالم الخبشي (80 عاماً) على جودة عمل إنشاء خزان الصندوق قائلاً «صمدت الأنابيب الطويلة أمام السيول الجارفة التي دمرت الكثير من المباني والمشاريع بالمحافظة في كارثة السيول الشهيرة في أكتوبر 2008م. الآن المشروع مفتوح 24 ساعة في مواسم الأمطار و 15 ساعة أيام الجفاف و 6 ساعات أيام الحر والجفاف الطويل»

أما عن كيفية عمل هذا المشروع العتيق المدار من قبل المجتمع بكفاءة، يصف الأخ عبدالرحمن عبدالله باحارثة عضو لجنة المستفيدين ومشغل مواطير المشروع ان المنازل مزودة بعدادات مياه ويدفعون شهرياً قيمة الخدمة. يوظف المشروع تلك المبالغ المتحصلة لتغطية مصاريف الصيانة والتشغيل ومرتباً للمشغل والمحصل. يتذكر عبدالرحمن الشعور العام السائد قبل ثلاث سنوات «أصيب المواطنون بالخوف عند توقف المشروع وعانوا كثيراً تلك الفترة اثناء انقطاع المياه، إلا ان إعادة تشغيله بفضل الصندوق الاجتماعي قد أعاد الأمل لهم ومكّن إدارة المشروع من إعادة النظر في سياسة نفقات المشروع من أجل استثمار الإيرادات لتطوير المشروع بشكل أفضل مما يجنب المنطقة أزمات مماثلة في المستقبل.»

من جانب آخر، عقدت الوحدة الفنية ورشة عمل في المقر الرئيسي، شارك فيها جميع ضباط مشاريع المياه والبيئة في الصندوق بهدف توحيد المواصفات الفنية للمشاريع في القطاعين.

وبناءً على الوضع المائي الحالي والمستقبلي الخطير لأمانة العاصمة، والذي يتزايد فيه معدل الهبوط السنوي لمستوى المياه الجوفية لحوض صنعاء، مترافقاً مع زيادة متسارعة في معدل النمو السكاني والهجرة الداخلية إلى أمانة العاصمة بشكل خاص... نفذت أمانة العاصمة في 11 أبريل 2009، بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، ورشة عمل حول طرق الاستفادة من

برنامج السقايات الخاصة (2009-2010)

تمت الموافقة على البرنامج في عام 2009 بموازنة قدرها 20 مليون دولار مساهمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية للفترة من يناير 2009 إلى ديسمبر 2010. ومن تاريخه بدأ العمل بتطوير المشاريع وتم إعداد خطة للتنفيذ تضمن تغطية كافة الالتزامات إلى منتصف 2009 وهذا بدوره يحقق إنجاز البرنامج وإفقال مشاريعه قبل حلول نهاية العام 2010.

وقد تمت الموافقة على 277 مشروعاً من البرنامج بتكلفة إجمالية بلغت 55.2 مليون دولار منها مساهمة المجتمع بمبلغ 37.8 مليون دولار ومساهمة الصندوق بمبلغ 17.4 مليون دولار شملت 20,789 سقاية بسعة إجمالية 939,695 م³ لخدمة 212,531 مستفيداً. وبهذا تكون نسبة الإنجاز في التزامات البرنامج قد وصلت إلى 87 % من مساهمة الصندوق.



المياه الموصلة بأنابيب

تمت الموافقة على تمويل 31 مشروعاً لتزويد 59,230 شخصاً بمياه محسنة عبر شبكات مياه بأنابيب بطول إجمالي 186,575 متراً، شملت 6,076 توصيلة منزلية و 21 منهلاً عاماً.

السدود الصغيرة

تمت الموافقة على تمويل 3 مشاريع لإنشاء سدود صغيرة متعددة الأغراض بسعة إجمالية 337,703 م³ لخدمة 32,853 شخصاً، وكذلك الموافقة على مشروعين لمعالجة حاجزين قائمين.

وتوزعت المشاريع على مديريات المحويت (محافظة المحويت)، والقبيطة (لحج)، وعرماء (شبو)، وناطع (البيضاء)، وعنس (ذمار).

تدريب وتأهيل الشركاء

تم خلال هذا العام تأهيل حوالي 161 استشارياً واستشارية في مجال الحواجز وخزانات حصاد مياه الأمطار في فروع تعز والحديدة وصنعاء وعمران وذمار والمكلا... وهؤلاء المؤهلون يتم إدخالهم في نظام المعلومات للاستعانة بهم في دراسة وتنفيذ المشاريع.

كما عُقدت ورشة عمل في فرع ذمار استهدفت 30 مهندساً (مشرفين، وعاملين في الميدان). نوقش فيها عدداً من مشاريع السقايات الخاصة بهدف تحديد المشاكل التي تواجه المهندسين في الميدان وإيجاد الحلول لها. وعُقدت أيضاً في المركز الرئيسي ورشة عمل لمدراء الفروع وضباط مشاريع المياه لمناقشة برنامج السقايات الخاصة وأهم متطلبات العمل في البرنامج.. بالإضافة إلى تبادل الخبرات بين الفروع.

هجرة المنتصر.. والانتصار لمستقبل أكثر صحة ونظافة!

أثناء العام 2009، عمل 25 استشارياً وضابطاً مشروع في 6 من قرى محافظة عمران في تطبيق وتنفيذ منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع ضمن حملة توعية استمرت حوالي 3 أشهر استهدفت أهمية الصرف الصحي السليم وتوضيح مخاطر التبرز في العراء. وقد كانت قرية هجرة المنتصر التي تحتوي على 70 منزلاً من أول القرى المبادرة في حل مشكلة الصرف الصحي لديها حيث قام الأهالي بمبادرات جماعية لبناء حمامات جديدة وحفر بيارات وتغطية بيارات قائمة وكل ذلك من أجل الإسراع في إعلان قريتهم قرية نموذجية في الصرف الصحي وخالية من التبرز في العراء. وفي مايو 2009، دشن الصندوق إحتفالاً في قرية هجرة المنتصر أعلنت خلاله قرية «هجرة المنتصر» قرية نموذجية في الصرف الصحي وخالية من التبرز في العراء.

لقد كانت المشكلة البيئية في القرية مأساوية حيث كان ينتشر البراز المكشوف والمخلفات في شوارع وساحات القرية والمرافق العامة والذي كان سبباً رئيسياً لانتشار الذباب وزيادة حالات الإصابة بالاسهالات والديدان المعوية وخاصة بين الأطفال. فلم تكن منازل القرية السبعون تمتلك إلا 12 حماماً ببيارة مغطاة وبنسبة 19% أي أن 81% من المساكن لا تتوفر فيها خدمة الصرف الصحي السليم. وقد نجم عن تطبيق أدوات منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع استجابة كافة اهالي القرية الذين تولدت لديهم القناعة بالتخلص من ظاهرة التبرز في العراء، وبدأوا في التغلب على المشكلة بجهودهم وأصبح لكل بيت ومرفق عام مرحاض موصل إلى بيارة مغطاة وارتفعت نسبة التغطية بخدمة الصرف الصحي من 19% إلى 100%.

كشف المواطن محمد علي عن سر اندهال أقرانه من المجتمع عند معرفتهم حجم القاذورات التي كانت تتسبب به الذبابة الواحدة حينما تلامس أرجلها الشعرية الست الملوثة أواني الغذاء أو الشرب، وأن تلك المعلومات أصبحت مثار الحديث في المقال العامة وبين أفراد الأسرة. وأضاف أن جهودهم الذاتية في بناء أنظمة الصرف الصحي لهم لم تأت إلا لإقتناعهم بأسباب الأمراض وخاصة للأطفال، وشعورهم بالخجل حينما يزورهم ضيوف من خارج القرية. في فعاليات الاعلان، أكد أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة صالح المخلوس وعضو المجلس المحلي بالمديرية صالح القزعي على أهمية الفعاليات والأنشطة التي نفذها فريق البرنامج وأثرها الفاعل في توعية المجتمع والاستفادة من قدرات عناصره في تحسين الوضع البيئي ومعالجة خطورة تراكم المخلفات الأدمية جوار المنازل وأثرها السلبي على الصحة العامة. ونوها بالوضع الصحي والبيئي الذي أصبحت عليه المنطقة المستهدفة بعد التدخل وما تم انجازه من مهام عمقت ثقافة التوعية المجتمعية وممارسة سلوكيات الاعتماد على الذات.

موارد المياه المتجددة في أمانة العاصمة لتدارس الوضع المائي وإمكانيات وطرق الترشيد للاستخدامات المختلفة للمياه في الأمانة من خلال أوراق عمل متعددة ومتنوعة. حضر الورشة عدد من الوزراء ووكلاء أمانة العاصمة والمختصين والباحثين من مختلف الجهات العاملة في قطاع المياه والبيئة.

كما تم أيضاً تدشين العمل في مشروع مسح مشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والذي يهدف إلى إعداد قاعدة بيانات لمعرفة وضع هذه المشاريع ونسبة التغطية بالمياه والصرف الصحي لسكان الريف. وقد تمثلت مساهمة الصندوق في هذا المسح بتوفير وسائل النقل لفرق المسح الميداني والمشاركة في معالجة البيانات.

تطوير السياسات

تم خلال هذا العام تطوير رؤية للمرحلة الرابعة للصندوق. وكان أهم محور شملته الرؤية في قطاع المياه هو الاستهداف، والذي سيكون خلال المرحلة الرابعة موجهاً نحو التجمعات السكانية الأكثر فقراً واحتياجاً للمياه بناءً على المؤشرات والبيانات التي استخلصها الصندوق من نتائج تعداد عام 2004. وتتخصص اتجاهات العمل في أن يكون 100% من المساكن غير موصلة بالمياه، ومؤشر الفقر (الذي يعكس تدني مستوى الخدمات) 50% فما فوق، ولا يقل عدد السكان في كل مجتمع عن 300 نسمة (كحد أدنى).

وباستبعاد المناطق التي استفادت من التدخلات السابقة للصندوق ومشروع الأشغال العامة، يبلغ عدد التجمعات التي انطبقت عليها مؤشرات الإستهداف حوالي 4,417 تجمعاً سكانياً.



سد وادي جوبح - صعدة

قطاع البيئة

تشمل أنشطة القطاع إدارة المياه العادمة، وإدارة المخلفات الصلبة، وتدريب وتأهيل الشركاء.

إدارة المياه العادمة

تمت الموافقة خلال العام 2009م على 7 مشاريع في إدارة المياه العادمة، لخدمة حوالي 33,000 نسمة. شملت هذه المشاريع مشروعين في مدينة شبام حضرموت: أحدهما لتوريد المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ شبكة المجاري، والآخر لتنفيذ محطة مجاري مدينة شبام والتجمعات السكنية المجاورة لها. وقد احتوت هذه المشاريع في مكوناتها خطوطاً للمجاري بطول 16,150 متراً و1,455 منهلاً وغرفة تفتيش، وكذلك 1,696 توصيلة منزلية.

رؤية المرحلة الرابعة لقطاعي المياه والبيئة (2015-2011)

الهدف : المساهمة في الاستراتيجيات الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية في دعم الحلول التي يقودها المجتمع المحلي، والرامية إلى الحصول على مياه شرب مُحَسَّنة من خلال تقنيات حصاد مياه الأمطار، وكذا الحصول على صرف صحي ونظافة صحية أكثر في المناطق الفقيرة والمحتاجة.

سوف يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية جاهداً لتحقيق هذا الهدف من خلال دعم بناء القدرات، وتوفير المساعدة للحكومة وشركاء التنمية الآخرين، استناداً إلى التجربة والخبرة المكتسبة خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة من عمليات الصندوق. ويُقدَّر أن استثمارات الصندوق في قطاعي المياه والبيئة خلال المرحلة الرابعة سوف تخدم 4,417 مجتمعاً محلياً. وسوف تساهم رؤية الصندوق لدوره في المرحلة الرابعة في هذين القطاعين الرئيسيين في ما يلي:

- استهداف المجتمعات المحلية الريفية التي تعاني من ندرة توفر المياه، وذلك باستخدام معايير الاختيار التالية: (1) 0% من الأسر المعيشية لديها مياه أنابيب موصلة إلى المنازل. (2) يكون معدل انتشار الفقر بين 50% إلى 100%. و (3) عدد سكان المجتمع المحلي المعني لا يقل عن 300 نسمة. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستبعد الاستهداف المناطق التي استقادت سابقاً من مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- مواصلة دعم حصاد مياه الأمطار، باعتباره البديل الأكثر ملاءمة لمواجهة شح المياه في اليمن، وكذلك الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع بوصفه أداة ممتازة لتسريع عملية تغطية المناطق الريفية بخدمات الصرف الصحي.. بالإضافة إلى الترويج بين الشركاء الآخرين لمسألة اعتماد هذه الأدوات كتدخلات هامة تتميز بمشاركة وقيادة المجتمعات المحلية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- في المناطق الحضرية، سيعمل الصندوق على تجربة وعرض حصاد مياه الأمطار من سطوح المنازل، وذلك بغرض تحقيق ما يلي: كبدل لاستكمال الحصول على المياه عن طريق الشبكة العامة في المدن الرئيسية، ولتقليل كميات المياه العادمة التي تتراكم في أقبية المنازل، وكذا كبدل للتخفيف من حدة الفيضانات خلال موسم الأمطار وتعزيز تغذية المياه الجوفية.
- تعديل الاستبيان الخاص بالتعداد السكاني على الصعيد الوطني المزمع تنفيذه عام 2014 ليشمل مؤشرات التغطية في مجال المياه والصرف الصحي بحسب التعاريف المتفق عليها مسبقاً، وذلك من أجل تحسين السياسة الاستهدافية للصندوق الاجتماعي في المستقبل.
- تشجيع الهيئة العامة لمشاريع المياه الريفية على المشاركة (بصورة رسمية) في أنشطة توفير الصرف الصحي في الريف



إدارة المخلفات - سوقطرة

إدارة المخلفات الصلبة

ووفقاً على تمويل ثلاثة مشاريع شملت مشروعاً تجريبياً لحل مشكلة سوء تشغيل حمامات مدرسة كمران في الحديدية باستخدام منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع، ومشروعاً لإنشاء سوق حراج للصيادين في بالعيص (في المسيلة بمحافظة المهرة) ومشروعاً ثالثاً لدعم حملة نظافة لمدينة جبلة بالتعاون مع المشروع الألماني لتنمية المدن التاريخية (GTZ).

تدريب وتأهيل الشركاء

تم خلال العام عقد ورشة عمل حضرها مندوبو الوكالة اليابانية «جايكا» وعدد من رؤساء الوحدات، وقُدِّمَ فيها عرض عن منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع حيث أبدت الوكالة إعجابها بالمنهج وتطلعت إلى تعاون الصندوق مع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف في تطبيق المنهج في المشاريع التي تمويلها الوكالة اليابانية.

كما دُرِّبَ 61 استشارياً واستشارية، بالإضافة إلى تدريب خمسة من ضباط مشاريع المياه والبيئة والصحة على منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع لفروع الصندوق في عمران وحجة وإب وتعز.

وأخيراً، شاركت وحدة المياه والبيئة والوحدة التنفيذية لمشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضر موت- في زيارة استطلاعية إلى (سوريا نظمتها مشروع تطوير المدن التاريخية) (GTZ) بهدف التعرف على خدمات البنى التحتية للمدن التاريخية في سوريا (دمشق وحلب) والإطلاع على مشاريع الصيانة والترميم للمدن التاريخية والتعرف على الأساليب المتطورة والتقنيات اللازمة لحمايتها بالإضافة إلى إقامة العديد من ورش العمل واللقاءات مع المسؤولين عن المدن التاريخية في المدينتين السوريتين.



الصحة

من إنجازات قطاع الصحة في الصندوق الاجتماعي لعام 2009

- بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة اليونيسيف، تم دعم برنامج الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد والذي يهدف لتعزيز مهارات القابلات وتحسين الوضع الصحي للأمهات والمولود بما يساهم في تحقيق الاستراتيجية الصحية الوطنية (2010-2025).
- لعب الصندوق دوراً ريادياً في تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، بالتعاون مع صانعي القرار من الوزارات المعنية بما في ذلك وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وزارة التعليم العالي، وزارة الداخلية، ووزارة حقوق الإنسان.
- تنفيذ العديد من الأنشطة في قطاع الصحة بالشراكة مع الحكومة والشركاء الآخرين الرئيسيين، بما يعزز منهجية التعلم التشاركي والتنفيذ المشترك للبرامج.



تشتمل وحدة الصحة والحماية الاجتماعية على قطاعي الصحة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وقد طُوِّرَ خلال العام 158 مشروعاً (موزعة على القطاعين) بتكلفة تقديرية تبلغ 16.4 مليون دولار. تراكمياً، بلغ عدد المشاريع 1,379 بكلفة تقديرية إجمالية 102.3 مليون دولار.

الجدول رقم 4 (مؤشرات مشاريع الصحة والحماية الاجتماعية)		
الصحة		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	
879	95	عدد المشاريع
73.6	13.6	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
647	120	المشاريع المنجزة
44.3	8.8	المنصرف (مليون دولار)
6,586,846	1,240,843	المستفيدون المباثرون
62	64	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
1,916,599	311,335	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

قطاع الصحة

تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية. من أجل المساهمة في تحقيق مرامي التنمية الألفية المتعلقة بالجانب الصحي والمؤمل تحقيقها بحلول عام 2015. ويتم تطوير مشاريع قطاع الصحة في الصندوق بالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان و في إطار 4 برامج رئيسية تهدف إلى توسيع وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية التعليم الصحي الواسطي، وتوسعة وتحسين خدمات الصحة الإنجابية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية النفسية. وقد توفقت خطة الصندوق لعام 2009 في قطاع الصحة بتنفيذ 77 مشروعاً بتكلفة تقديرية 9 مليون دولار، وقد تم تطوير 95 مشروعاً بتكلفة تقديرية 13.6 مليون دولار، تم تنفيذ 8 مشاريع عبر المقر الرئيسي، 87 مشروعاً عبر الفروع، موزعة على البرامج الأربعة الرئيسية، ويقدر عدد المستفيدين المباشرين من هذه المشاريع حوالي 1.2 مليون شخص (نسبة الإناث منهم حوالي 64%).

تطوير الشراكات

في إطار توجهات خطة قطاع الصحة لعام 2009 في تقوية الشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان وبقية شركاء الصحة بما يساهم في تحقيق مرامي التنمية الألفية:

- نظم الصندوق الاجتماعي للتنمية مع منظمة اليونيسيف ورشة عمل تشاورية بصنعاء لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة 20-18 يناير 2009 وقد هدفت الورشة إلى تبادل المعلومات بين الصندوق الاجتماعي ومنظمة اليونيسيف للوصول إلى فهم أفضل للبرامج والتدخلات الرئيسية التي يخطط لتنفيذها كلا الجانبين والتشاور وبحث سبل التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ للبرامج، كما تم في اللقاء مراجعة اتفاقية التعاون لمقترح المشروع المشترك لتعزيز نظام تدريب قابلات المجتمع في المعاهد الصحية. وفي نفس الإطار تأتي مساهمة الصندوق الاجتماعي في مبادرة العمل المشترك المبني على برنامج تلبية الاحتياجات الأساسية في مديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، والتي يمولها (إضافة إلى الصندوق الاجتماعي) كل من منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ويهدف البرنامج الذي سيستفيد منه سكان مديرية بيت الفقيه إلى تحسين ظروف المواطنين معيشياً وصحياً وحشد وتنظيم المجتمعات لإدارة الذات وتشجيع دعم المجتمعات على العمل كشركاء في التخطيط والتنفيذ والرقابة على عملية التنمية.

- تم الاتفاق بين الصندوق الاجتماعي ووزارة الصحة والسفارة الهولندية على توسيع برنامج صحة الأم والوليد ليشمل محافظات جديدة هي (حضر موت، المحويت، حجة، وأرخيبيل سقطرى)، إضافة إلى استمرار دعم المحافظات السابقة (تعز، إب، لحج، عمران، الضالع).
- تم الاتفاق بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الصحة (ممثلة بإدارة صحة الأسرة) ومنظمة اليونيسيف، على توسيع التدريب على برنامج الرعاية التكاملية لصحة الطفل في 51 مديرية غير مدعومة من أي جهة في محافظات البيضاء وتعز وشبوة.

البناء المؤسسي

- في عام 2009، دَعَمَ الصندوقُ الاجتماعي تطويرَ الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، بمشاركة صانعي القرار من الوزارات ذات العلاقة. ومن المتوقع الانتهاء من الاستراتيجية في منتصف 2010. كما قام الصندوق في إطار الدعم المؤسسي لخدمات الصحة النفسية بتأثيث وتجهيز البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة ومركز الإرشاد النفسي في جامعة تعز.

- قام الصندوق خلال العام بالشراكة مع وزارة الصحة وبقية الشركاء بتنفيذ مراجعة لتدخلات الصندوق الاجتماعي في المعاهد الصحية. هدفت هذه المراجعة إلى فهم أفضل للفرص المتاحة للمعاهد الصحية والتحديات التي تواجهها، إضافة إلى تحديد الأولويات المستقبلية لدعم الصندوق الاجتماعي للمعاهد الصحية.

- ومن الجوانب الأخرى للدعم المؤسسي في القطاع الصحي، دعم الجهود الزطنية في تعزيز خدمات الصحة الإنجابية من

خلال توسيع استراتيجيتها الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد. ويأتي دور الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في إطار تعزيز قدرات ومهارات قابلات المجتمع، ومدربات القابلات، وفق هذه المنهجية.

تم خلال عام 2009 الموافقة على 36 مشروعاً بتكلفة تقديرية مليون دولار، ويقدر المستفيدين المباشرين 377,834 (منهم 52% إناث) في 12 محافظة.

تحسين الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية

زيادة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية إن نظام الرعاية الصحية الأولية يمثل المستوى الأول لتقديم خدمات وقائية وخدمات علاجية أساسية. يهدف دعم الصندوق الاجتماعي في هذا المكون إلى المساهمة في زيادة التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية، وذلك من خلال إعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية الأولية العاملة، وبناء مرافق صحية دائمة بدلاً من المؤقتة، وتجهيز وتأثيث المرافق الصحية إضافة إلى تشكيل وتدريب اللجان الصحية المجتمعية.

5.4

خفض وفيات الأمهات والرضع

تم تصميم أنشطة هذا المكون لتعزيز خدمات الصحة الإنجابية من خلال بناء وتجهيز مراكز الطوارئ التوليدية الأساسية والشاملة ومراكز الأمومة والطفولة، إضافة إلى تجهيز أقسام حديثي الولادة. وقد تم في عام 2009 تنفيذ 23 مشروعاً في جانب البنية التحتية لخدمات الصحة الإنجابية يقدر عدد المستفيدين منها 798,560 شخص (منهم 71% إناث).

تعزيز مهارات مقدمي خدمات الرعاية الصحية

زيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية



يدعم الصندوق معهد ناشر للعلوم الصحية - عدن

بناء القدرات الوطنية

((إن قيام الصندوق الاجتماعي ببناء المزيد من الفصول الدراسية ساعدنا على إلحاق المزيد من الطلاب بالدراسة... في السابق كان لدينا فقط حوالي 500 طالب وطالبة سنوياً، بينما الآن نحن قادرين على تسجيل 1,000 طالب وطالبة في المجالات الصحية المختلفة)).

عميد المعهد العالي للعلوم الصحية - أمانة العاصمة

الوحدة الصحية في موثان.. شمعة بيضاء تغزو عتمة الحرمان

مثلت بعض عزل مديرية حُبَيْش بمحافظة إب أحد الأمثلة النموذجية على انزغال المجتمعات وإن اختلفت أسباب ذلك والتي كان أهمها شدة صعوبة تضاريسها ، الأمر الذي جعل أحد أبناء هذه المنطقة الذي يعمل في مدينة إب يزور أهله في المنطقة مرة كل عامين ويصف الوضع في منطقة بالساكن. ففي كل مرة يزور فيها قريته، لا يرى محمد حاجب اي تغيير يمكنه أن يخفف من الحرمان الذي ترزح تحته عشرات القرى. ونظراً لذلك الوضع الصعب، فقد سارع فرع الصندوق بمحافظة إب في الاستجابة لعدد من طلبات هذه المجتمعات بمشاريع ملحة يمكنها معالجة معاناتها.

بالإضافة إلى مشروع طريق يكسر انزغال عزلة بني شبيب وخاصةً مجتمع موثان الذي يستوطن بطن أخفض منطقة في العزلة ويبعد مسافة ساعتين ونصف من مركز المديرية (مدينة ظلمة) والتي لا تصلها الطريق التي أنشأها الصندوق بشكل شديد الانحدار، قرر مجتمع موثان أن أبرز وأهم احتياجاتهم كان الرعاية الصحية. عندئذٍ سعى الصندوق أول ما سعى إلى التخطيط لضمان فعالية تدخله واستدامة أثره. فحصل من مكتب الصحة بالمديرية على تأكيد لتشغيل الوحدة الصحية التي أنشأها الصندوق ثم أعد برنامجاً لتفعيل الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع ليسهل عمل الوحدة. رافقت مرحلة تجهيز وتأثيث الوحدة تنفيذ برنامج تفعيل الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع حيث تم تكوين لجنة صحية من المجتمع تكونت من مدير الوحدة وعضوين اكتسب احدهما خبرة صحية مقبولة لمعالجة السكان، أما الأخرى فقد كانت قابلة المجتمع الوحيدة حيث تم الاهتمام بتدريبها لتخدم نساء وأطفال مجتمعها.

محمد علي صالح، أحد مواطني موثان الذي اصر على تطوعه لإرشاد فريق الصندوق الزائر إلى خارج العزلة، يتذكر أن من احتاج إلى الرعاية الصحية كان عليه أن يتحمل جهداً ومالاً بالإضافة إلى تحمل آلام مرضه أثناء مشقة الانتقال إلى مركز عزلة الشعاور المجاور للعلاج ولمدة ساعتين، «وبعضهم كان يأخذ سيارة شاص أجره تكلف تقريبا 3,000 ريال (15 دولاراً) والبيض يسافر إلى مدينة إب ويعود بمبلغ 15,000 ريال (75 دولاراً) لأن الطريق طويلة ووعرة.»

وفي داخل الوحدة الصحية، يعرض العامل الصحي المختص سجل الزيارات اليومية للوحدة والذي بيّن أن الوحدة لا تخدم موثان فحسب بل انها تستقبل حالات من 17 قرية في المديرية مثل مجتمعات الدهرة والصريم و مجاعيرة والعدن الأسفل وبعض مناطق عزلة الشعاور بالإضافة إلى 20 قرية من مديرية حزم العدين المجاورة لحبيش. لقد أبدى أبناء موثان سرورهم لانشاء وتجهيز وتأثيث وحدتهم الصحية واعتبروا مكوناتها كافية لمعظم الخدمات الصحية التي يحتاجونها مثل تطعيم الحوامل والأطفال وأمراض الأطفال والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ومعاينة وتشخيص بعض الأمراض والجراحة وتوفير عدد من الأدوية الهامة. يقول عاقل المنطقة أن ثمار هذا المشروع قد نضجت مبكراً فقد «كان اعضاء الوحدة متحمسون في عملهم حيث قدموا خدماتهم داخل الوحدة بحماس، ونفذوا حملات ترقية صحية في المنطقة وحولها في الأوقات التي لا يُقبل فيها أفراد المجتمع على الوحدة الصحية.»



المركز الصحي بمدغل الجدعان- مارب

يهدف هذا المكون إلى تدريب الكوادر الصحية الوسطية في مختلف التخصصات المرتبطة بالرعاية الصحية الأولية (مساعدا الأطباء، مساعدا أطباء الأسنان، المررضون، فنيو المختبرات) أو الرعاية الصحية الثانوية (فنيو الأشعة، فنيو العمليات، فنيو التخدير). تم خلال العام تطوير 3 مشاريع لتأهيل 30 طالبة في تخصص التمريض المهني لمستشفيات محافظة صعدة، و 24 طالبا في تخصص فني مختبرات من مختلف مديريات محافظة صعدة، إضافة إلى تأهيل 40 طالبا وطالبة في تخصصات فني عمليات وفني تخدير لمحافظات حضرموت وشبوة والمهرة.

تحسين الخدمات المقدمة من مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية

يهدف هذا المكون لتعزيز كفاءة وقدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال التدريب أثناء الخدمة. تم تطوير مشروعين لتدريب 40 استشارياً واستشارية على معايير وآليات الاستهداف في التدخلات الصحية في محافظتي إب و عدن، وتهدف إلى تحسين الدراسات الاجتماعية والصحية للطلبات المقدمة إلى قطاع الصحة في الصندوق بالنظر إلى الصحة في إطار المحددات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. كما طور مشروع لتدريب 40 كادراً صحياً إلى تمريض متوسط (من العاملين في مستشفيات محافظة تعز الحاصلين على دورة سنة تمريض).

أما في جانب صحة الأطفال فقد تم تنفيذ 3 مشاريع في برنامج التغذية العلاجية المجتمعية للأطفال دون سن الخامسة في محافظات الأمانة وصنعاء والمحويت، وفي دعم الممارسات السليمة في مجال تغذية الرضع وصغار الأطفال. يأتي هذا التدخل في إطار الشراكة بين الصندوق الاجتماعي ووزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف.

زيادة الولادات تحت إشراف طبي

يركز هذا المكون على التدريب قبل وأثناء الخدمة للقبالات وتقديم منح في مجال القبالة للطلبات من كل المحافظات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للأمهات وحديثي الولادة.

تم تطوير 14 مشروعاً لتنفيذ دورات تدريبية (مدة كل منها 18 يوماً) في الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد لـ 260 قابلة مجتمع من محافظات الحديدة، وريمة، والضالع، ولحج، وتعز، وإب، وحضرموت، وذمار، والبيضاء.. إضافة إلى تدريب 20 مدربة قابلات مجتمع من عدة محافظات على برنامج الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد. يعتبر برنامج الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد من البرامج التدريبية المصممة لتعزيز قدرات ومهارات القبالات، وهو أحد أهم مكونات استراتيجية الرعاية المجتمعية لصحة الأم والوليد التي تم تطويرها بالتعاون بين وزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف.

كما طور مشروع لتأهيل 21 موظفة خريجات ثانوية عامة علمي/ثانوية صحية إلى بكالوريوس قبالة من المرافق الصحية في مستوى مستشفى عام، مستشفى ريفي مرجعي، مراكز متخصصة في الأمومة والطفولة من ثلاث محافظات هي عمران، حجة، وصعده.



مركز بزم للتدريب - المُكلا

توجهات المرحلة الرابعة في قطاع الصحة

الغاية: أن يتمكن الصندوق بنهاية عام 2015 من المساهمة في تحقيق بعض أهداف الإستراتيجية الصحية الوطنية -2011 و 2015 و مرامي الألفية الإنمائية.

وتتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع الصحة خلال المرحلة الرابعة في المساهمة بالآتي:

- الاستمرار في تقديم خدمات البنية التحتية لرفع نسبة التغطية بالخدمات الصحية الأساسية مع التركيز على تطوير إطار تكاملي لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتحسين الوصول إلى الخدمة وتعزيز مشاركة المجتمع
- التركيز على تأهيل الكوادر الصحية الواسطة لتغطية احتياجات المناطق المحرومة وتشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية
- تنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة الصحة ومكاتب الوزارة في المحافظات والمديريات، من خلال دعم محوري البنية الأساسية والدعم المؤسسي، وتعزيز لا مركزية الخدمات الصحية
- تعزيز وتطوير منهجية عملية لتخطيط الموارد الصحية من خلال دعم نظم المعلومات وبناء القدرات
- الاهتمام بجودة الخدمات الصحية من خلال تحسين بيئة مرافق الرعاية الصحية الأولية وكفاءة مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية
- الاستمرار في دعم التعليم الصحي الواسطي من خلال زيادة القدرة الاستيعابية، وتحسين البيئة التعليمية، ورفع قدرات الكوادر الفنية والإدارية (قد يتم التعديل وفقاً لنتائج التقييم)
- زيادة التغطية بخدمات الصحة الإنجابية من خلال زيادة الولادات تحت إشراف طبي ، دعم البنية التحتية ، تدريب الكوادر والتركيز على جودة مخرجات التدريب والخدمات
- توسيع وتحسين خدمات الصحة النفسية بناء على توجهات الإستراتيجية الوطنية للصحة النفسية

وسيقوم الصندوق بذلك من خلال توفير الدعم والمساندة لوزارة الصحة، والتطوير والريادة ، ويقوم الدعم على الأهداف المشتركة والتنسيق والتكامل مع كافة الشركاء واللاعبين في قطاع الصحة ، مستفيداً من تجاربه وخبراته التي اكتسبها خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة.

امل يتحقق

((تركت المدرسة قبل بضع سنوات... وقد طلبت من والدي السماح لي بإكمال دراستي، ولكن بسبب فقره لم يستطع إرسالني إلى المدينة لإكمال دراستي. لهذا بقيت في المنزل، وكنت اعمل في بعض الأحيان في فلاحة الأرض... ولكن حين وانتني هذه الفرصة، ساعدتني على تحقيق حلمي لإكمال دراستي. وأنا ممتنة للصندوق الاجتماعي للتنمية)).

طالبة في دورة لقاءات المجتمع من الجوف

التوعية في مجال الصحة الإنجابية

طور القطاع 4 مشاريع استهدفت ثلاثة منها تدريب 100 مولدة شعبية من عدة عزل في مديرتي وصاب العالي والسافل (ذمار) وعزلة الجمعة-مديرية المخاء (تعز)، إضافة لمشروع استكمال برنامج التثقيف الصحي حول مرض الكزاز وأهمية اللقاح في 6 مدارس للبنات في مديرية الفاهرة- محافظة تعز.

تحسين الوصول لخدمات الصحة النفسية

تم تطوير مشروعين لتعزيز الصحة النفسية المدرسية لتحسين خدمات الصحة النفسية في دور الأحداث في أمانة العاصمة. كما طوّر مشروع لتدريب كوادر طبية ومُساعدَة في مجال الرعاية الصحية النفسية من المرافق الصحية في مراكز مديريات محافظة إب.

أهم إنجازات قطاع الحماية الاجتماعية عام 2009

- دعم تقييم القدرات المؤسسية لصندوق رعاية وإعادة التأهيل المعاقين من أجل معالجة مواطني الضعف وتعزيز نقاط القوة.
- دعم توسيع نطاق الخدمات المقدمة للمكفوفين وضعاف البصر، بما في ذلك تنفيذ تدخلات استراتيجية في تشخيص ومعالجة احتياجات ضعاف البصر في البلاد. وشمل ذلك تدريب المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وذلك في مجال الكشف والتدخل المبكر وصياغة دليل سيتم الانتهاء منه عام 2010، وبالتالي طباعته وتوزيعه على المستوى الوطني العام.
- تجريب أساليب إعادة التأهيل المجتمعي في تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكن أن يستفيدوا من أنشطة بناء المهارات المنزلية. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة في مديرية واحدة في كل من تسع محافظات لوضع نظام الفرز والإحالة، بالإضافة إلى زيادة قدرات الامتداد والتوسع.. وذلك في حدود التمويل المتاح والقدرات المتوفرة.

قطاع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة



يُركز الصندوق في عمله مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة على جُملة من السياسات والإستراتيجيات من خلال دعم الجهود الحكومية وغير الحكومية والمبادرات المجتمعية الرامية إلى تقديم الحماية الاجتماعية لهذه الفئات ويأتي في مقدمة هذه السياسات التعليم الدامج، التربية الشاملة، تسهيل وصول المعاقين بالأرياف إلى الخدمات عبر برامج التأهيل المجتمعي وتحسين خدمات وبرامج تنمية الطفولة المبكرة ودعم السياسات والاستراتيجيات والدراسات المتعلقة بها، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على الامتداد بخدماتها إلى الأرياف، توسعة وتأسيس برامج ومراكز التدخل المبكر، التوعية بحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وقضايا الحماية الاجتماعية، تعزيز برامج الرعاية اللاحقة والبدئية.

تم تطوير 63 مشروعاً موزعاً على المركز الرئيسي للصندوق وفروعه بتكلفة إجمالية بلغت 2.8 مليون دولار، ومن المتوقع أن يستفيد منها حوالي 4,680 شخص من الجنسين (الجدول 5).

واستهدفت هذه المشاريع فئات متعددة من ذوي الاحتياجات الخاصة، على النحو التالي:

التربية الشاملة والتربية الخاصة

يهدف البرنامج إلى دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام عبر دعم وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برنامجها التربوية الشاملة وكذلك دعم الجمعيات الغير حكومية على تنفيذ برامج التهيئة ما قبل الدمج و الدمج للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس وكذلك دعم هذه الجمعيات ومراكز التربية الخاصة في برامج التربية الخاصة التي تنفذها، وتتمثل تدخلات الصندوق في دعم البنية التحتية للمدارس العامة التي تسهل دمج الشخص ذو الإعاقة بالمدرسة عبر إنشاء تسهيلات هندسية في المدارس و حمامات أو إضافة فصول جديدة ملحقه للأطفال ضعاف السمع والأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، وتزويد الجمعيات ومراكز التربية الخاصة ومدارس التربية الشاملة والدمج بالوسائل التعليمية والأثاث والتجهيزات اللازمة، وتدريب الكوادر العاملة فيها على جوانب العمل المختلفة مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم، وتعزيز وخلق شراكات بين هذه المؤسسات وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين لتزويدها بالمعينات السمعية

(الجدول 5) مؤشرات مشاريع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

الفئات ذات الاحتياجات الخاصة		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	
500	63	عدد المشاريع
28.7	2.8	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
376	42	المشاريع المنجزة
21.7	2.3	المنصرف (مليون دولار)
193,230	4,680	المستفيدون المباشرون
39	32	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
744,376	49,443	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

والبصرية الإعاقة، وقد تمت الموافقة على 17 مشروعاً مع إدارات التربية الشاملة والجمعيات العاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة في أمانة العاصمة ومحافظات عدن، تعز، إب، عمران، حجة، ذمار، المهرة، شبوة، وحضرموت. هدفت هذه المشاريع إلى دمج 540 طفلاً و974 طفلة من ذوي الإعاقات البصرية والحركية والسمعية والذهنية في 55 مدرسة في المحافظات المذكورة كما استهدفت تدريب 418 معلماً ومعلمة وأخصائياً اجتماعياً حول دمج وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج الحماية

يهدف البرنامج إلى تحسين خدمات إصلاحية السجون ومراكز الرعاية الاجتماعية وتحسين الخدمات للفئات الأولى بالرعاية وتطوير خدمات مراكز الطفولة الآمنة ودعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الموجهة للأطفال المعنفين والأطفال المهربين، وفي هذا المسار فقد تمت الموافقة على ما يلي:

- مشروعان استهدفا تحسين الخدمات المقدمة لـ 210 نزل في داري المسنين والمسنات في أمانة العاصمة ومحافظه الحديدة.
- مشروع هدف إلى تأسيس مركز ثقافي للشباب في قرية العيز - مديرية أفلح الشام بمحافظة حجة والتي تعتبر من أكثر المناطق المصدرة للأطفال المهربين في اليمن
- 5 مشاريع هدفت إلى زيادة نسبة تسجيل المواليد وذلك من خلال دعم مصلحة الأحوال المدنية في تعزيز خدمات تسجيل المواليد وتأسيس نظام التسجيل الحيوي الإلكتروني وقاعدة بيانات وتدريب الكوادر العاملة في المصلحة وفروعها في أمانة العاصمة ومحافظات عدن، تعز، إب لحماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم.
- 3 مشاريع لدعم قضايا الرعاية البديلة واللاحقة وتعزيز قضايا البدائل غير الاحتجازية هدفت إلى بناء قدرات إدارة المراقبة الاجتماعية وحماية الطفل في أمانة العاصمة ومحافظه تعز، تدريب العاملين في كافة دور الأيتام والأحداث في أمانة العاصمة في مجال حقوق الطفل.
- مشروع لدعم تدريب 15 من أبناء وبنات مدينة سعوان بأمانة العاصمة كمتصلين ومتصلات اجتماعيين في العاصمة في الجوانب السلوكية والبيئية والاجتماعية والحقوقية.
- مشروع لدعم تدريب قيادات المرور والمجلس المحلي ومكتب الشؤون الاجتماعية بمحافظة إب وكذلك التوعية في المدارس- المساجد - الإذاعة حول المخاطر الناتجة عن سوء استخدام الدراجات النارية .

كما تمت الموافقة على 5 مشاريع هدفت إلى تعزيز وتطوير مراكز التربية الخاصة في أمانة العاصمة وتعز وعدن وحضرموت ولحج وعمران وإب والحديدة وذمار وأبين والضالع .

الامتداد التعليمي إلى الأرياف

لتسهيل وصول الخدمة للشخص ذي الإعاقة في بيئته ومجتمعه يشجع الصندوق الجمعيات للامتداد بخدماتها التعليمية الدامجة إلى الأرياف وفي هذا المسار يتم تنفيذ مشروعين هدفاً إلى دعم جمعية للصم في لحج وأخرى للمكفوفين في إب في الامتداد بخدماتها التعليمية إلى أرياف المحافظتين .

تنمية الطفولة المبكرة

و هو برنامج يهدف إلى تنمية الأطفال في الأعمار (0-8) سنوات من خلال دعم برامج تنمية الطفولة المبكرة والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الموجهة لهذه الفئة العمرية من خلال مجموعة من البرامج أهمها الاكتشاف والتدخل المبكر «علاجي - وقائي» والتدخل المبكر (صحي، تعليمي، اجتماعي) ورياض أطفال وتعليم تمهيدي.

وقد تمت الموافقة على مشروعين في الاكتشاف والتدخل المبكر (العلاجي والوقائي) هدفاً إلى تأسيس خدمات الاكتشاف والتدخل المبكر في أمانة العاصمة ومحافظه ذمار.

وفي رياض الأطفال والتعليم التمهيدي، تمت الموافقة على مشروعين أيضاً، هدفاً إلى بناء قدرات مربيات رياض أطفال ذوي إعاقة في محافظة ذمار، وتعزيز مفاهيم الدمج المجتمعي للفئات الأولى بالرعاية في محافظتي ذمار وإب.

التأهيل المرتكز على المجتمع



دعم متنوع لمركز العلاج الطبيعي للإعاقة المكلا-حضرموت

الدعم المؤسسي وبناء القدرات

ويُعني ببناء قدرات المؤسسات العاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات التي تمكنها من تعزيز الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة وتساهم في استمرارية هذه الخدمات. وقد تمت الموافقة على 11 مشروعاً:

- مشروعٌ هدفَ إلى دعم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في تأسيس نظام معلومات تتوافق مع آليات عمله كمجلس وطني مسؤول عن رسم السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة ومتابعة تنفيذها.
- 8 مشاريع استهدفت بناء القدرات المؤسسية والفنية لـ131 عضواً (من الجنسين) في جمعيات عاملة مع الإعاقة في محافظات الحديدة وحضرموت وحجة وأبين.
- مشروع لدعم النشاط الرياضي الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في محافظة تعز.
- مشروع لدعم مركز العلاج الطبيعي بمحافظة شبوة في تأسيس قسم علاج طبيعي في مستشفى عتق المركزي -شبوة من خلال تجهيز غرفة علاج طبيعي للنساء وأخرى للرجال بالتجهيزات الطبية اللازمة للقسم وتأهيل الكادر الذي سيعمل بالقسم في مجال العلاج الطبيعي.

كما تُنفذ مشروعٌ، هدف إلى تدريب 20 من موظفي القطاع في إدارة المشاريع، وكيفية التخطيط الأمثل لها، وإدارتها بكفاءة عالية، ومتابعتها ومراقبتها بفعالية، وتقييمها واستخلاص الدروس المستفادة منه.

دعم السياسات والاستراتيجيات

في مسار تطوير السياسات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة ودعم الدراسات والتشريعات التي تُعني بهم، تم دعم:

- مشروع هدف إلى تنفيذ ورشة عمل وطنية حول «مبادرة رصد الإعاقة في الشرق الأوسط» بالتعاون مع منظمتي CBM و Handicap International بغرض جمع المعلومات حول قضايا الإعاقة ذات الصلة ونشرها من خلال تشديدها على الخطوات المتخذة في سبيل تحقيق المشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مشروع لدعم المؤتمر الوطني الأول للتوحد والذي تنظمه المؤسسة اليمنية للتوحد والتربية الخاصة هدف إلى المؤتمر إلى عمل حملة إعلامية عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة للتوعية حول اضطراب التوحد في اليمن، وإثارة القضية على مستوى صناع القرار، تعميق مفهوم الشراكات والتعاون محلياً وإقليمياً وعالمياً.

- في مسار سياساته الرامية إلى تعزيز الشراكة وتوحيد الجهود مع المنظمات الدولية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، نظم الصندوق الاجتماعي بالشراكة مع منظمة اليونيسيف ورشة عمل تشاورية عُقدت في صنعاء مطلع العام، وحضرها موظف الصندوق والمنظمة في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه بهدف تبادل المعلومات بين كل من الصندوق الاجتماعي ومنظمة اليونيسيف للوصول إلى فهم أفضل للبرامج والتدخلات الرئيسية التي يخطط لتنفيذها كل من الجانبين خلال عام 2009 في القطاعات المذكورة .

الإعاقة والانتخابات الديمقراطية:

جمعية تأهيل ذوي الإعاقة الجسدية/ مدينة عمران

هذه المنظمة النشطة، التي يقودها أفراد من ذوي الإعاقة الجسدية، أنشئت عام 1998. وتقوم الجمعية بإجراء انتخابات اللجنة القيادية المسيرة لنشاطها مرة كل ثلاث سنوات، حيث تتكون اللجنة من 12 عضواً. وقد شهد عام 2007 تنافساً شديداً على عضوية اللجنة، حيث حضر أكثر من 300 عضو (من أصل 1,300) اجتماع الجمعية العمومية التي انعقدت لانتخاب اللجنة القيادية الجديدة. وفي الوقت الذي تمثل هذه الممارسات الديمقراطية سمة مميزة للمشاركة، فإنها في الوقت ذاته—يمكن أن تشكل تحدياً لبناء مهارات وخبرات هذه الجمعيات والمنظمات، حيث غالباً ما يتلقى «القادة» الجدد تدريباً محدوداً لبناء قدراتهم. ومع ذلك، فإن القيادة الجديدة لهذه المنظمة غير الحكومية ما تزال تواصل كسر الحواجز التي تؤدي إلى عزل ذوي الإعاقة في محافظة عمران.. وذلك من خلال التعليم، والتدريب الهادف إلى تنمية المهارات المهنية، وتقديم الخدمات في جميع أنحاء المحافظة.

- نظم الصندوق بالشراكة مع منظمة CBM ورشة العمل التخطيطية لأفضل ممارسات الإعاقة في اليمن هدفت إلى تحديد محافظتين لتنفيذ برامج تدريبية لأفضل الممارسات في الإعاقة في اليمن وفقاً لمجموعة من المعايير منها تحديد الأولويات بالشراكة مع المؤسسات العاملة في الإعاقة في اليمن واستناداً إلى توصيات ورشة العمل الوطنية مبادرة رصد الإعاقة.

التعليم والتدريب الفني والمهني

وهو برنامج يُعني بتعزيز الخدمات التدريبية والتأهيلية لمراكز التأهيل المهني والتدريب الفني تم تنفيذ مشروع يهدف إلى تأهيل الكادر الفني لمركز التدريب والتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة أبين.



مركز الطفولة الأمانة وجواره مركز رعاية المكفوفين- عدن

تجربة لتأهيل المعاقين المرتكز على المجتمع الريفي تقود إلى كسب الدعم والاعتراف بالمعاقين

تبنى الصندوق في توجهاته للمرحلة الثالثة برامج التأهيل المجتمعي من خلال تأسيس خدمات التأهيل المجتمعي في المناطق الريفية، وهو برنامج يعمل على إعادة التأهيل وتحقيق تكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي للشخص ذي الإعاقة بمشاركة المجتمع المحلي وضمن موارد المتاحة. ويرتكز التأهيل بالدرجة الرئيسية على توعية المجتمع المحلي بقضايا الإعاقة ومفاهيمها وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تدريب عاملي التأهيل حول قضايا الإعاقة وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره وإحالتهم إلى الجهات الفنية المختصة لتلقي العلاج والتأهيل المناسبين... كما تتضمن أنشطة البرنامج تشكيل لجان مجتمعية، وتمكينها مؤسسياً.. هذه اللجان لها صفة الرسمية من حيث اعتمادها من قِبل المجالس المحلية للمناطق المستهدفة.

ومن المناطق التي تدخل فيها الصندوق ببرامج التأهيل المجتمعي مديرية الحيمة الداخلية بمحافظة صنعاء. وقد أحدث البرنامج هناك تغييراً كبيراً في اتجاهات المجتمع المحلي حول الإعاقة، ووعيه بقضاياها..

فنذكر عند زيارتنا الأولى للبرنامج برفقة خبيرة التأهيل المجتمعي، لم يكن لدى الأهالي حتى إدراك ومعرفة حول من هو الشخص ذو الإعاقة.. فلدى سؤال طاقم التمريض في المركز الصحي للمديرية عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يترددون على المركز، أفادوا أنه لا يوجد معاقون في المديرية، حيث أنهم يُتوفون عند الولادة!

وبعد تأسيس البرنامج، وتدريب عاملي التأهيل، وإجرائهم مسوحات عن حجم الإعاقة في بعض قرى المديرية.. تبين وجود 157 طفلاً وطفلة من ذوي الإعاقة.. وقد قادت هذا المسح والتعبئة المجتمعية لجنة التأهيل التي تم تشكيلها، وهي اللجنة التي استطاعت (بعد تدريبها) الوصول إلى التنسيق مع الجهات المانحة للبحث عن دعم للبرنامج ومُعينات ووسائل تأهيلية وتعليمية للأطفال ذوي الإعاقة.. كما قامت بالتنسيق مع برامج التأهيل المجتمعي الأخرى (مثل برنامج التأهيل المجتمعي في مديرية بني حشيش) وتبادل الخبرات معها..

وقد تحدث أحد منسقي اللجنة، وهو الأخ/ خالد حسين، قائلاً «أصبحت الآن أتلقي أسماء أطفال معاقين من مناطق في المديرية ما زرتها في السابق، ولكن هم سمعوا بان هناك خدمة ستقدم للأطفال المعاقين، وأجوا (جاءوا) يبحثوا عن هذه الخدمة، ويسألوا ما بتفعلوا في هذه اللجنة، وإيش من خدمة بتقدموا.. وهذا دليل على أن الناس بس تشتي تنوعى وتعرف، وبعدين بيطلبوا الخدمة.»



رؤية الصندوق للمرحلة الرابعة في قطاع الحماية الاجتماعية

الغاية: أن يتمكن الصندوق بنهاية 2015 من المساهمة في تعزيز الدمج الاجتماعي والحقوق والفرص المتكافئة للأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للإساءة.

الأهداف الأساسية للرؤية:

- أن نصل إلى عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للإساءة.
- أن نسهم في تحسين نوعية الحياة للأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للإساءة
- أن نشارك في تطوير وتنمية القدرات والخبرات المحلية (مقدمي الخدمات – المساندين الاجتماعيين – الاستشاريين/ات)
- أن نعمل على زيادة التحسس لقضايا الأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للإساءة (السلطة المحلية، الاتحادات، الوزارات المعنية
- إستراتيجيات الوصول للأهداف:
- تخصيص موارد أكثر
- تحسين البرامج المقدمة من حيث النوعية والجودة
- التنفيذ من خلال الشركاء
- توسيع قاعدة الاستهداف الكمية
- فئات محددة للاستهداف
- سياسات لتطوير وتنمية قدرات الموظفين والشركاء
- الإيمان بقدرات الأطفال، «بمن فيهم ذوي الإعاقة» وحقهم في فرص عادلة ومتكافئة مع أقرانهم
- الشراكة مع منظمات دولية
- الانفتاح على برامج وإجراءات جديدة في العمل
- تطوير أدلة إرشادية على مستوى العمليات والبرامج
- تحفيز الشركاء المحليين على جلب موارد محلية وإقليمية

الزراعة والتنمية الريفية



إنجازات هامة للزراعة والتنمية الريفية لعام 2009

- عزز برنامج التدخلات المتكاملة التي تُنفذ في منطقة حرض العتنة (حجة) التغيير الاجتماعي من خلال العمل مع قطاعات أوسع في المجتمع والسكان المهمشين في المنطقة لتأمين الأراضي وبناء منازل لهم (أنظر الإطار أدناه).
- تم إجراء مسح قاعدي موسع في المجتمعات المحلية المستهدفة من برنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية. وقد ساعدت هذه الفعالية على الارتقاء بأنشطة الصندوق في مجال المراقبة والتقييم إلى مستوى جديد من التعلم والتفكير (أنظر أدناه خلاصة لأهم نتائج المسح).
- بدأ البرنامج التركيز على زيادة الوعي حول الأضرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن القات، وشرع في تنفيذ أنشطة تجريبية لإحلال محاصيل نقدية أخرى محل القات.

يُدرج في الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية بشكل رئيس قطاع الزراعة، وبرنامج التدخل المتكامل. وقد عملت وحدة الزراعة والتنمية الريفية خلال عام 2009 على الاستمرار في عملية الأستهداف للمناطق الأكثر فقراً واستكمال خطة التنمية لمناطق التدخل المتكامل و البدء بتوسع البرنامج عبر الفروع وفي الزراعة المطرية، تم استكمال العمل في المديرية المتبقية المُستهدفة من المشروع لتصل إلى 23 مديرية، وكذا الاستمرار في التدخل في حصاد مياه الأمطار للأغراض الزراعية والتوعية بأضرار القات.

وقد تم خلال السنة الالتزام بتنفيذ 104 مشاريع بكلفة تقديرية تقارب 5 ملايين دولار.

(الجدول 6) : مؤشرات مشاريع الزراعة و التنمية الريفية

التنمية الريفية		الزراعة		البيان
تراكمي (2009-1997)	2009	تراكمي (2009-1997)	2009	
168	30	125	74	عدد المشاريع
11.2	1.3	6.4	3.6	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
88	30	31	17	المشاريع المنجزة
8.4	2	2	1.2	المنصرف (مليون دولار)
222,136	78,119	85,896	52,562	المستفيدون المباثرون
41	22	49	48	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
377,326	30,600	134,046	103,412	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

قطاع الزراعة

الزراعة المطرية

شهد عام 2009 تنفيذ واستكمال العديد من الأنشطة والفعاليات، اشتملت على الاستمرار في تنفيذ مراحل المكون الثالث من مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (مكون تنمية الإنتاج الريفي) في 23 مديرية من 5 محافظات، وكذا تدخلات تنموية في البناء المؤسسي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

المرحلة الأولى (العمل في 11 مديرية)

تم خلال العام إنجاز 17 مشروعاً، موزعة على النحو التالي:

8 منها تناولت تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية (اختيار المجتمعات المستهدفة، وتقييم الوضع الراهن للإنتاج الريفي)، في حين اهتمت 5 مشاريع ببناء قدرات الاستشاريين ومجموعات ولجان المنتجين الريفيين، وتنفيذ دورات تدريبية نوعية تخصصية وتنفيذ حملات توعية إرشادية، ومشروع تجريبي طبقت فيه عدد من طرق مكافحة الخفافيش التي تتلف محاصيل الفواكه والتمور في عزلة زريعة اليمن (مديرية المقاطرة، محافظة لحج).

واشتملت أهم المخرجات على استكمال بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية وإعداد المشروعات الإنتاجية الفرعية لـ 687 مجموعة منتجات ومنتجين ريفيين و92 لجنة في 92 مجتمعاً محلياً في 11 مديرية (توزعت المشروعات على تربية ورعاية وتسويق الثروة الحيوانية، والخدمات البيطرية، وتربية النحل وإنتاج العسل، وتقنيات حديثة في مجال الحبوب والأعلاف والدواجن، والري والتربة).

المرحلة الثانية (12 مديرية)

وتم خلال العام كذلك تنفيذ المسح القاعدي، وتأسيس قاعدة معلومات خاصة بالمديريات الـ 12 المتبقية من قائمة المديريات الـ 23 التي اختيرت لعمل مشروع الزراعة المطرية.. بالإضافة إلى تنفيذ دراسة ميدانية حول المدرجات الزراعية، وسبل المحافظة عليها وصيانتها في لحج والمحويت والحديدة. كما تم اختيار 138 مجتمعاً محلياً جديداً في بقية المديريات المستهدفة، ونفذت 12 ورشة عمل مع المجالس المحلية في مراكز تلك المديريات، هدفت إلى تعريف المشاركين بالمشروع وآلية عمله ومعايير ومنهجية وطبيعة تدخلاته التنموية.

وخرجت تلك الورش بقوائم تضم أسماء المجتمعات المرشحة لتدخلات المشروع، وذلك بناءً على المعايير المحددة للاستهداف. في سياق التدريب وبناء القدرات، فقد حفل هذا العام بتنفيذ واستكمال 28 دورة تدريبية وورش عمل، استفاد منها 1,400 مشارك 40% نساء، حيث اشتملت على تدريب موقعي للمجموعات الإنتاجية (الرجالية والنسوية) في الجوانب الفنية والإنتاجية والتنظيمية والمحاسبية، وكذا تدريب عملي لإعداد 49 عاملاً 34 ذكور و 15 إناث صحياً قروياً في البيطرة ورعاية الحيوان، فضلاً عن إعداد فريق من الاستشاريين والاستشاريات وتزويدهم بالمعارف الحديثة والمهارات التطبيقية في عدة مجالات، بهدف الاستفادة منهم في تنفيذ أنشطة المكون. وفي هذا الإطار، درّبت 8 نحالات (من المديريات المستهدفة) في تربية ورعاية النحل وإنتاج العسل، بالإضافة إلى تدريب مجموعات إنتاجية في البيطرة والإنتاج الحيواني وإنتاج العسل. وتم أيضاً اختيار 170 استشارياً متعددي التخصصات الزراعية وتوزيعهم إلى 8 فرق، حيث تم تنفيذ 8 دورات تدريبية تنشيطية في مجالات تخصصاتهم والبدء بالاستعانة بهم في تنفيذ عدة مهام استشارية منها المتابعات الميدانية وتقديم خدمات الدعم الفني وبناء القدرات الفنية والتنظيمية للمجموعات في الأقاليم التي تم تشكيلها وتمويل مشروعاتها.

وفي ذات الاتجاه، نفذت 3 ورش عمل تدريبية، شارك فيها 80 استشارياً واستشارية هدفت إلى بناء قدراتهم وتجهيزهم للعمل الميداني في بناء قدرات المجموعات واللجان الإنتاجية في 8 مديريات من محافظات صنعاء، حجة، الحديدة، والمحويت..

فضلاً عن 5 ورش عمل نفذت في فروع الصندوق في صنعاء وعدن والحديدة وحجة، تناولت اختيار المجتمعات المستهدفة للزراعة المطرية في 12 مديرية في المحافظات المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ الدورة التدريبية الأولى للقيادات التعاونية النسوية في مجالات الاستفادة من المخلفات الحيوانية والنباتية والمنزلية والاستخدام الآمن للمبيدات الكيميائية، شاركت فيها 20 متدربة من قيادات العمل التعاوني النسوي واللاتي سيعملن بعد ذلك كمدربات وعاملات في التوعية الإرشادية في أوساط المجتمعات النسوية في أكثر من محافظة. كما جرى تنفيذ دورة تدريبية حول الري والمخصبات الزراعية، استفاد منها 20 مشاركاً ومشاركة، و3 دورات تدريبية في مجالات التخطيط الإرشادي وإعداد البرامج الإرشادية الموزونة، شارك فيها 66 مشاركاً من ممثلي الأجهزة الإرشادية في مختلف المحافظات.. وكذا تنفيذ دورة في مجال إعداد مدربين في مجالات التربية المنزلية للدواجن استهدفت 20 متدرباً في أكثر من محافظة، ودورة أخرى في مجال الاستفادة من المخلفات الحيوانية والنباتية والمنزلية استهدفت 20 متدربة في أكثر من محافظة. وفي مشاريع البنية التحتية، يجري حالياً تنفيذ عدد من الدراسات لتنفيذ مشروعات في حصاد المياه، الحفاظ على التربة وصيانة المدرجات.. حيث يُنفذ حالياً مشروع خاص بالحفاظ على التربة الزراعية وحماية أشجار النخيل بعزلة زرقية اليمن، مديرية المقاطرة، كما تنفذ العديد من الدراسات بالمشاركة مع المجتمعات المستفيدة حول صيانة المدرجات الزراعية والبن والقنوات التحويلية للاستفادة من مياه الوديان.

وفي إطار العمل مع مختلف الشركاء في العمل التنموي، شارك الصندوق في عدد من الاجتماعات التنسيقية الفنية بين المكونات الثلاثة لمشروع الزراعة المطرية مع عدد من الجهات والمشاريع العاملة في مجال التنمية الريفية، كما تم تنفيذ ما يزيد عن 30 زيارة متابعة ميدانية مشتركة مع بعثة البنك الدولي وضباط المشاريع في الفروع ومندوبين عن الجهات المشاركة في التنفيذ.

المياه للتنمية الزراعية

أنشئ هذا القطاع في بداية عام 2009 ليركز في توجهاته على تنفيذ مشاريع السدود الصغيرة وأنظمة الري ومشاريع إدارة المساقط المائية وحماية الأراضي من الانجرافات.. وكذلك في تنفيذ بعض المشاريع التجريبية لإحلال زراعة القات—مع التركيز على التوعية.

الري من مياه سطحه وجوفية

تمت الموافقة على تمويل 3 مشاريع ري من سدود تم تنفيذها سابقاً بتمويل من الصندوق في محافظتي صنعاء والجوف.



المجموعات الزراعية، الخبت - المحويت

المجموعات الانتاجية الريفية.. تجربة أثبتت نجاحها فتوسعت

في العام 2009، توسّع النطاق الجغرافي ضمن المناطق التي يُنفذ فيها برنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية مثل مديرية «الحجيلة» إحدى أفقر مديريات الحديدة وأكثرها جفافاً، حيث نجحت تجربة 9 مجموعات انتاجية في قريتي «القرون» و«السُمرة» في السنوات الثلاث الماضية، ليقرر الصندوق بعدها توسيع المجموعات الريفية التسع الناجحة إلى 100 مجموعة في المديرية تم منها تمويل 36 مجموعة وتشكيل 61 مجموعة أخرى تنتظر التمويل في العام 2010. ويُتوقّع تبلور المجموعات المتميزة من المجموعات المشكلة في شكل اتحاد أو جمعية لدعم تبادل التجارب والمعرفة في المجالات ذات الصلة.

يشير الأخ إبراهيم أحمد إبراهيم ومحاسب مجموعة تربية الضان إلى أن أكبر فائدة يمكنه أن يعزوها للمشروع هي أنه قد تمكنهم من توحيد قلوب وعقول أبناء المنطقة وعرس المحبة والتضامن فيما بينهم. وعن مجموعته التي أطلقت عليها مجموعته «النجاح» يؤكد إبراهيم أن أعضاءها الخمسة قد «بدأوا مشروعهم الانتاجي بشراء 18 رأس ضان نمت إلى أن وصلت اليوم إلى 60 رأس أمهات و 30 موليد بالإضافة إلى فحل التفقيح. ورغم أن إبراهيم وبعض زملاءه كانوا يمارسون نفس المهنة قبل تدخل المشروع، إلا أنه يستدرك ضاحكاً أنه الآن تعلم الكثير وأثبتت له المعلومات التي تعلمها من التدريب أنه كأن لم يكن يعرف الكثير عن أسرار كثيرة عن مهنته، «كنا ننفق ونستهلك ولا نحسب ما ننفقه ونبهنا التدريب إلى خطورة ما كنا نقدم عليه بدون حساب. الآن لا نتخذ قراراً إلا بعد الاجتماع في ما بيننا و الإجماع على القرار الأفضل لمصلحة المجموعة، فالعمل ضمن المجموعات يضمن الالتزام والتخطيط الجيد والطموح نحو نجاح استثمارنا.»

ويتحدث الأخ محمد عبدالله المطيري عضو مجموعة «الخلاص» لتربية النحل و انتاج العسل «نشعر بتطور مشروعنا ونمو انتاجنا، فلقد بدأنا مشروعنا بـ 20 خلية نحل والآن لدينا 51 خلية خلال الأعوام الماضية وبلغت قيمة مبيعات مجموعتنا 514 ألف ريال تنفق على تغذية النحل والنقل للبحث عن مراعي النحل. تدريبنا على بدائل التغذية وتصفية وفرز العسل وأنواع العسل والاستفادة من الشمع وأنواع الخلايا والبيطرة والتسويق واساليب الترويج والتعرف على اللآفات والوقاية منها ومكافحتها. بالرغم من ذلك، فاننا نعانى الآن من الجفاف وصعوبة ايجاد مراعي جيدة في البلاد رافق ذلك زيادة كبيرة في سعر السكر للتغذية. ولولا مشروعنا لواجهنا خطر الافلاس.»

وفي قرية «السُمرة»، عبر رئيس والمسئول المالي لمجموعة «الشموع» لتربية العسل الأخوان أحمد أحمد القيم و علي محمد عبدالله عن رضاهم عن المستوى الذي حققته مجموعتهم، «بدأت المجموعة بشراء 30 خلية وصلت الآن إلى 60 خلية حصلنا على عائدات قيمتها أكثر من 800 ألف ريال بسبب جودة المنتج. وأكدا «لولا المعارف التي اكتسبها من المشروع لانحلت أعمالهم تماماً تحت نير هذا الجفاف المطبق. استفدنا كثيراً في تشخيص أمراض النحل وزيادة الانتاجية عبر طرق التربية الحديثة التي تعلمناها من دورات التدريب ذات الجودة العالية. كما تعلمنا ضرورة تنوع نشاطنا والتوسع في مشروعنا و شراء 27 رأس تجدر الإشارة الى ان تلك المجموعات الثلاث و عند سؤلنا عن مسألة الاستدامة في تنفيذ و التوسع في مشاريعها أجابت ان لها استراتيجيات و طموح تمت الى ان يصبح لها وسيلة نقل و تمكين اعضائها بحيث يصبح كل منها منتج ريفي مستقل بذاتها استطعنا شراء عشرات من رؤوس الماعز التي تكاثرت واشترينا من حصيلتها ما نفقق به على تغذية النحل و بقي لدينا 32 رأساً كأصول لدعم مشروعنا الرئيس «تربية النحل».

إدارة المساقط المائية

ووفق على تمويل 10 مشاريع لحماية الأراضي من الانجراف لتحسين أنظمة الري التقليدية، وذلك في محافظات شبوة وصنعاء والمحويت ولحج وحضرموت. كما تم إقرار مشروع دراسات لإعداد مقترحات تمويل 6 مشاريع لإدارة المساقط المائية في مناطق الزراعة المطرية.

حصاد مياه الري

تم إقرار 4 مشاريع سدود صغيرة. احد هذه المشاريع يهدف إلى معالجة احد الحواجز التي قام الصندوق بتنفيذها سابقاً في شبوة والحاجز الآخر يقع في محافظة حجة بالإضافة إلى مشاريع سدود في محافظة تعز ومشروع تجريبي لحصاد مياه الأمطار في بركة باستخدام المواد العازلة في حوش جامعة صنعاء لري الأشجار المثمرة.

إحلال زراعة القات

تمت الموافقة على تمويل أربعة مشاريع، يهدف اثنان منها إلى إيجاد بدائل زراعية مناسبة في منطقتي مسور (حجة) والسودة (عمران).. بينما هدف المشروعان الأخران إلى التوعية بأضرار القات.

التدريب والتوعية

تم إنجاز مشروع يهدف إلى تأهيل استشاريين في مجال السدود. وقد تمت تلك الدورة في فرع الصندوق في عدن.

برنامج التدخل المتكامل

وهو برنامج تنموي متعدد التدخلات، يسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المبادرة لتنمية مناطقها.. كما يهدف البرنامج إلى الإسهام في إشراك السلطة المحلية من تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية في المناطق المستهدفة.

برنامج بناء القدرات التنظيمية للمجتمعات والسلطة المحلية تم التركيز على تعزيز دور التكوينات المجتمعية التي شكلت من المجتمعات المحلية المستهدفة وبمشاركة السلطة المحلية، كأساس عملي مرتبط بتقوية الشراكة بين المجتمعات المحلية والمكاتب التنفيذية والمؤسسات التنموية المختلفة. حيث قام البرنامج بتنفيذ 7 دورات تدريبية في مجال بناء القدرات (إعداد مقترحات التمويل وتسويقها)، استفاد منها 111 مشاركاً ومشاركة من مختلف مناطق البرنامج من لجان التنمية والسلطة المحلية، حيث ركز التدريب على إكساب المتدربين مهارات ومعارف في أعداد المشروعات وكيفية البحث عن ممولين لتنفيذها وهناك لجان تنموية فعلاً بدأت بعمل مقترحات تمويل وتسويقها. كما نفذت ورشة عمل لمدراء مكاتب الصحة بالمديريات لمناطق البرنامج تم فيها مناقشة آلية تفعيل الخدمات الصحية في المناطق المستهدفة حيث تم الخروج بموجهات عمل سيتم البدء بتنفيذها.

الأنشطة الاقتصادية والزراعية

تم تنظيم عدة دورات تدريبية ركزت على زراعة الحدائق المنزلية، والتسويق الزراعي، وصحة الحيوان والإنتاج الحيواني، وتربية النحل، والتعلم المهني الزراعي، والحرف التقليدية، وأعمال يدوية للاستفادة من سعف النخيل، ووقاية المزروعات، وزراعة



التدريب البيطري - المحويت

توجهات وحدة في المرحلة الرابعة (2011-2015)

الهدف: المساهمة في تحقيق الخطة المرسومة

سوف يسهم وحدة الزراعة والتنمية الريفية في انجاز رؤية المرحلة الرابعة على أساس تجسيد الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من التدخلات البرنامجية التي تضيف قيمة وتحقق أقصى قدر من التأثير. ويستند هذا الدعم على الأهداف المشتركة والتنسيق والتكامل مع جميع الشركاء في مجال الزراعة والتنمية الريفية، وتجربة المراحل الثلاث الأولى من عمليات الصندوق. وتتمثل رؤية الصندوق لدوره في هذه القطاعات خلال المرحلة الرابعة في الآتي:

- المساهمة في الاستراتيجيات الداعمة للزراعة المطرية.
- المساهمة في زيادة الوعي حول التأثير الضار للقات، وتشجيع زراعة محاصيل نقدية بديلة.
- الاستمرار في تنفيذ تدخلات حصاد مياه الأمطار للأغراض الزراعية، وتحسين كفاءة الري—مع التركيز على زيادة العائد الاقتصادي للفقراء.
- مواصلة تقديم الدعم الفني للنحالين، وتطوير التدخلات في هذا المجال.
- دعم المرأة الريفية وبناء قدراتها لتمكينها من الانخراط في عملية التنمية.
- الاهتمام بمجال الأسماك بصورة محدودة، والإسهام تدريجياً في تحسين البنية التحتية للتسويق—بما في ذلك التبريد والتخزين والمعالجة. كما سيتم العمل على إجراء دراسات لتقديم نماذج لتطوير هذا القطاع وتحسين الدخل للأسر الفقيرة التي تستفيد من هذا المورد كمصدر أساسي للدخل.
- العمل بالتنسيق مع وحدة المنشآت الصغيرة والأصغر على تعزيز وتحسين الدخل الناجم عن الزراعة المطرية في المناطق الريفية من خلال مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر والإدخار—وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة في المناطق النائية.
- سيواصل برنامج التدخلات المتكاملة استهداف المناطق الأكثر فقراً في البلاد والاستفادة من نتائج التقييم الذي يُنفذ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومن الدروس المستخلصة من التجربة، وكذا دراسة إمكانية تنفيذ مشاريع تدريبية لتوسيع البرنامج ليشمل التجمعات السكنية للفقراء في الحضر.



البن، وذلك بهدف تحسين المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً.

التدخلات في التعليم

جرى إعداد دراسة تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين والمعلمات في كل مناطق البرنامج وكذا تنفيذ دورات تدريبية والتي تسهم في تحسين المستوى التعليمي في مناطق التدخل وارتفاع كفاءة الكادر التعليمي وبالتالي ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب. كما تم انجاز 9 مدارس في مختلف مناطق البرنامج، ونفذت أيضاً تنفيذ ورشة عمل لتفعيل دور مجالس الآباء والأمهات في مناطق البرنامج والخروج بخطة عمل ميدانية.

محو الأمية والتعليم المجتمعي

نظمت دورات تدريبية أساسية لعدد 16 معلّمه وتنشيطية لعدد 75 معلّمة في مناطق البرنامج، كم تم تدريب 31 مشارك\ة في مجال المتابعة. من جانب اخر نظمت ورشه لعدد 32 مدرب\ة في مجال التوعية وتشكيل فرق التوعية في مجال محو الأمية والتعليم المجتمعي بهدف رفع مستوى الوعي لدى المجتمعات الأكثر فقراً حول أهمية التعليم والحد من انتشار الأمية وخاصة بين أساط النساء.

التدخلات في الصحة

دُرِّبَت 10 قابلات مجتمع من مختلف مناطق البرنامج والذي بدوره سيقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية. كما طُوِّر الدليل الميداني لبرنامج التوعية الصحية والذي سيساعد على تنفيذ التوعية الصحية والبيئية من خلال توجيه رسائل صحية هامة للمجتمع المستهدف حول التغذية والإسهال، والمياه، والنظافة، والعناية بالأم الحامل وأثناء وبعد الولادة، والملاريا، وتحصين الأطفال، وتنظيم الأسرة.. وتم كذلك إعداد موجهات عمل لتفعيل الخدمات الصحية في المناطق الريفية، وكذا تطوير برنامج المدارس المعززة للصحة في ثمان مدارس (كمرحلة أولى) من مختلف مناطق التدخل المتكامل.. والذي يسعى إلى تحسين الوضع الصحي، وخفض معدل الأمراض في أوساط الطلاب والطالبات، ورفع مستوى الوعي بالمشكلات الصحية، والاستفادة من دور المدرسة في الجانب الصحي.

التدخلات في المياه

تم إنجاز واستلام مشروع مياه الرافعة، النجد وعامرة (أسودة، ماوية/ تعز) في الرافعة، والمكُون من 3 خزانات مع خطوط الإسالة والمضخات. كما تم إنجاز 3 مشروعات مياه في منطقتي العنتنة (حرض) والبُعبعية (الحية) والمكونة من خزان توزيع وشبكة مياه. يستفيد منها ما يزيد عن 16,000 نسمة.

التفعيل المجتمعي في مناطق البرنامج

كون البرنامج يسعى الى تعزيز رأس المال الاجتماعي في المناطق الأشد فقراً من خلال العديد من التدخلات منها التفعيل المجتمعي، فقد تم تكوين فريق من الاستشاريين والاستشاريات من مختلف المحافظات وتدريبهم على مراحل من خلال تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال المشاركة المجتمعية لحوالي 48 مشاركا (منهم 26 من الذكور، و22 من الإناث)، تلتها دورة في مجال التفعيل المجتمعي لـ 28 استشارياً واستشارية من كل المحافظات (14 من الإناث)، تلتها تدريب 23 مدرباً في نفس المجال (13 من الإناث).. وذلك بهدف خلق كادر من المدربين المحليين في مجال التفعيل المجتمعي.

التوسع في الفروع

تم، في عام 2009، البدء بتنفيذ المرحلة التحضيرية لتنفيذ البرنامج عبر فروع الصندوق في المحافظات.. حيث نُفذت الورشة الأولى لضباط البرنامج، والتي تم فيها وضع آلية عمل البرنامج عبر الفروع. كما نُفذت مرحلة اختيار المناطق من خلال انجاز الفرز المكثبي والدراسات الميدانية من قبل فريق من الاستشاريين، واختيار 9 مناطق جديدة وفق معايير البرنامج ومؤشرات الفقر.

التنمية المتكاملة.. أحد الأساليب الفريدة في اليمن

- كانت مؤشرات الفقر الشديد الذي يجثم على عزلة العتنة بمديرية حرض بمحافظة حجة وراء تدخل الصندوق لإحداث تغيير اجتماعي وتأسيس رأس مال اجتماعي لثمانية آلاف نسمة يقطنون تجمعين ضمن 14 قرية يشكلون 40% من سكان العزلة. فبعد دراسات ميدانية مستفيضة لإحتياجات المنطقة وإعداد خطة تنموية شاملة للمنطقة بمشاركة المجتمع والسلطة المحلية بالمديرية، تم انتخاب وتدريب 14 عضواً للجنة التنمية المحلية، العمود الفقري لكافة مكونات التدخل، حيث تتولى تسييق وإدارة كافة أنشطة التدخل.
- عادةً ما تنتهي مشاركات اللجنة بإكسابها مهارات تنموية مكثفة لتتحول في النهاية إلى ما يشبه المنظمة الخبيرة في إدارة التنمية بشكل مستقل وذلك بمبادرات ذاتية للمجتمع أو بدعم من مانحين آخرين مثلما حدث هذا العام مع منظمتي كير-يمن في إعداد دراسات تنموية ثم المشاركة في الإشراف وتوزيع مواد الإغاثة على النازحين من الحرب في صعدة وأكسس بلس لمكافحة عمالة الأطفال وتسربهم من التعليم. كما أنهم تطوعوا بخبراتهم لتنفيذ 10 مشاريع تنموية خارج منطقتهم بتمويل من المجلس المحلي. ونتيجةً لالتزامهم، فقد تمكنوا من المشاركة بفعالية في انجاز 23 من إجمالي 37 مكوناً تشملها خطة عمل تدخل البرنامج.
- تمكن البرنامج عبر هذه اللجنة النشطة من بناء شبكتي مياه أهلية لجميع قرى التجمعين لقاء رسوم شهرية قليلة الثمن. ويتمكن المشروعان من استخدام عائدات الخدمة للصيانة والتشغيل وتمويل استثمارات أخرى في المستقبل. ويدعم تلك الأنشطة حملات توعية صحية وبيئية وتعليمية. وكان لذلك الأثر الكبير في رفع عدد الملتحقين بالتعليم لاسيما الفتاة التي ارتفع عددها في المدرسة من 16 فتاة في عام 2005 إلى أكثر من 400 فتاة في عام 2009 بالإضافة إلى 350 دارسة في محو الأمية في ثلاث مدارس أساسية قام البرنامج بإنشائها وتوسيعها وتدريب 23 ميسرة طوعية في محو الأمية. واشترك المجتمع في انتخاب والتفاعل مع 4 لجان للآباء والأمهات لمعالجة مشاكل سير التعليم والحفاظ على المدارس المنشأة. ونظراً لفقر المجتمع وثقته بالمولدات الشعبيات، فقد رأى البرنامج ضرورة تدريب 14 مولدة شعبية في استخدام الطرق الصحية والأمنة للتوليد. كما تضمن التدخل تدريب مجموعة مزارعين وآخرين في أنشطة تتعلق بالزراعة كان لها أثر واضح في توعيتهم في التثب من استخدام المبيدات المحظورة والمنتهية والمسرطنة وآمن الطرق في استخدام المبيدات والمخصبات.
- بالإضافة إلى استضافة مجموعات كبيرة من الأسر النازحة من حرب صعدة مؤخراً، كانت العزلة قد استضافت ما يقارب 140 أسرة يمنية مهمشة أخرجت من السعودية دون أن يكون لهم أي ممتلكات أو عمل، وبدأوا ببناء بيوت لهم من الطين والصفوح وإلّقى بدون أي خدمات تُذكر. ورغم تعقيد وصعوبة العملية، ضرب البرنامج والمجتمع والسلطة المحلية في التعاون لتمليك تلك الأسر أراض للسكنى مجاناً بصكوك رسمية وتخطيط قريتهم ووضع سياسات تمنع أفرادها من بيعها حتى شعروا بالاستقرار. يقول أحد سكان القرية عباس أحمد «أرتفع سعر الأراضي نتيجة كل تلك الجهود من 3 آلاف إلى 70 ألف ريال وصرنا نتمتع بحياة كريمة دون تمييز. وتمكن البرنامج من إدماج الأسر مع المجتمع المحيط عبر إشراكنا وحث المجتمع على استفادتنا من كافة المشاريع وتقبلنا في كافة الخدمات المتوفرة لاسيما المدارس والعمل معهم وإشراك ممثلين لنا في لجنة التنمية المحلية.»
- بختتم رئيس لجنة التنمية المحلية الأخ محمد مَوسَم استعراض هذه التجربة قائلاً «بعد تنفيذ معظم مكونات البرنامج، مثلت عزلتنا أكثر عزل المديرية في توفر الخدمات التنموية وتنوعها وتحقيق الأثر الذي ساهم في التخفيف من حدة الفقر. ونشعر بالندم لتفويتنا مشاريع سابقة لم تعتمد على عنصر العمل المجتمعي الذي يمثل من وجهة نظرنا الأكثر قيمة وأحد أسرار الاستدامة.»



التدريب والدعم المؤسسي

أهم الإنجازات خلال عام 2009

- تعميق المبادرات الذاتية التنموية وتعزيز اللامركزية عبر برنامج التمكين من أجل التنمية. والأنشطة المتعلقة بتعظيم الموارد المحلية توسعت إلى مستوى القرية خلال العام في مناطق مختلفة في إطار مشاريع المبادرات الذاتية
- تطوير خارطة طريق لتوسع استراتيجي لبرنامج مناصري التنمية (روافد) من أجل زيادة فعالية البرنامج الذي تأسس في عام 2004م وذلك لتكريس طابع التطوع وزيادة التعريف بالصندوق الاجتماعي للتنمية وانخراط الخريجين الجامعيين الريفيين في الأنشطة ومناصرة التنمية المجتمعية المستدامة



تسهم وحدة التدريب والدعم المؤسسي بشكل كبير في جهود بناء القدرات التي يتولاها الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك من خلال الدعم المقدم لبناء قدرات المؤسسات الحكومية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والذي يشمل الإسهام في استراتيجية الدولة المتعلقة بعملية التوجه نحو اللامركزية من خلال برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية. كما تستثمر وحدة التدريب والدعم المؤسسي في راس المال البشري والقدرات المؤسسية لشركاء الصندوق في القطاعات المختلفة. وتشمل الأنشطة التدريبية تطوير المناهج وتأهيل الكوادر على المستوى الوطني لتمكينها من الحصول على القدرات الإدارية والمهارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المختلفة. كما يهدف الدعم المؤسسي الذي تقدمه وحدة التدريب والدعم المؤسسي إلى بناء قدرات شركاء الصندوق من أجل توفير الخدمات الإنتاجية وكذا الإسهام في بناء المرافق وتوفير المعدات الضرورية وبناء الأنظمة الإدارية وقواعد البيانات والشبكات. وفي عام 2009م وصل عدد المشاريع التي تم الالتزام بها إلى 131 مشروعاً، بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 4.1 مليون دولار موزعة بين قطاعي التدريب والدعم المؤسسي وعلى النحو التالي: قطاع التدريب: 92 مشروعاً، بتكلفة 2.5 مليون دولار. قطاع الدعم المؤسسي: 39 مشروعاً، بتكلفة 1.6 مليون دولار (الجدول 7).

ركزت مشاريع عام 2009 على تطوير الجانب النوعي، وضمن مجالات رئيسية وملحة، اهتمت بالتدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف الجهات والفئات المستهدفة. وشمل الاستهداف كوادر ومؤسسات السلطة المحلية والاستشاريين في مجالات تشمل التدريب على منهجيات عمل برنامج التمكين ومساندة السلطة المحلية ودراسات التحليل المؤسسي ورفع القدرات لدواوين بعض المحافظات وتأهيل مدربين تنمويين وتطوير الخطط الاستراتيجية، هذا إلى جانب تدريب وتمكين لجان التنمية المحلية ودعم المبادرات الذاتية وتدريب الاستشاريين في المجالات ذات العلاقة وتنفيذ دراسات التحليل والتطوير المؤسسي

(الجدول 7): مؤشرات مشاريع التدريب والدعم المؤسسي

الدعم المؤسسي		التدريب		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	تراكمي (1997-2009)	2009	
475	39	636	92	عدد المشاريع
22.8	1.6	12.8	2.5	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
407	41	536	61	المشاريع المنجزة
17.5	3.8	9.4	2	المنصرف (مليون دولار)
638,139	56,466	100,558	15,784	المستفيدون المباثرون
47	28	39	32	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
590,386	13,831	192,037	50,665	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

تقييم دعم الصندوق للمنظمات غير الحكومية المحلية

النتائج المستتبطة من مسح شمل 77 منظمة تلقت الدعم من الصندوق بين ما يلي:

- 77.7% من المنظمات حصلت على تمويل من الصندوق لمشروعين أو أكثر ويشير ذلك إلى أن أدياها كان وفقاً للتوقعات.
- شكل مكون التدريب جزءاً من دعم الصندوق لـ 45.9 منظمة و 40.5% من المنظمات حصلت على المعدات والأجهزة.
- فيما يتعلق بالمتلقين للتدريب عبر الصندوق حوالي 57% منهم اعتبروه «ممتاز» و 40% «جيد».
- حوالي 98% من المنظمات غير الحكومية ذكروا بأن التواصل مع الصندوق كان واضحاً وشفافاً.
- حوالي 54.7% من المنظمات اعتبروا مجمل الدعم الذي حصلوا عليه من الصندوق «ممتاز» ، و 35.8% «جيد» ، وذكر 94.3% أن الدعم حقق الغرض منه.



أدلة تعنى بمواضيع إدارية رئيسية مختلفة . كما تم تأسيس لجان من خبراء محليين ودوليين لمراجعة وتنقيح الأدلة والتي سيتم اختبارها ليس فقط لضمان مطابقتها لأفضل الممارسات الدولية بل ولتلائم أيضاً المحتوى المحلي.

السلطة المحلية

تعتبر التدخلات الداعمة للسلطة المحلية استمراراً لإسهام الصندوق في دعم توجهات الدولة لتطبيق قانون السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية وذلك من خلال:

أ- التدريب

- تنوعت التدخلات في هذا القطاع وشملت برامج وورش عمل تدريبية في مجالات تختص بما يلي:
- تدريب أعضاء من السلطة المحلية على منهجيات عمل برنامج التمكين ومساندة السلطة المحلية على التخطيط بالمشاركة في مديريات صعفان/ محافظة صنعاء ومسور/ عمران وحجر/ حضرموت والحشاء/ الضالع والمسراخ/ تعز وبلاد الطعام/ريمة.
- دراسة تحليل مؤسسي لديوان محافظة صعدة، شملت صياغة رؤية استراتيجية وتدريب لإعداد الخطة التنفيذية للرؤية الاستراتيجية المقترحة.
- تأهيل مدربين تنمويين للسلطات المحلية.

وتشكيل وتدريب لجان المشاريع والمشاركة المجتمعية وتحديد الأولويات والاحتياجات، وكذا تأهيل الاستشاريين والخريجين الجامعيين وصغار المقاولين والمهندسين هيل متطوعين شباب لمساندة التنمية الريفية بهدف زيادة فعالية البرنامج المنفذ من قبل الصندوق. كما استهدف الدعم المؤسسي أيضاً جهات ومؤسسات ومراكز حكومية أخرى شملت دراسة تحليل مؤسسي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ودعم قطاع المرأة في وزارة الإدارة المحلية والإدارات العامة لتنمية المرأة في دواوين المحافظات ومركز الأسر المنتجة بمدينة تعز والمكتبة العامة في مدينة إب.

وإلى جانب توفير الأجهزة والمعدات والأنظمة الضرورية والخدمات الاستشارية تنوعت التدخلات أيضاً لتشمل التدريب في المجالات ذات العلاقة باحتياج كل جهة .

المنظمات غير الحكومية

الدعم المقدم لهذا القطاع مستمر منذ تأسيس الصندوق ، ويمثل استراتيجية رئيسية لتعزيز المشاركة المجتمعية، وبالتالي زيادة الاهتمام بالفئات المهمشة والمساهمة في الاستدامة . كما يعتبر هذا الدعم تحسناً لتقديم الخدمة خاصة في المناطق النائية والمحرومة ، وفي قطاعات من ضمنها الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتنوعت مجالات التدريب والدعم المؤسسي في هذا القطاع الفرعي وذلك وفقاً لاستهداف كل جمعية، أو عدد من الجمعيات في محافظة واحدة أو أكثر. واستفادت من التدريب والدعم المؤسسي جمعيات ومنظمات في محافظات مختلفة. وتضمنت مكونات التدريب المجالات المالية، الإدارية، التنظيمية، التخطيط الاستراتيجي، التطوير المؤسسي، تدبير التمويل، العمل الطوعي، المناصرة والتأييد، التسويق، البناء المؤسسي، آلية عمل الصندوق، الخياطة والأشغال اليدوية، الأرشفة والتوثيق والسكرتارية، دراسات الجدوى، أساسيات العمل التعاوني، تصميم المشاريع، تحليل المشكلات، الاتصال والتواصل والتشبيك، الفهرسة اليدوية والإلكترونية.

وفي قطاع الدعم المؤسسي تضمنت التدخلات تدريب جمعيات ومنظمات غير حكومية في بعض المجالات المذكورة أعلاه أو في جميعها (وبحسب احتياج كل جمعية) بالإضافة الخبرات الاستشارية والتقييم والتحليل المؤسسي، وكذا توفير بعض التجهيزات الضرورية وبعض الأعمال المدنية التكميلية والأنظمة المؤسسية والتقييمية وقواعد البيانات والمواقع الإلكترونية. وفيما يخص المنظمات ذات المنشأ الريفي ، فإن الدعم يقدم عادة بواسطة فروع الصندوق ، بعد تقييم الجهة المقدمة للطلب ونوع الدعم المطلوب. واستفادت من التدخلات في قطاعي التدريب والدعم المؤسسي جمعيات ومنظمات في مديريات ومراكز تتبع كل من محافظات (الأمانة، عمران، حجة، صعدة، إب، تعز، حضرموت، المهرة، شبوة، الضالع، عدن، الحديدة).

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من ضمن الجهود المستمرة فقد بدأت الوحدة واعتباراً من عام 2009 في إعداد سبعة

صفية.. من التهميش إلى مجلس تعاون القرية!

نتحدث كثيراً على أن النساء يتولين كثيراً من الأدوار الاجتماعية والانتاجية والانجابية... لكن مع صفية، الوضع يختلف!

صفية.. تلك الفتاة التي تسكن إحدى قرى عزلة حصبان بمديرية المسراخ (محافظة تعز) لم تكن تملك أي دور من تلك الأدوار... فهي مصابة بشلل الأطفال! كما أنها يتيمة الأب! ولكنها مع ذلك تحمل قوة وأملًا في قلبها يظهر في بريق عينيها.

كانت قرية قرضين في إحدى أشهر عام 2009 على موعد مع برنامج «التمكين من أجل التنمية»، ذلك البرنامج الذي يحمل في فلسفته أن الناس لا يحتاجون منا إلى صخور ونقود! ولكنهم يحتاجون إلى من يساعدهم على إحياء عزائمهم وهممهم، ويتعامل معهم كشركاء في التنمية.. لا كمستهدفين فقط. استطاعت صفية أن تعرف نفسها في برنامج التمكين، كما استطاعت أن تطلق طاقاتها من خلال نشاطاته البحثية والتمكينية المختلفة.

رشحت صفية نفسها في مجلس تعاون القرية، واقتربت من صندوق الاقتراع وهي تقول في نفسها «إن كنتُ فقدتُ قدمي وأبي؛ فأنا ما زلتُ أحرّك يدي.. وأسمع وأرى، كما ما زلتُ استطع أن اتكلم واعبر عن مقدرتي على الاستمرار وحب الآخرين».

لقد استطاعت صفية أن تشارك إخوانها رجال القرية في «مجلس تعاون القرية»، كما تعلمت في برنامج التمكين حقوقها في العيش والتعلم، كما عرفت واجباتها في الحياة، تلك الواجبات التي تجعل منها إنساناً مهماً.

استطاعت صفية أن تتواصل لاحقاً مع صندوق المعاقين كما استطاعت أن تلتحق بكلية الآداب في قسم الاجتماع وتسكن مع زميلاتها في السكن الجامعي. لعل صفية اليوم غير صفية بالأمس.. فصفية الأمس التي لم تكن تمتلك أي دور؛ أصبحت اليوم متمكنة من أن تباشر كل الأدوار، كما أصبح لديها القدرة على أن تسعى في تلبية احتياجاتها الآتية والمستقبلية.

وكما كانت صفية قد شكرت الصندوق والبرنامج، فنحن أيضاً نقول: شكراً لصفية، فقد استطاعت أن تحقق أحد أهداف برنامج التمكين، وبالذات فيما يتعلق بجانب النوع الاجتماعي.



شمل التدخل تدريب 200 مدرب تنموي في 7 محافظات، بالإضافة إلى دورتين استهدفتا مدربين يتبعون ديوان وزارة الإدارة المحلية. • تدريب استشاريين في تطوير الخطط الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية لمحافظة البيضاء. • التدخل برنامجين تدريبيين استهدف الأول فريقاً من الاستشاريين في مجال التخطيط الاستراتيجي وتطوير الخطة الاستراتيجية، واستهدف الثاني تدريب تطبيقي على فريق السلطة المحلية في محافظة البيضاء. • رفع قدرات كوادر ديوان عام مديرية فرع العدين بمحافظة إب. وتمثلت مكونات التدخل في عقد ورش تدريب لمناقشة قانون السلطة المحلية ولوائحه التنظيمية وإستراتيجية السلطة المحلية وكذا مناقشة نتائج وتوصيات ورش العمل السابقة مع قيادة الديوان وتدريب في مجال تطبيقات الحاسوب والمهارات الإدارية والسكرتارية.

ب - الدعم المؤسسي

شملت مشاريع الدعم المؤسسي المستهدفة للسلطة المحلية دراسات تحليل وتطوير مؤسسي تضمنت دراسة أولية لديوان محافظة الضالع ودعمًا مؤسسيًا لديوان محافظة مأرب وتطويراً مؤسسيًا (مرحلة ثالثة) لديوان محافظة حجة وتحليلًا مؤسسيًا لكل من ديوان مديرية حزم العدين (بمحافظة إب) ودواوين محافظات المحويت وريمة وشبوة.. كما تم تنفيذ أنشطة برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية لعام 2009.

التجمعات المحلية

شملت التدخلات ما يلي:

أ - التدريب

ركزت التدخلات في مجال التدريب على تشكيل وتدريب اللجان المجتمعية لمشاريع 2009 في مختلف القطاعات، بلغ عددها الإجمالي 753 لجنة مجتمعية غطت فروع الصندوق عمران، صنعاء، ذمار، تعز، إب، المكلا.. بالإضافة إلى تدريب وتمكين لجان التنمية المحلية (93 لجنة موزعة على عدد من المديريات المستهدفة في بعض المحافظات). وتركز التدريب والتمكين للجان التنموية في مجالات شملت إدارة النزاعات، قضايا التنمية والمهارات الإدارية وآلية إعداد اللوائح التنظيمية وورش تقييمية للبرامج التدريبية بمشاركة رؤساء الفرق. كما اشتملت التدخلات على تحديد أولويات مشاريع خطة 2010 وتشكيل لجان متابعة وتنسيق (وتضمنت الأنشطة المنفذة تنفيذ دراسات أولية وتحديد احتياجات في المناطق المستهدفة والتي تتبع كل من فروع تعز، المكلا، ذمار).. فضلاً عن دعم مبادرات ذاتية لتدريب مربين في صحة ورعاية الحيوان لإحدى عشرة عزلة في مديرية النادرة بمحافظة إب (وشمل التدخل عقد دورات تدريبية شارك فيها متدربون من حوالي 20 تجمعاً في المديرية).

ب- الدعم المؤسسي

وشملت التدخلات في قطاع الدعم المؤسسي، مشروعين، المشروع الأول اختص بمساندة السلطة المحلية على التخطيط بالمشاركة في مديرية مسور

متطوع من الجوف

« قبل التدريب كنت اشارك في جلسات تعاطي القات وأسمع عن مواضيع الصراع ولا أكره لها . وبعد انخراطي في الصندوق كمتطوع وتعلم بعض المهارات المتعلقة بإدارة الصراعات بدأت استمع وصولاً في النهاية إلى المشاركة في وضع المقترحات والحلول. وبدأ الناس ينصتون لما أقوله . وزرع ذلك الثقة في نفسي شخصياً وأشعرتني باحترام الذات»



تشكيل لجان المستفيدين بدمار

برنامج إعداد شباب جامعيين مساندين للتنمية الريفية

شمل التدخل في هذا القطاع الفرعي مشروعين، عني المشروع الأول بتدريب المتطوعين الجامعيين في تشكيل اللجان المجتمعية لعام 2009م في فرع تعز، واختص المشروع الثاني بتدريب رؤساء وأعضاء فرق ميدانية من المتطوعين لبرنامج التمكين في فرع صنعاء. علماً بأن هذا البرنامج الذي تأسس في عام 2004، أصبح يطلق عليه اسم "روافد" ويستهدف خريجين جامعيين ريفيين من كافة محافظات الجمهورية، وتم تصميمه لتثبيت مفهوم التطوع وزيادة التعريف بالصندوق وإشراك الشباب في الأنشطة المختلفة والمناصرة لغرض استدامة تنمية المجتمعات المحلية.

بمحافظة عمران، واختص المشروع الثاني بالتمكين للتنمية في مديرية المراشي بمحافظة الجوف. وتضمنت الأنشطة في المشروع الأول حراك وتفعيل مجتمعي وتمكين المجتمع من تحديد الاحتياجات ورفع الأولويات التنموية لخطة المديرية. وفيما يخص المشروع الثاني فقد تم تنفيذ الدراسة الميدانية في عزلة مديرية المراشي الاربع، والتي تم تقسيمها إلى 14 تجمعاً تنموياً.

قطاع خاص/ أفراد

شملت التدخلات في هذا القطاع الفرعي ما يلي :

- تدريب رؤساء وأعضاء فرق عمل ميدانية لبرنامج التمكين: واستهدف التدريب 404 لجان موزعة على فروع الصندوق في المكلا (83 لجنة)، وعدن (95)، والحديدة (110)، وعمران (116). وتضمنت الأنشطة دورات تدريبية في منهجيات برنامج التمكين، وحقيبة تدريبية لمدرسي اللجان التنموية، إلى جانب العديد من الأنشطة التدريبية المساعدة.
- تدريب استشاريين في تحليل وتنفيذ دراسات التطوير المؤسسي: استهدف التدريب استشاريين يتبعون فروع الحديدة، إب، المكلا، عدن، والمقر الرئيسي.
- استكمال التدريب في موضوعات المشاركة المجتمعية للاستشاريين المدرجين في النظام: شملت مواضيع التدريب منهجية البحث الريفي بالمشاركة، ومعايير تدخلات الصندوق، وآليات تشكيل وتدريب المستفيدين. واستهدف التدريب استشاريين يتبعون فروع المكلا، إب، الحديدة، عدن، وتعز.
- مشاريع تعنى بمجالات متنوعة وبحسب احتياج كل فرع وتشمل تدريب مدربين في مجال تدريب النحالين والنحالات لأكثر من محافظة وتدريب نحالين على إنتاج الغذاء الملكي وتربية ملكات نحل العسل بمديرتي السدة والنادرة بمحافظة إب وتدريب نحالين من المناطق الريفية بمحافظة عمران، ومواصلة التأهيل ضمن البرنامج الوطني لتأهيل طلبة ريفيين حديثي التخرج وتعزيز برنامج المتطوعين واستكمال تأهيل طلبة جامعيين وتدريب مدربين على النظام المحاسبي المبسط للجمعيات، وتأهيل المقاولين والاستشاريين في الأساليب التنفيذية والتعاقدية ومنهجيات عمل الصندوق، إلى جانب تأهيل مهندسين جدد في آليات الإشراف على المشاريع.



آمالٌ أمل!

لم تستطع جبال بني مطر الشاهقة ومنحدراتها السحيقة أن تمنع أمل من أن تحلم، كم لم تستطع أن تمنعها من أن تروي أحلامها يوماً بعد يوم لتصل إلى جامعة صنعاء، تلك الجامعة التي لا تبعد عن قريتها إلا عشرات الأميال، ولكن واقعها يجعل تلك الجامعة تبعد آلاف الأميال.

لقد فعلتها أمل! استطاعت أن تقطع كل تلك المسافات كما استطاعت أخريات من مديريات صنعاء الريفية أن يحققن نفس الحلم.

لعل أمل وهي تراجع دروسها كانت تسمع عن البطالة وصعوبة التوظيف، وكانت تحس بأنها ستقطع طريق العودة بنفس صعوبات طريق الوصول.

في آخر عام جامعي سمعت أمل عن "برنامج الطلبة الريفيين الطوعيين حديثي التخرج" وعرفت أمل أن هذا البرنامج يسعى لمساعدة أبناء وبنات الريف كي يساعدوا أنفسهم ومجتمعاتهم. إنتسبت أمل في هذا البرنامج، وتمكنت من فهم مفرداته ومواضيعه، والتي تنوعت بين مواضيع إنسانية وحقوقية ومهاراتية.

لقد استطاعت أمل لاحقاً أن تساعد العاملين في البرنامج للعمل في محافظات أخرى، وتستهدف قرى ريفية عديدة... لعل أمل كانت تتمنى أن تكون الطريق ممهدة لشببيها من فتيات الريف ليتمكن من تحقيق أحلامهن.

استطاعت أمل نتيجة لحماسها ونشاطها في المجال الإنساني والتنموي أن تعمل مع مؤسسات تنموية أخرى تعمل في نفس المجال، وهي الآن تعمل ضابطة ميدانية لمشروع الأيتام في منظمة الإغاثة الإسلامية. اليوم أمل تعمل، ليس من أجل نفسها فقط.. ولكن من أجل الآخرين أيضاً.

صديق... يثأر من الفقر

عبر طريق الجوب-مأرب-صنعاء كان صادق يُعَبِّرُ كل خريف تلك الشعاب الصخرية والصحاري الجافة ليكمل دراسته الجامعية في العاصمة صنعاء.. كان يعبر تلك المسافات ويعبر معها مسافات أطول في خياله وهو يرقب معبد بلقيس الصخري الذي تلتهمه الرمال سنة بعد سنة.

في آخر سنة من تعليمه الجامعي انتسب صادق مع مجموعة من أبناء مديريات مأرب في برنامج الطلبة الريفيين الجامعيين، قدم هذا البرنامج لصديق وزملاءه مواضيع إنسانية وحقوقية ومعرفية ومهارية هامة، كان يهدف البرنامج مساعدة هؤلاء كي يساعدوا أنفسهم ومجتمعاتهم الريفية.

عاد صادق لقريته بقلب ينبض أملاً وبعينين تختلطان عن سابقتيهما، لم يعد صادق يرى معبد بلقيس صخوراً بالية، كما لم يعد يرى سد مأرب مياءً أسنة. لقد بدأ صادق يقرأ التاريخ في كل منعطفات طريق عودته إلى قريته، كما أصبح ينظر إلى سكان قريته بشراً من نوع آخر. هم ليسوا قطاع طرق أو هواة قتل، ولكن الفقر هو ما يدفع البعض إلى ارتكاب تلك الأثام... هذا ما أصبح يعتقد صادق.

صادق ذو الثلاثة والعشرين ربيعاً أصبح جازماً بأن لديه القدرة على إعادة ربيع السلام إلى منطقتة، فانتسب إلى عدة مؤسسات تطوعية محلية، كما بادر مع مجموعة من زملائه إلى تأسيس مجموعة شباب مارب، تلك المجموعة التي حملت على عاتقها المشاركة في التخلص من ظاهرة الثأر.

لقد عرف صادق بأن التغيير يمكن أن يبدأ بالتربية منذ الصغر، فخاطب أطفال مارب عن طريق الريشة والقلم، حيث جعل الرسم وسيلة التعبير والتغيير التي يمكن من خلالها أن يخاطب وجدان هؤلاء الصغار، أصبح الصغار وبمساعدة آبائهم يرسمون آلام أسرهم نتيجة الثأر، كما استطاع الصغار بتلك الرسوم أن يعلموا الكبار ما لم نستطيع أن نعلمه لهم نحن.

حقاً إن التنمية يجب أن تبدأ بالناس... من أجلهم وبواسطتهم! هذا ما حاول برنامج الطلبة الريفيين الطوعيين أن يعلمه لهؤلاء الناس.

إشترك صادق بعد عام 2006 مع هذا البرنامج وبرامج مشابهة كمدرّب فعال، واستطاع بتحسسه أن ينقل رسائل تنمية وإنسانية هامة إلى مجتمعات مشابهة لمجتمعه، حيث ساهم مع وحدة التدريب والدعم المؤسسي في تفعيل وتمكين عدة مجتمعات في محافظات الجوف وإب والضالع وعدن وصنعاء وأبين.

توجهات قطاعي التدريب والدعم المؤسسي في المرحلة الرابعة (2011-2015)

الهدف: توفير الدعم المؤسسي وبناء القدرات، ونقل المعرفة والمهارات اللازمة إلى المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص (الاستشاريون والمقاولون).

سوف يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية جاهداً لتحقيق هذا الهدف عن طريق تقديم الدعم لاستراتيجيات وسياسات الوزارات المعنية، ومساعدة القطاعات الأخرى في الصندوق على أساس الأهداف المشتركة.. بالإضافة إلى التنسيق والتكامل مع جميع الشركاء، استناداً إلى التجربة والخبرة المكتسبة خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة من عمليات الصندوق.

وخلال المرحلة الرابعة، سيسعى الصندوق إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الأنشطة التالية:

- تعزيز المؤسسات التي تشارك في جهود التخفيف من الفقر وتحقيق الحكم المحلي الرشيد من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية، والتطوير المؤسسي، وتطوير النظم.. فضلاً عن تبادل الخبرات والتعلم المتبادل.
- تعزيز اللامركزية والتنمية المحلية من خلال التطوير المؤسسي والتنظيمي، وبناء قدرات المجالس المحلية والسلطات المحلية لتمكينها من تخطيط وتنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.. فضلاً عن رصد وتقييم الأداء بموضوعية وشفافية. وستعمل هذه البرامج على المساعدة على تمكين المجتمعات المحلية من دعم السلطات المحلية وتفعيل دورها في ممارسة المراقبة وضمان المساءلة.
- دعم الجمعيات والتعاونيات لتلبية احتياجات الأسر الفقيرة، والشباب، والعاطلين عن العمل، والنساء، والأطفال، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة في المناطق المحرومة.
- تأهيل حديثي التخرج من الجامعيين من المناطق الريفية عن طريق برنامج «مناصرو التنمية في الريف» (RAWFD)، وذلك لتشجيع العمل التطوعي للشباب، والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية في جميع أنحاء اليمن.
- دعم إنشاء وتشغيل المكتبات العامة التي تخدم الأطفال والشباب، والتي تدار من قبل الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، أو نوادي الشباب، أو المدارس.



الدعم الذاتي- تحليل الوضع مع مندوبي عزلة صعفان

التراث الثقافي



أبرز إنجازات التراث الثقافي عام 2009

- وقعت الوحدة على مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة التي صاغت رؤية مشتركة وحددت مجالات التعاون للعمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة في الحفاظ على التراث الثقافي اليمني. ويعد هذا الإنجاز هاماً بشكل خاص كونه يوفر تعاوناً متزايداً في مجالات هذا القطاع خلال المرحلة الرابعة.
- تحسين التنسيق الداخلي للقطاع مع وحدات الصندوق الاجتماعي وعملياته. فعلى سبيل المثال، تعاونت الوحدة مع وكالة المنشآت الصغيرة لزيادة تسويق الحرف اليدوية اليمنية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات بما في ذلك منظمة التجارة العادلة كقناة فعالة للمساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي. وسوف تركز المبادرة بشكل خاص على تعزيز فرص توليد الدخل بين النساء وفي المناطق الريفية.

تتمتع اليمن بإرث ثقافي فريد من نوعه وغني ومتنوع لكنه مهدد بالانقراض كثيراً ولا سيما في التراث المعماري والحضاري والمعالم التاريخية والأثرية وعدد كبير من غيرها من الأصول التراثية الملموسة وغير الملموسة. ويدرك الصندوق الاجتماعي للتنمية الخطر الذي يواجه ممارسات التهريب والتشويه وغياب مهارات الحفاظ والصيانة لبعض أصول التراث وكذلك اندثار المهارات التقليدية. في مقابل ذلك، يُعد التراث الثقافي اليمني مصدراً هاماً للموارد الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن تدخلات الحفاظ تتطلب أعمالاً كثيفة العمالة وبناء القدرات، لاسيما وأن سكان عشرات المدن التاريخية أساساً من أفقر السكان. وإدراكاً منه للاعتبارات أعلاه، عكست استراتيجيات الصندوق الاجتماعي للتنمية ذات الصلة على نحو متزايد عن اهتمامه بالجوانب الاقتصادية للمشاريع ذات الصلة وزيادة فرص العمل المتولدة وبناء قدرات البنائين التقليديين والمتدربين المشاركين في التدخلات. علاوة على ذلك، ساهم الصندوق في التنشيط والدراسة والتسويق للحرف التقليدية.

وقد بلغت عدد المشاريع الموافق عليها خلال هذا العام 44 مشروعاً بتكلفة تقدر بمبلغ 7 ملايين دولار ليرتفع العدد التراكمي للمشاريع في هذا القطاع من 1997 إلى 2009 بما يصل إلى 231 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ أكثر من 43.5 مليون دولار (الجدول 8).

الجدول 8 : مؤشرات مشاريع التراث الثقافي		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	
	44	عدد المشاريع
43.5	7	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
138	15	المشاريع المنجزة
30.8	6.8	المنصرف (مليون دولار)
-	-	المستفيدون المباشرون*
-	-	نسبة المستفيدات من الإناث (%)*
1,900,124	286,033	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

* لا ينطبق مفهوم الاستفادة المباشرة على معظم مشاريع التراث الثقافي

التقدم المحرز في عينة من أبرز المشاريع:

الجامع الكبير في صنعاء

خلال العام، نفذت أنشطة حفاظية لحوالي 443 متراً مربعاً من مساحة السقف الخشبي، ليصبح إجمالي المساحة المرممة للسقف الخشبي 65٪. بالإضافة إلى ذلك، تمت استعاضة حوالي 52 عارضة خشبية بأعمدة الصلب على شكل حرف I بغرض تحمل العبء وإعادة تسقيف المناطق المتضررة وفقاً للأساليب التقليدية.



الجامع الكبير - صنعاء

الجامع الكبير (شباب/ كوكبان)

يعتبر الجامع الكبير في مدينة شباب (كوكبان) واحداً من أهم المعالم الأثرية الإسلامية والمعمارية في اليمن. وقد قام الصندوق بإنجاز الترميم الإنشائي لما نسبته 50% من مساحة المصنذقات الخشبية المزخرفة التي تم فكها وإنزالها مسبقاً وكانت على وشك السقوط. كما أنهى العمل في المبنى الجديد للمواضع والحمامات الذي روعي في تصميمه الملاءمة المعمارية والوظيفية وبما لا يخل بالطابع المعماري للجامع وبالنسج المعماري والتاريخي لهذا الجزء من المدينة ونفذ بنائه بالمواد التقليدية المحلية مراعاة لهذه الجوانب الفنية، وذلك لكي يحل محل الأبنية العشوائية المستحدثة التي تزايدت خلال السنوات الماضية للجامع وما يحيطه من مبانٍ.. وقد تم تجهيزه وفق أفضل الطرق الحديثة ويتضمن هذا المرفق نحو 24 حماماً مجهزاً تجهيزاً حديثاً.. إضافة إلى نحو 6 مغاطس وما يربو عن 38 حنفية وضوء. كما تم تجهيز غرفة خاصة بغسل وتجهيز الموتى. وتم تنفيذ شبكة لإيصال المياه الناتجة عن الضوء إلى المقاشم التابعة للمسجد للاستفادة منها في ري محاصيلها ومنتجاتها الزراعية.

كما تم خلال هذه السنة إزالة بعض المباني العشوائية حول الجامع وحول بعض مرافقه كما تم إنجاز ما نسبته 75% من السور الذي سيحيط بكامل الجامع مع مرافقه. ويتم حالياً المضي في بناء ورشة متخصصة لتنفيذ أعمال الصيانة الفنية والتقنية والترميم والتدريب على صيانة الأسقف الخشبية المزخرفة.

كذلك تم خلال هذا العام بناء غرفة خاصة بالمولد الكهربائي روعي في تصميمها وفي بنائها طابع المدينة المعماري، وقد تم توريد وتركيب المولد لبدأ العمل لتوفير الطاقة الكهربائية المطلوبة للمشروع أثناء الانقطاعات الكهربائية المتكررة التي تعاني منها مدينة شباب كوكبان ولضمان عدم تأثر وتيرة العمل بسبب ذلك.. بالإضافة إلى إنجاز ترميم مقر إدارة المشروع، والتي بدأت في ممارسة أنشطتها فيه.

وفيما يخص سمسرة التلث الملحقة بالجامع، فقد انتهت عملية ترميم الأجزاء العلوية منها.

مسجد ومدرسة الأشرافية

يقع مسجد ومدرسة الأشرافية في المدينة القديمة من مدينة تعز، ويُعتَبَرُ من المساجد الأثرية القديمة في اليمن، حيث يعود تاريخ بنائه إلى القرن الثامن الهجري في العهد الرسولي.

وخلال هذا العام، تم الانتهاء من تحييد معظم الأخطار الإنشائية عن المبنى، وكذا معالجة كل ما يحيط بالمبنى من تهديدات رئيسية.. علاوة على إنجاز أهم مكونات البنية التحتية للمعلم. وتستمّر أعمال ترميم النقوش والزخارف الجصية الملونة والرسومات في القباب والجدران ومنطقة الأضرحة وقاعة الصلاة.. حيث تم إنجاز أعمال التثبيت والتنظيف والحقن، وإعادة التلوين (الروتشة) لقباب وجدران الجهتين الغربية والشرقية من قاعة الصلاة والتي تقدر مساحة كل جهة بـ335م². كما نُثِّت مساحة من القبة الكبرى الوسطية البالغة مساحتها حوالي 400م² لغرض الاختبار والفحص.

تجدر الإشارة إلى أن أعمال الترميم المعماري الدقيق يتم بواسطة فريق يمني، حيث دُرِّبَ وأهَّل حوالي 30 شاباً وشابة، تم اختيار أفضل 12 متدرباً منهم للعمل في المشروع (وبمساعدة خبراء متخصصين من معهد فينيتو الايطالي للتراث الثقافي).

وقد قام فريق العمل بتفكيك وإعادة تركيب وتدعيم السور الأخيرة من الجدران الحاملة المتدهورة واهترؤها بشكل خطير، كما تم معالجة وتثبيت حوالي 10 من أعمدة الرواق الجنوبي من خلال تقويتها بأطواق التدعيم الحديدية لتيجانها، فضلاً عن إعادة تركيب الفرشات الخشبية أسفل العوارض الخشبية وتقويتها وملء الفراغ منها واستبدال التالف منها.

كما جرى إستكمال الشريط الكتابي بطول 155م وعرض 30 سنتيمتراً في الرواق الغربي بالإضافة إلى إعادة تثبيت الشريط الكتابي الذي يقارب طوله 30 متراً في الجزء الشمالي في الرواق الأول. إلى ذلك، تم تطوير دراسة مباني المحيط بهدف وضع تصور عام لكيفية معالجة محيط الجامع معمارياً وتخطيطياً وبما ينسجم مع مكانة الجامع ووضعه التخطيطي ضمن إطار المدينة القديمة. على صعيد آخر، أجريت عدد من اختبارات الكربون 14- على عينات من مواد عضوية مختارة لتحديد العمر الزمني لهذه المواد من أجل معرفة المزيد عن العمر الحقيقي للمبنى.

وعلى هذا النحو، أجريت اختبارات مماثلة لمزيد من التحليلات والدراسات على المصنذقات والجسور الخشبية. كذلك تم إجراء نحو 53 حفرة متفاوتة الأبعاد والعمق في أنحاء متعددة من الجامع، وإزالة ما مساحته 290 م² من التكسيات المستحدثة في جدران الرواق الشمالي الغربي، وعمل عدة نماذج لعينات جصية في أماكن مختلفة داخلية وخارجية للاختبار مع عمل الطبقات الحامية لها. وكذا توثيق جدران أروقة الجزء الجنوبي بعد إزالة التكسيات المستحدثة. وإلى جانب ذلك نُفِذت أعمال قضاض للمناطق التي أنجز فيها تدعيم وترميم الأسقف وبمساحة 100م²، وترميم وصيانة الصدوع في طبقات القضاض أعلى السطح، وكذا تفرغ وتوثيق نحو 620 متراً طولياً من الأشرطة الكتابية والزخارف بعد نقلها على ورق شفاف ونقلها إلى ورق الكلك وأرشفتها.. بالإضافة إلى اكتشاف وقرأة 12 لوحة من الرسوم الأدمية والحيوانية والنصوص الحجرية والخشبية وقد تم تفرغها إلى ورق النايلون ومن ثم إلى ورق الكلك.

كما تم تدوين 57 بطاقة معلومات ميدانية وتفرغ 117 بطاقة للكمبيوتر. وفيما يتعلق بتجهيز البنى التحتية اللازمة لإنجاز الأعمال والمهام، تم تجهيز منصة عمل بمساحة 550 م² لاستيعاب وتحمل أعضاء فرق العمل المختلفة التي ستستخدم هذه المنصة لإنجاز مهام الترميم والتدعيم والصيانة.. كما تم عمل التدعيمات المناسبة للحفريات الأثرية والأعمدة والعقود، وتجهيز مخزن بمساحة 54م² لخزن وتشوين احتياجات المشروع من المواد والأدوات والفرطاسية ونحو ذلك. ومن جانب آخر، تم تفرغ محتويات المكتبتين الجنوبيتين ونقلهما إلى دار المخطوطات والمكتبة الغربية تمهيداً لبدء الترميم وإعادة التأهيل، كما وُثِّق فراغ المكتبة وسجلت الأضرار فيها، وأجريت دراسة تقييمية أولية لوضع المكتبة وإقرار أهم أعمال التدخل العاجلة. كما تم أيضاً تكسية جدران المكتبة الخارجية بطبقات جصية ذات مواصفات خاصة ومعالجتها بالصقل لجعلها أكثر مقاومة للأمطار وعوامل التعرية وبمساحة 155م². وتم فتح منفذ بين المكتبتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية. وبالنسبة لمبنى المواضع فقد تم إنجاز ما يقارب 95% من أعمال تجهيز مبنى المواضع المكون من دور للحمامات ودور للمواضع ودور أخير كمكتب لإدارة المشروع، وزود المرفق بجناح خاص لكبار الضيوف ملحق إضافة إلى حمام خاص لذوي الاحتياجات الخاصة.

الحرف التقليدية: من التوثيق إلى التسويق العالمي

تتمثل إحدى جوانب التراث الثقافي اليمني التي استثمرها الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحفاظ على الحرف اليدوية التقليدية التي تهددها عدة أخطار من جهات عديدة في السنوات الأخيرة. تستحضر الحرف اليدوية التقاليد اليمنية القديمة المرتبطة حتى الآن بجوانب من الحضارة المعاصرة. وقد قامت العديد من المعارض الدولية التي عقدت مؤخراً حول الفنون والتراث في أوروبا وآسيا بإبراز الحرف التقليدية اليمنية التي أفضت شهرتها إلى تصنيع منتجات مقلدة مماثلة ألحقت أبلغ الضرر على الثقافة الوطنية وصناع الحرف المحلية الأصيلة وأفراد أسرهم العاملين معهم.

لقد استشرع الصندوق الاجتماعي حجم مسؤوليته وساهم في تصحيح الخلل ووضع حد لانحيار قطاع اقتصادي وثقافي بهذا الحجم من الأهمية عبر العديد من مشاريعه وإستثماراته في دعم قطاع الحرف التقليدية بهدف التسويق للمنتجات وتحسين دخل الحرفيين القانمين عليها. إزاء ذلك، تولت وحدة التراث الثقافي إجراء مسح وتوثيق شامل للحرف اليدوية التقليدية في مناطق أرخبيل سقطرى وزبيد وصنعاء القديمة. ثم بدأت وكالة المنشآت الصغيرة (SMEPS) التابعة للصندوق بتجريب مشروع لتطوير الحرف اليدوية في صنعاء القديمة لتناسب ذوق ومتطلبات المستهلك الأوربي، وبما لا يمس الهوية اليمنية وبما يقلل الكلفة. وسرعان ما أتى المشروع أكله بانهمار طلبات الشراء من أوروبا بكميات تجاوزت قدرات الحرفيين الذين دربههم الصندوق على الوفاء بها. الحرفي والتاجر علي الخولاني في هذا السياق يؤكد أن محله تلقى طلبات خارجية لشراء آلاف من قطع التحف والعزفيات والأواني الأنيقة المختلفة تطلبت تشغيل حوالي ٢٠٠ حرفي. وأضاف آخر يعمل في صياغة وتجارة الفضة «كمال الريحي» «لقد وَّجَّه المشروع الحرف اليمنية نحو العالمية، وقد كان ذلك بديلاً جيداً لنا كحرفيين وتجار بعد كساد المهنة إثر الانخفاض الحاد للسياح الأجانب ودخول منتجات مزيفة إلى السوق اليمنية.»

كل تلك النتائج لم تكن ليتحقق لولا دقة وغنى مواد المسح والتوثيق التي وفرت أساساً حيويًا لوكالة SMEPS وخبير التطوير والتسويق الدولي الذي استعان بتلك المعلومات طوال مدة المشروع. إشمملت عملية المسح إلى جانب التوثيق التاريخي والمعاصر لتفاصيل الحرف وممتهنيها على الكثير من المكونات المتنوعة التي تضمن شمولية فائدة المسح مثل التصوير الرقمي والفوتوغرافي لمراحل العمل وإعداد خرائط رقمية باستخدام نظام تحديد المواقع GPS لتبين أماكن وجود وانتشار كل حرفة في أسواق وأزقة وأحياء المدينة القديمة، بالإضافة إلى تحليل بيانات المسوحات في جداول تشمل كافة بيانات الحرفيين والحرف. وتضيف الأخت أمة الباري العاصي، الخبيرة الوطنية ورئيسة الفريق الذي تولى عمليات المسح والتوثيق المذكورة «كانت مخرجات التوثيق مرجعاً لا غنى عنه لجميع الجهات المهتمة بتطوير والترويج للحرف التقليدية، حتى أنه سهل الوصول إلى معظم الحرفيين.

لقد وفرت هذه المبادرة حافزاً أساسياً لجعل الحرف اليدوية اليمنية أكثر ربحية، وتقديم هذا التراث الغني للسوق العالمية.»



دار العز

تواصلت لما تم تنفيذه سابقاً من أعمال تدعيم وترميم لمشروع قصر السيدة بنت أحمد الصليحي المعروف بدار العز (في مدينة جبلة/ إب)، تم خلال هذا العام ترميم أجزاء كبيرة من الواجهة الجنوبية للمبنى في مستوى الدورين الثاني والثالث، وتنفيذ حفريات ومجسات أثرية في أنحاء متفرقة من القصر بغية معرفة المزيد من المعلومات عن تاريخ القصر وتكويناته ومراحل بنائه.. كما تم البدء في ترميم حامي وأسوار مسجد النجمية المجاور للقصر بغية حماية الموقع وتحديد معالمه، فضلاً عن ضم منطقة السدرة السلطانية (بعد تعويض الملاك عنها) وتنفيذ بعض الحفريات والمجسات الأثرية فيها، وكذا تسوير هذه المنطقة لحمايتها من أية اعتداءات محتملة.

مدينة زبيد التاريخية

تعتبر مدينة زبيد واحدة من أهم المدن التاريخية في اليمن، وتحتوي على عدد كبير من المعالم التاريخية، أبرزها جامع الأشاعر الذي تم تأسيسه من قبل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري بتوجيهات من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في السنة الثامنة للهجرة. وانطلاقاً من حرص الصندوق على المحافظة على التراث الثقافي في اليمن (بشكل عام) وفي مدينة زبيد (بشكل خاص)، فقد تم توجيه مزيد من الدعم للمدينة من خلال مشاريع الترميم وإعادة التأهيل لعدد من المعالم المعمارية والتاريخية العامة. حيث تواصلت تدخلات الصندوق في المدينة ليصل إجمالي الاستثمار المنفق في المدينة حتى نهاية عام 2009 إلى نحو 15 مليون دولار.

وتهدف هذه المشاريع والتدخلات إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وزيادة الأنشطة التجارية، وخلق وظائف وحرف صناعية تقليدية وسياحية جديدة، وكذا خلق فرص عمل، وتحسين وإحداث زيادة في مستوى دخل السكان ليتمكنوا من صون مبانيهم.. بالإضافة إلى بحث خيارات لتجاوز قضايا وخلافات الملكية عبر ترتيبات مؤقتة ودائمة، وتنفيذ برامج توعية تهدف إلى التعريف بقيمة وأهمية التراث، وتشجيع (ودعم تكاليف) إنتاج وتوفير مواد البناء التقليدية (كالباجور والقضاض وخشب الطنب).

الملكة أروى

تولت الملكة اليمنية الشهيرة أروى بنت أحمد بن محمد بن قاسم الصليحي، والمعروفة أيضاً باسم «السيدة»، حكم اليمن من الفترة ١٠٧٤-١١٣٨ منها ١٠ سنوات باسم زوجها ثم باسمها لأكثر من ٥٠ عاماً. وكانت الملكة أروى زعيمة بارزة حكمت بلادها بفعالية لأكثر من ٦٠ عاماً، وحتى اليوم يتداول اليمنيون سيرتها بكل فخر. ولقد أسبغ اليمنيون في القرن الحادي عشر اللقب الفخري «بليقيس الصغرى» على الملكة أروى (بليقيس هي ملكة سبأ)، وكذلك لقب «الحرّة».



إطلالة على جنوب الجزيرة العربية القديمة

ساهم اكتشاف الآلاف من الأعواد الخشبية لسعف النخيل بمنطقة الجوف في عام 1970 بشكل كبير في فهم المجتمع العربي القديم من جنوب الجزيرة. يرجع تاريخ مثل هذه القطع الفريدة والثمينة والمعروفة باسم «نقوش الزبور»، في المقام الأول من القرن الأول إلى القرن الثالث الميلادي، رغم وجود عدد قليل من القطع يعود تاريخها إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وتحتوي الزبور على نصوص شخصية مثل الرسائل الخاصة ورسائل ومعلومات حول المعاملات التجارية.. على سبيل المثال، تطلب إحدى تلك الرسائل من مستلم الرسالة تخليص ناقة له، تركت كضمان لدى سيد المرسل.

توجهات وحدة الموروث الثقافي في المرحلة الرابعة (2011-2015)

الهدف: المساهمة في تحقيق الخطة المرسومة هدف : المساهمة بمثابة أداة في الإدارة الفعالة والكفوة، والحفاظ على التراث الثقافي اليمني الملموس وغير الملموس. سوف يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية جاهداً من أجل تحقيق هذا الهدف عن طريق تقديم الدعم لاستراتيجيات وسياسات الوزارات المعنية ومساندة القطاعات الأخرى على أساس الأهداف المشتركة والتنسيق والتكامل مع جميع أصحاب المصلحة، استناداً إلى التجربة والخبرة المكتسبة للصندوق خلال المرحلتين الأولى والثانية والثالثة. وخلال المرحلة الرابعة من الصندوق الاجتماعي تسعى الوحدة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الأنشطة التالية :

- تعزيز الحالة الحفظية على مدن التراث اليمنية العالمية وهي : مدينة زبيد التاريخية (1993) ؛ مدينة صنعاء القديمة (1986) ومدينة شبام حضرموت القديمة (1982).
- توسيع القدرات الوطنية على مختلف المستويات الإدارية والفنية والهندسية ودعم الحفاظ على التراث الثقافي. ويشمل هذا المخرج التعاون مع الأذرع التدريبية للمركز الدولي لدراسة الحفاظ وترميم الممتلكات الثقافية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وسوف تغطي هذه الجهود مخرجات التعلم المحددة ومؤشرات مراقبة الأداء.
- إجراء حصر وتوثيق شامل للتراث الثقافي المادي وغير المادي للبلاد بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات لقوائم الحصر.
- الاستثمار في إنقاذ الآثار المهددة بالانقراض وذات الأهمية الثقافية.
- استكشاف الفرص الاقتصادية لزيادة الدخل والمساهمة في تخفيف حدة الفقر من خلال الاستخدام المستدام والمسؤول للأصول الثقافية التي تتسجم مع الهوية الثقافية اليمنية.

ومن المشاريع الكبيرة التي يجري العمل بها حالياً الآتي:

رصف المدينة

نُفذ مقطع تجريبي هدف إلى رصف 800 م² من الشوارع والمساحات والأزقة، بالإضافة إلى بناء غرف التفتيش والقنوات المفتوحة... وغيرها من الأعمال الإنشائية المصاحبة للرصف.

إعادة تأهيل دار الضيافة وتدريب عمالة محلية

أنجزت تقريباً كل أعمال التدعيم والترميم الإنشائي للمبنى، ومعظم أعمال التلابيس لجدران وأسقف وواجهات المبنى باستخدام النورة الكدري التقليدية. كما تم الانتهاء من ترميم وتركيب البوابة الخشبية الرئيسية، وتمت الاستفادة من عملية الترميم هذه كمنشآت تدريبية تم خلاله تأهيل 3 متدربين من ذوي الخلفية في مجالي النجارة والنحت. ودرّب أيضاً 8 أشخاص على مهارات بعض الحرف المعمارية من بناء وفلس وتلابيس وغيره.. بما في ذلك التدريب على كيفية حرق الياجور. كما أنجزت الدراسات الخاصة بالأعمال الصحية والكهربائية، وتم إنزال مناقصة التوريد والتركيب.

مسح وتوثيق الحرف التقليدية

تبنى الصندوق، بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار، تنفيذ مشروع يُعنى بحصر وتوثيق الحرف اليدوية التقليدية لمدينة زبيد (كمرحلة أولى) على أن يشمل لاحقاً المناطق المجاورة والمحيطية بالمدينة حرصاً من الصندوق على تسجيل وحصر هذه الحرف التي أصبح بعضها على وشك الاندثار.

وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من كامل أعمال النزول والمسح الميداني الذي استهدف تسجيل وتوثيق مفردات كل حرفة من حيث كيفية التصنيع وأدواته ومواده الأولية ومواقع إنتاجها من معامل أو مشاغل، وذكر أسماء العائلات التي ما زالت تمتهن هذه الحرف، وذلك بالصوت والصورة.

وتم بعد ذلك إسقاط كافة المعلومات والبيانات المأخوذة من الميدان على خريطة رقمية تفصيلية توضح موقع كل حرفة بمرجعية تحديد إحداثيات هذه المواقع بواسطة أجهزة نظام تحديد المواقع الجغرافية عن طريق الأقمار الاصطناعية (GPS) ليتسنى مستقبلاً إدخال هذه المعلومات إلى نظام Arc View GIS.

ومن مخرجات هذا المشروع أيضاً لوحة حرفية لجميع نتائج المسح والتوثيق لكل منطقة تم مسحها وتوثيقها، وكتاب توثيقي مصور.

تدريب قدرات وطنية في التوثيق بتقنية التصوير المساحي (الفوتوجراممري)

تواصل عملية تعزيز قدرات الفريق الوطني الذي أنشأه الصندوق وتأهيله، وقد أصبح هذا الفريق قادراً على تنفيذ مهامه.

وخلال هذا العام تم الانتهاء من توثيق عدد من المعالم المعمارية الهامة كجزء من البرنامج السنوي (وعلى هامش الأنشطة التدريبية).

وخلال هذا العام أيضاً تم إنجاز أربع دورات تدريبية متقدمة تحت إشراف خبراء من المعهد الوطني للجغرافيا (IGN-ENSG)، وقد تم إضافة متدربين جدد ضمن

الفريق المحلي ليصبح عدد أفراد الفريق 7 أعضاء. جرى رفع وتوثيق بعض من المعالم، وهي قبة الساتي (مديرية يريم، محافظة إب)، جسر المسنى (محافظة إب)، مسجد غفارة (محافظة المحويت)، وقبة عراف (مديرية وصاب العالي)... علاوة على تنفيذ أعمال توثيقية متفرقة في الجامع الكبير (في صنعاء) والجامع الكبير (شباب/ كوكبان).

تدريب آثاريين في دراسة الفخار

بالتعاون مع مكتب الهيئة العامة للآثار في محافظة ذمار، تبنى الصندوق تمويل مشروع لتأهيل نحو عشرين متدرباً من الأثاريين العاملين في مختلف المتاحف ومكاتب وفروع الهيئة العامة للآثار في الجمهورية بمن فيهم منتسبي أقسام الآثار بجامعات صنعاء وعدن وذمار. وقد تركز مشروع التدريب على أسس تصنيف وتوصيف الفخار، والطرق العلمية لرسم الفخار، ومعرفة تقنيات الصنع والزخرفة في الفخار الأثري.

مشروع حماية آثار السودان

تعتبر منطقة الجوف أحد أهم المراكز الحضارية في جنوب شبه الجزيرة العربية. ونتيجة لأهمية آثار الجوف، فقد تبنت منظمة اليونسكو بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروعاً لإنقاذ آثار الجوف، وعلى وجه الخصوص موقع مدينة السودان، نتيجة للمخاطر التي يتعرض لها الموقع من نهب وتخريب، وكذلك بيع وتهريب القطع الأثرية إلى خارج الوطن.

وقد تركز العمل في المشروع على توثيق 3,600 قطعة أثرية من الجوف في المتحف الوطني بصنعاء توثيقاً إلكترونياً ضمن قاعدة بيانات المتحف الوطني، ونشر ثلاثة كتب علمية عن هذه القطع الأثرية، وترميم القطع المتضررة وخاصة بعض القطع البرونزية والأعواد الخشبية من سعف النخيل (نقوش الزبور).. بالإضافة إلى تجهيز وافتتاح جناح خاص بآثار الجوف في المتحف الوطني بصنعاء ضمَّ إلى جانب صالة العرض.

مشروع إعادة تأهيل بستان الجوزاء

بستان الجوزاء من أكبر البساتين داخل مدينة صنعاء القديمة، وهو المتنفس الوحيد لكل ما حوله من جوار. وتركز التدخل في هذا البستان في تنظيف ورفع جميع المخلفات منه، وبناء جدران سائدة حامية لحدود مساحة البستان.. بالإضافة إلى عمل أرصفة وممرات جانبية لحماية أساسات البيوت المظلة عليه من الرطوبة بعد معالجة بعض الأساسات والأسوار التي كانت متضررة أو آيلة للسقوط. كما تم بناء بركة وشبكة ري مع عمل المعالجات الخاصة بتحويل مياه الأمطار من الشارع إلى داخل البستان.. فضلاً عن توريد وغرس شتلات أشجار مثمرة.

دعم التراث الثقافي في عدن وتعز

في إطار مشروع التعاون اليميني الفرنسي لدعم التراث الثقافي في مدينتي عدن وتعز، تم إنجاز العديد من الأنشطة شملت دراسات وتدريباً وترميمياً. ففي مدينة تعز، تم إنجاز معظم أعمال الصيانة والترميم لآثار موسى في المدينة، والذي تم اختياره ليكون مقراً لأنشطة التوعية والترويج لحماية التراث الثقافي للمدينة.. إضافة إلى جعله من المعالم السياحية التي ستسهم في جذب المزيد من المهتمين من محليين وعرب وأجانب. وفي مدينة عدن، تم تحديد المبنى الذي سيتم كذلك صيانته وترميمه ليكون كذلك مقراً لأنشطة ثقافية وتوعوية مماثلة.

صيانة وإبراز معالم غيل العوار- المرحلة الأولى قناة غيل العوار من أهم المعالم الأثرية والتاريخية لمدينة شبام (كوكبان) وهي قناة محفورة في الصخر تتراوح أعماقها ما بين 18-5 متراً تحت مستوى سطح الأرض على مسافة 600 متر من المنبع في أقصى شمال غرب المدينة إلى البركة في جنوب شرق المدينة تتخللها فتحات تسمى "خو" (ومفردها "خوة"). وأثناء العمل تبين أن هناك فروعا ومسارات متشعبة للقناة تمثل شبكة معقدة، غير أن العمل اقتصر في المسار الرئيسي للقناة. وفي هذا العام تم تنظيف ورفع المخلفات على مسار القناة، وترميم وإعادة بناء الخو المتضررة وتأمين القناة بعدم تسرب الأوساخ والمخلفات إليها، وإبراز بعض الخو إلى فوق مستوى سطح الأرض بغرض تقديم وإبراز المعلم إلى الأجيال والزوار، وتعميق منبع الغيل بغرض زيادة كمية المياه المتدفقة، كما تم توثيق معالم القناة ومحيطها توثيقاً أثرياً.

حماية موقع مصنع ماريا الأثري

يُعتبر موقع مصنع ماريا (غرب مدينة ذمار) أحد أهم المواقع الحميرية المتميزة بموقعها الإستراتيجي، حيث يقع على مرتفع صخري شاهق يصعب الوصول إليه إلا من مدخلين صغيرين يمكن التحكم فيهما. ولذلك، يُعتبر الموقع محمية طبيعية.

وقد نفذ الصندوق (بالتعاون مع مكتب الهيئة العامة للآثار في محافظة ذمار) مشروع حماية الطبقات الأثرية في الموقع، وذلك بفعل تضررها من الأمطار الغزيرة التي تهطل على المنطقة وتسبب في جرف الطبقات الأثرية مما يؤدي إلى فقدان كثير من المعلومات التاريخية المتسلسلة التي تراكمت خلال فترات استخدام الموقع. وقد تضمن المشروع تنفيذ أعمال حماية للطبقات عن طريق بناء جدران بسيطة، وترميم الجدران الأثرية التي يحتويها الموقع.

مشاريع أخرى

في مدينة ثلاث التاريخية، قارب مشروع حماية وترميم سور المدينة التاريخي (المرحلة الأولى) من الانتهاء.. وفي إطار المرحلة الثانية من المشروع، تم الانتهاء من مشروع حماية وإعادة تأهيل بركة المياح ومحيطها التاريخي، ويجري العمل في مشروع حماية وترميم طريق حصن ثلاث. أما في مدينة عمران القديمة، فقد تم خلال هذا العام الانتهاء من أعمال مشروع إعادة تأهيل مقشامتي السيد يحيى وغربي (الجامع الكبير)، كما تم الاستلام الابتدائي لمشروع رصف وتحسين ضفاف وسائنة مدينة عمران القديمة.

كما شهدت مدينة صعدة التاريخية الانتهاء من أعمال المرحلة الرابعة والأخيرة من ترميم سور مدينة صعدة التاريخية، وقارب مشروع إعادة تأهيل حائطي النزاري والطائي من الانتهاء حيث بلغت نسبة الانجاز (98%)، ويجري العمل في مشروع إعادة تأهيل حائطي صبيح وشيبان.

وانتهت كذلك أعمال مشروع البركة العليا في مدينة الظفير (حجة)، والدراسات والتصاميم لمشروع رصف شوارع وساحات المدينة (المرحلة الأولى).

وأخيراً، وفي إطار تجسيد الحكايات الشعبية على المسرح، يقوم الصندوق بدعم مشروع تحويل الحكايات الشعبية إلى عروض مسرحية، والذي ينفذه مركز ميل الذهب للحفاظ على تراث المرأة والطفل بالشراكة مع كل من مركز ميل الذهب والمركز الثقافي الفرنسي.

تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر



قام الصندوق خلال عام 2009 بتطوير 30 مشروعاً جديداً بلغ إجمالي الاستثمار فيها 5.2 مليون دولار. وبذلك وصل إجمالي الاستثمار (منذ إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وحتى نهاية العام) إلى حوالي 25 مليون دولار، مولت 208 مشاريع تستهدف قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في البلاد.

يعتبر تمويل برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر النشاط الرئيسي للوحدة، فقد تم تعزيز بناء القدرات الفنية والمالية لتلك البرامج والمؤسسات بهدف مساعدتها على الانتشار والتوسع. ووصل عدد المقترضين النشطين لتلك المؤسسات والبرامج إلى 42 ألف مقترض نشط (تبلغ نسبة النساء منهم 71%). بحفظة قروض نشطة بلغت مليارين و242 مليون ريال. ووصل عدد المدخرين إلى أكثر من 37 ألف مدخر. كما تم توزيع قرابة 292 ألف قرض تراكمياً بمبلغ إجمالي يتجاوز 16,7 مليار ريال (الجدول 9).

الخدمات المالية

واصل الصندوق تمويله لعدد من مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر بما يمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها المالية للفئة المستهدفة للعمل على ضمان استمرار تدفق خدماتها المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، بهدف التوسع والانتشار من خلال فتح فروع أو مراكز لها في مناطق جديدة، حيث بلغ إجمالي التمويل خلال العام 430 مليون ريال (ما يعادل حوالي 2,087,379 دولاراً أمريكياً)، حيث تم تمويل كل من مؤسسة عدن للتمويل الأصغر بمبلغ 90 مليون ريال يمني (436,893 دولار)، برنامج نماء للتمويل الأصغر بمبلغ وقدره 80 مليون ريال (388,350 دولاراً)، المؤسسة الوطنية للتمويل بمبلغ 120 مليون ريال (582,525 دولاراً)، مشروع المساعدات الذاتية للإدخار والإقراض في أبين بمبلغ 50 مليون ريال (242,718 دولاراً)، برنامج صنعاء للإقراض - أزال بمبلغ 60 مليون ريال (291,262 دولاراً)، وبرنامج وادي حضرموت للتمويل والإدخار 30 مليون ريال (145,631 دولاراً).

كذلك استمرت الوحدة في تمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وبنك الأمل، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر.

بناء القدرات والدعم الفني

سعت الوحدة إلى تأهيل ورفع كفاءة عدد من موظفي برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، بالإضافة إلى التدريب على رأس العمل. حيث تم (خلال العام) تنظيم 22 دورة، استهدفت أكثر من 378 موظفاً. واشتملت تلك الدورات على مجالات مختلفة مثل المحاسبة المتقدمة في التمويل الأصغر، التسويق الإستراتيجي لرفع مهارات المتدربات في المتابعة للقروض، إدارة المتأخرات وتحديد سعر الفائدة، المصادقة الميدانية لأرصدة العملاء، المراجعة الداخلية، الإصدار الجديد لنظام إدارة القروض (معين 2)، إدارة المخاطر التشغيلية، استخدام بطاقة تصنيف الفقراء، الإدارة والإشراف الفعال، التحليل المالي، تطوير المنتج، التعلم الإلكتروني عن بعد في مجال التمويل الأصغر بالتعاون مع مؤسسة جرامين جميل.

تطوير نظام "معين" الآلي للإقراض

تم تطوير وإنزال نسخة من نظام معين الآلي (معين 2) الذي يُعنى بمتابعة القروض لدى عملاء برامج ومؤسسات التمويل الأصغر والذي تم الانتهاء من تطويره، وتدريب المختصين عليه، وربطه بعدد من فروع تلك البرامج والمؤسسات.

المنشآت الأصغر								
منطقة العمل	الأرقام التراكمية		محفظة القروض في خطر (%)	محفظة القروض (مليون ريال)	إجمالي مدخرون	عدد العملاء النشطون		البرنامج
	مبلغ القروض بالمليون	عدد القروض				المقترضون		
						نسبة النساء (%)	العدد	
أمانة العاصمة. تعز، لحج، ذمار، (إب، القاعدة، يريم)، حجة (عبس)، الحديدة	2,149	62,301	4.7	301	15897	97	11,944	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر
أمانة العاصمة، تعز، عدن	1,477	32,242	1.7	196	1056	34	5,888	برنامج نماء - للتمويل الأصغر
أمانة العاصمة، إب، تعز	296	5,859	0	165	4756	56	4,787	بنك الأمل للتمويل الأصغر
أبين	590	16,952	0	107	5173	100	4,502	مشروع المساعدة الذاتية للإدخار والإقراض - أبين
لحج، عدن (دار سعد، البريقة، المعلا، التواهي، خورمكسر، كريتر)	868	26,026	0	86	7428	98	4,455	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر
تعز (الكمب، صينة، شارع جمال، الراهدة)	761	33,213	1.8	64	0	66	2,625	شركة الأوائل للتمويل الأصغر
أمانة العاصمة	608	10,603	0	88	0	87	2,376	المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة
أمانة العاصمة	794	20,771	2.7	61	1410	68	2,061	برنامج صنعا للإقراض (آزال)
حضر موت (سينون، تره، السوم)	434	7,339	8.1	53	1955	32	1,268	برنامج وادي حضر موت للتمويل والإدخار
مناطق مختلفة	1,690	67,495		0			0	مشاريع مدرة للدخل قديمة
المنشآت الصغيرة								
أمانة العاصمة، تعز، عدن، الحديدة، المكلا، إب، ذمار	7,066	8,999	1.0	1122		3	2,091	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة
	16,733	261,800		2,242	37,675		41,997	الإجمالي

الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومن سكان محافظة عدن، للتعرف على دور تلك البرامج والمؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. فضلاً عن توفير فرصة أوسع لعملاء البرامج والمؤسسات في محافظتي عدن وأبين للمشاركة، وعرض منتجاتهم، وتحقيق عوائد مالية، وإبراز خبراتهم وقصص نجاحهم.



المراجعة والتدقيق لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر

تلعب عملية المراجعة والتدقيق للعمليات المالية لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر ولمحافظ قروضها دوراً كبيراً للتأكد من سلامة تلك العمليات وفقاً لما هو متعارف عليه محاسبياً و كذلك القيام بإجراءات المصادقات الميدانية على القروض والإدخارات لدى البرامج والمؤسسات. وبناءً على ذلك قامت الوحدة بعملية المراجعة والتدقيق لجميع برامج ومؤسسات التمويل الأصغر كذلك تم إجراء عملية المصادقات الميدانية لمحافظ كلاً من المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر وبرنامج صنعا للإقراض - آزال وشركة الأوائل للتمويل الأصغر وبرنامجي أبين وحضر موت بهدف تكثيف الرقابة الميدانية على تلك القروض لدى العملاء والعمليات.

ورش عمل شركاء الصندوق في التمويل الأصغر

نظمت الوحدة 3 ورش عمل لشركاء الصندوق تم خلالها مناقشة عدة مواضيع، من أهمها المسودة الأولية للتوجهات المستقبلية للصندوق في مجال تنمية قطاعي التمويل الصغير والأصغر وقطاع خدمات تنمية الأعمال، وشركائها المحتملين والمشاكل والمعوقات التي تواجه توسع وانتشار البرامج والمؤسسات.

فعاليات أيام المنشآت الصغيرة والأصغر

تحت شعار "أحلام تتحقق"، نظم الصندوق خلال العام الفعالية السادسة لأيام المنشآت الصغيرة والأصغر في مدينة عدن، والتي هدفت إلى الترويج والتعريف بخدمات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وإتاحة الفرصة لعدد كبير من المنظمات

2. مشروع تطوير تصدير الحرف اليدوية

يهدف مشروع تطوير تصدير الحرف اليدوية إلى تسهيل وزيادة تطوير الحرف اليمنية بما يتناسب مع الأسواق الأوروبية من خلال بعض التدخلات والتي من أهمها:

- المشاركة في معرض (امبينتا) الذي يقام سنوياً في مدينة فرانكفورت في ألمانيا. وقد تم عرض المنتجات والحرف اليمنية في المعرض، ولاقت قبولا كبيرا من التجار (العاملين في مجال التجارة الحرة والتجارة العادلة)، والذين قاموا لاحقاً بالتواصل مع الوكالة لاستيراد بعض المنتجات وبيعها. وقد تم إرسال طلبيات إلى أوروبا وبريطانيا والسويد وأمريكا، من بينها طلبيتان لسوق التجارة العادلة.
- التعاقد مع خبير وتاجر أوروبي لتنفيذ ورشة عمل في تطوير 7 خطوط إنتاجية من الحرف اليدوية، ليتم الترويج لها في دول أوروبا مثل منظمات التجارة العادلة والتجار (جملة وتجزئة). وفي نفس الوقت يتم تأهيل أحد المراكز لتسويق الحرف اليدوية بمقاييس منظمة التجارة العادلة.
- تصميم وطباعة كتالوج خاص بالحرف اليدوية في اليمن، والذي سيتم توزيعه في الدول الأوروبية، يتضمن صوراً للمنتجات اليمنية ونبذة تاريخية مختصرة عن تاريخ وكيفية استخدام كل حرفة.

3. دراسة سلسلة القيم المضافة

- دراسة سلسلة القيم لقطاع البن في اليمن تأكيداً لدور الوكالة في مجال تنمية خدمات الأعمال في اليمن، تم التوقيع مع البنك الدولي على اتفاقية تقضي بأن تكون الوكالة جهة استشارية مع المعهد الملكي الهولندي (KIT) في تنفيذ 5 دراسات لتحليل القيم المضافة لقطاعات القات والحبوب والبن والعسل والأسماك. وقد قامت الوكالة فعلياً بدراسة القطاعات المذكورة وإصدار الدراسات التي تحدّد الأسواق المحتملة والمناسبة لتلك القطاعات. وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات والتي تعتبر بمثابة خطوط عريضة للحكومة اليمنية في تطوير القطاعات السابقة. وفي إطار التنسيق لدعم وتطوير زراعة وتسويق البن اليمني، أقامت الوكالة ورشة العمل الأولى للتنسيق بين المانحين في قطاع البن، وذلك بهدف تنسيق الجهود الداعمة لقطاع البن ووضع تصور للعمل المشترك بين المنظمات العاملة في هذا القطاع في اليمن، وذلك لتفادي الازدواجية في العمل. وكننتيجة لحققة العمل قامت الوكالة الفرنسية AFD بالمساهمة بمنحة وقدرها مليوناً دولار مع مشروع IFAD لاستغلال الفرص الاقتصادية، وبحسب التدخلات المرسومة في دراسة سلسلة القيم المضافة التي قامت بها الوكالة. وكذا الخروج بتوصيات ورؤية لعمل الجهات الداعمة في مجال البن.

4. دورات فنية متقدمة لأصحاب المنشآت الصغيرة

- دورات متخصصة لقطاع التجميل أقامت الوكالة وبالتعاون مع 9 شركات متخصصة في أدوات ومستحضرات التجميل البرنامج الخامس لتطوير قطاع التجميل في كل من (صنعاء وعدن والمكلا) حيث تم استضافة مدربين دوليين في مجالي الماكياج والتصبغات. وقد تم تدريب 170 مستفيدة من المالكات والعاملات في قطاع التجميل.
- دورات تدريبية متخصصة للصيادين في استخدام GPS هدفت هذه الدورات، التي أقامتها الوكالة، إلى تدريب

أحلام ذكري وأمل ظاهر!

أحلام بلا حدود

برز اسم ذكري محسن كداف كواحدة من كثيرات من نساء محافظة أبين اللاتي لم يسهن للنجاح للفقر. فقد أدركت ذكري التي تعول ثلاثة أطفال صعوبة ظروفها وإلحاح حاجتها، فما كان منها إلا التفكير العميق في نشاط اقتصادي مستدام يمكنه أن يفي باحتياجات الحياة المتزايدة. لقد هداه تفكيرها إلى مقترحات عن مشاريع صغيرة عديدة ذات ربحية جيدة ومنافسة، إلا أن التمويل هو كل ما كان ينقصها.

وعندما سمعت أن برنامج الادخار والإقراض في أبين يقوم بمساعدة النساء ويقدم لهن القروض لإقامة مشاريع لتحسين دخلهن، وعندما حددت مسؤولة الإقراض موعداً لزيارتها في منزلها، جمعت ذكري 5 من جاراتها. حيث شرحت المسؤولة لهن الفكرة كاملة ومعايير التمويل، ووافقن على مشروع إقراض لهن.

ادخرت مجموعة النساء مبلغاً لمدة ثلاثة أشهر في البرنامج، وبعد ذلك اقترضن القرض الأول بقيمة 250 ألف ريال ليسدنه خلال 8 أشهر. استغلت ذكري نصيبها من القرض وأسست به بقالة. ونجح المشروع وسددت الأقساط. وحين موعد القرض الثاني وكان قيمته 400 ألف ريال استطاعت ذكري توظيفه لعمل مسرح للأعراس، لتستفيد كثيراً من ذلك النشاط وتشتري بعده سيارة نقل لتنتقل عليها المسرح من مكان إلى آخر. وتأمل ذكري عندما تنتهي من تسديد بقية أقساطها أن تفتح فرن لعمل الخبز.

وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

نفذت الوكالة خلال 2009 عدة أنشطة، من أهمها:

1. مشروع الثقافة الريادية

بالتعاون مع منظمة العمل الدولية قامت الوكالة بإدخال منهج تعرف إلى عالم الأعمال (KAB) إلى مناهج كليات المجتمع والمعاهد الفنية والتقنية. كما أقامت الوكالة عدداً من ورش العمل استهدفت مدربي البرنامج، وذلك للتعرف على المشكلات والصعوبات التي يواجهونها خلال تقديم البرنامج وكيفية التغلب عليها. قامت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بتطبيق المنهج في المعاهد الفنية فقط. من جهة أخرى، تم إعداد دراسة لتقييم أثر البرنامج، وتم مقابلة 1,600 طالب. وخلال التقييم، اتضح بأن الطلاب قد أصبح لديهم أفق ورؤية واسعة لمشروعاتهم المستقبلية خاصة الطالبات، كما سُنشتر نتائج التقييم النهائي في يونيو 2010.



Small & Micro Enterprise Promotion Service
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

فُسحة الأمل تحقق نجاح العمل

لم تكن أحلام "طاهر علي الذبياتي" في امتلاك مصنع نسجاً من خياله، بل كانت انعكاساً لإرادة وتصميم مبدع استغل معرفته في تحقيق حلمه وتطوير عمله وإثبات وجوده. بدأ طاهر يعمل في طحن الحبوب وذلك باستخدام (طاحونة بدائية) يعمل بها في منزله المتواضع. يحكي لنا طاهر قائلاً: "بدأت العمل منذ 8 سنوات وكانت لي العديد من الطموحات والأفكار التي كانت تذهب أدراج الرياح بسبب غياب السيولة المادية. لكن كانت أولى لحظات الانطلاق عندما بدأ مسئولو الإقراض في برنامج صنعاء للإقراض بالترويج لخدمات البرنامج، فوجدت فيه ضالتي وقررت زيارته."

وعند أول مقابلة قرر طاهر الحصول على تمويل من البرنامج وكانت الفاتحة لأن تكون تلك الطاحون البدائية أعجوبة تذهل كل من رآها، وأن يتحول ذلك البيت المتواضع إلى معمل ضخم لطحن الحبوب خلال فترة بسيطة. استطاع طاهر من اختراع طاحون محلي واعتمد في تصنيعه على مواد بسيطة فقد ابتكر طاحونة بثلاثة مواسير بدلاً من ماسورة واحدة، وذلك للفصل بين مخرجات عملية الطحن وهي (الدقيق، القشور، أعلاف الدجاج).

ومنذ أول اجتماع له مع أعضاء البرنامج الممول من الصندوق الاجتماعي، حصل طاهر على 5 قروض، كانت قيمة أولها 70,000 وأخرها 150,000 ريال. والآن، وبعد مضي 8 سنوات، أصبح طاهر صاحب أبرز معمل لطحن الحبوب، فقد أصبح ينتج منتجات أخرى من الحبوب وابتكر طرقاً جديدة في طحنها، وأصبح مورداً معروفاً للعديد من محلات البهارات حيث أوقف التجار التعامل مع المنتجات الخارجية حلت منتجاته ذات الجودة العالية محلها. تجربة طاهر أصبحت مثلاً ملهماً للكثير من الناس ممن سمعوا بها.

الصيادين على كيفية استخدام جهاز تحديد المواقع الجغرافية (GPS)، وذلك لتعريفهم بكيفية استخدام الجهاز خلال عملية الصيد مما يسهل عليهم تحديد أماكن الاصطياد وكذلك تأمين طريق العودة بعد التوغل في البحر ولمسافات بعيدة، وقد تم تدريب 20 صياد كمرحلة أولى من المشروع وذلك بالتعاون مع الجمعيات التعاونية السمكية في محافظة حضرموت.

- دورات في صيانة وتركيب حاويات ومخازن التبريد

أقامت الوكالة بالتعاون مع كلية المجتمع - عدن 3 دورات في مجال صيانة وتركيب حاويات ومخازن التبريد والتي أقيمت للمرة الأولى في عدن. استهدفت الدورات العاملين في قطاع ورش التكييف والتبريد من مهندسين وفنيين وقد كان عددهم في الدورات الثلاث 54 متدرباً تتراوح أعمارهم من 22 إلى 50 سنة جاءوا من عدة محافظات (حضرموت ولحج وأبين والضالع وتعز وشبوة وعدن) وتم الإعلان عنهم في الصحف من أجل التسويق لهذه الخدمة الجديدة.

مبادرات جديدة

خلال 2009 نفذت الوحدة عدة مبادرات من أهمها: مشروع تخريج مستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر المدقع

قام الصندوق، بالتعاون مع صندوق الرعاية الاجتماعية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، بعدة أنشطة تتعلق بمشروع تخريج المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر المدقع، من أهمها تنفيذ عملية المسح، والاشتراك في عملية اختيار المستفيدين باستخدام بطاقة فهرسة الفقر، وسيقوم فريق المشروع بمتابعة حالات المستفيدين خلال فترة عمل المشروع، وتقديم الإرشادات اللازمة، ونقل الأصول للمستفيدين. كما تم مسح ميداني لكافة المناطق المستهدفة من المشروع، والخروج بدراسة تبين أهم الأنشطة المدرة للدخل للمستفيدين، والتي يجب تمويلها، وكذا كيفية تسويقها والمخاطر التي قد تواجه المستفيدين مستقبلاً. وأقيمت 3 ورش عمل متفرقة لفريق عمل المشروع وأعضاء لجنة التسيير الممثلة بصندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لمتابعة تطورات المشروع وعمل خطط عمل تفصيلية للأشهر القادمة، وتحديد مهام ومسئوليات موظفي المشروع. وقد شارك 3 أشخاص من الصندوق الاجتماعي ومشروع تخريج المستفيدين وصندوق الرعاية الاجتماعية في ورشة العمل التي أقيمت في بنجلادش أواسط شهر نوفمبر 2009 وحضرها عدد من ممثلي الهند وباكستان وإثيوبيا وهايتي وبيرو وبنجلادش والتي ساهمت بشكل كبير في عمل روابط بين المشاريع المختلفة و تبادل الخبرات ونشر الدروس المستفادة وفقاً لأفضل الممارسات. كما عقدت عدة دورات تدريبية لفريق مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر في مهارات الاتصال والثقافة الصحية والتثقيف المالي وتربية المواشي خلال الثلاث الأشهر الأخيرة وقد ساهمت هذه الدورات في رفع كفاءة فريق العمل، ومن شأنها المساهمة في تسهيل عمل الفريق فور الانتهاء من اختيار المستفيدين والبدء في تنفيذ المشروع.

إشهار شبكة اليمن للتمويل الأصغر

عقد الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الاجتماع الأول لتأسيس شبكة اليمن للتمويل الأصغر والذي حضره ممثلو برامج ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن. وتم خلال هذا الاجتماع إشهار الشبكة وإبراز إستراتيجيتها ومناقشة نظامها الأساسي والموافقة عليه وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها.



”براك“ اليمن

تلبية لدعوة من الصندوق، قام فريق من منظمة ”براك“ (BRAC) ”بنجلاديش“، بزيارة اليمن.. وهي أكبر منظمة في العالم في مجال التنمية، وخاصة التمويل الأصغر، حيث يوجد لديها أكثر من 6 ملايين مقترض نشط. وهدفت الزيارة إلى دراسة إمكانية إقامة شراكة مع المنظمة عبر وضع استراتيجية وخطة عمل لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية. وقد زار الفريق عدداً من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، بالإضافة إلى عدة جهات أخرى.

واطع الفريق على البنية التحتية وبيئة العمل في اليمن وعلى صناعة التمويل الأصغر والسوق المحتملة لتقديم هذا النوع من الخدمات، وخاصة في المناطق الريفية. وقد تمخضت الزيارة عن الخروج باستراتيجية واضحة للتمويل الريفي.

لجنة تسيير إستراتيجية التمويل الأصغر

نظم الصندوق خلال العام اجتماعين للجنة التسيير للإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر، حيث تم التركيز على تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المانحة الشريكة في تنفيذ الإستراتيجية. وقد تم خلال الاجتماعين استعراض ما أنجز في إطار تنفيذ الإستراتيجية من قبل الشركاء، والتوصية بتحديث خطة عمل الإستراتيجية.

وتتمحور الأهداف العامة لشبكة اليمن للتمويل الأصغر حول تبني أفضل الممارسات العالمية لزيادة الشفافية والحكم الرشيد، وتنويع المنتجات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر. وقد قامت شبكة اليمن للتمويل الأصغر بعد إشهارها بعدة أنشطة من أهمها:

- **إقرار النظام الأساسي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر**
عقدت الشبكة اجتماعاً لمناقشة بعض بنود المسودة الأولية للنظام الأساسي وتعديلها بهدف تسهيل أعمالها، وقد تم عرضها على الجمعية العمومية التي قامت بإقرارها.

- **سوق تبادل المعلومات**
أصبح للشبكة موقع خاص لها ولأعضائها في سوق تبادل المعلومات (Mix Market) وهو موقع الكتروني عالمي متخصص في التمويل الأصغر. ويهدف إلى تنمية وتطوير شفافية المعلومات، من أجل ربط مؤسسات التمويل الأصغر مع المستثمرين والمانحين.

- **إنتساب الشبكة لعضوية SEEP**
أصبحت شبكة اليمن للتمويل الأصغر عضواً فعالاً في شبكة سيب التي تعتبر شبكة عالمية متخصصة في الترويج والتعليم في مجال المنشآت الصغيرة، حيث تأسست في عام 1985 بمدينة واشنطن وتعمل على ربط ممارسي العاملين في بيئة المنشآت الصغيرة والأصغر عالمياً ويصل عدد أعضائها إلى أكثر من 80 عضواً، من ضمنهم 23 شبكة نشطة في أكثر من 180 دولة، تتواصل مع أكثر من 35 مليون منشأة.

- **توقيع مذكرة تفاهم بين الشبكة والصندوق**
وقع كل من الصندوق الاجتماعي وشبكة اليمن للتمويل الأصغر على مذكرة تفاهم في ديسمبر 2009، يقدم الصندوق بموجبها منحة تأسيس للشبكة. ومن جانب آخر قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتمويل الشبكة بمنحة توازي مبلغ منحة الصندوق، ويقوم الصندوق بإدارة هذا التمويل وفقاً لاحتياجات الشبكة.



برنامج الأشغال كثيفة العمالة



تُعتبرُ البرامج الطارئة إحدى وسائل مواجهة التقلبات المناخية والاقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية. واستجابة من الصندوق لطلب الحكومة بتنفيذ مشاريع ذات كثافة عمالة عالية لتوليد فرص دخل للعمالة شبه الماهرة وغير الماهرة كآلية مؤقتة للتخفيف من الفقر والبطالة، فقد قام الصندوق باستحداث برنامجين لتحقيق ذلك، وهما:

برنامج الأشغال كثيفة العمالة

ويُموَّل من قِبَل الحكومة، ويهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة تصل إلى 10-8 ملايين يوم عمل خلال الفترة 2006-2010. وقد تمت الموافقة خلال عام 2009 على 40 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 13.4 مليون دولار. ومن المتوقع أن تحقق المشاريع 718,090 فرصة عمل. وقد توزعت المشاريع الممولة من هذا البرنامج كالتالي:



طريق المطبابة خبش عتمة _ دمار

برنامج مواجهة أزمة الغذاء

يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من اثار أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي طرأت خلال العام 2007، وذلك من خلال خلق فرص عمل مؤقتة في مجالات توفر بعض الخدمات الأساسية لتنمية المجتمعات الأشد فقراً والمتأثرة بارتفاع أسعار الغذاء.. حيث يتم إتباع مبدأ الأجر مقابل العمل.

وقد تم التوقيع في الأول من يوليو 2008 على اتفاقية منحة بمبلغ 10 ملايين دولار مقدمة من البنك الدولي للصندوق الاجتماعي لتنفيذ لبرنامج الخاص بمواجهة اثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وعلى ضوء هذه الاتفاقية، قام الصندوق بتشكيل فريق لتطوير مشاريع كثيفة العمالة، يُمكن أن تساهم في توفير دخل لسكان المناطق الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية (وهو ما رُصد له مبلغ 9.1 مليون دولار من إجمالي قيمة المنحة).



المشاريع كثيفة العمالة (البرنامج الطارئ) اللتام- عتمه

الجدول 10: يبيّن تقدّم الإنجاز في العمل في البرنامج حسب الفرع

نسبة الإنجاز (%)	مصرفات أخرى (دولار)	المنصرف (دولار)	العاملون الفعليون		الكلفة التقديرية (دولار)	عدد المشاريع	الفرع
		TOTAL	نساء	رجال			
97	75,883	1,104,815	5,603	11,086	1,323,700	15	صنعاء
88	111,776	439,151	11	1,049	632,888	7	عمران
96	96,295	744,253	89	4,527	885,380	4	الحديدة
81	275,847	653,403	63	2,701	1,088,834	11	إب
98	222,779	1,010,568	77	1,273	1,222,359	7	ذمار
100	233,651	1,161,922	169	3,039	1,405,067	14	تعز
94	262,205	866,234	39	2,976	1,271,500	25	عدن
91	232,015	453,981	475	3,832	720,331	15	المكلا
93	1,510,450	6,434,326	6,526	30,483	8,550,060	98	الاجمالي

انتشارها تدني الوعي الصحي لدى هذه المجتمعات، والمتأمل في عدم وعيها بماهية سوء التغذية ومظاهرها، وجعلها في كيفية توفير وجبات متوازنة كما ونوعاً من الموارد المحلية.. وكذلك ضعف اهتمام أرباب بعض الأسر بالتغذية، وإنفاق أغلب دخلهم بعيداً عن الاحتياجات الأساسية لأسرهم. من أجل كل ذلك، سعى البرنامج الطارئ لتنفيذ حملة توعية مصاحبة لتنفيذ المشاريع، تهدف إلى التوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات وآثارها المختلفة على الفرد والأسرة والمجتمع.

ومن أجل إيصال الرسائل الصحية بشكل واضح وبمبسط، فقد استخدم البرنامج مجموعة من الوسائل التي تتمثل في نشرات تُعرض داخل وخارج المنازل، وكتيبات، وجداول مدرسية، و"قلايات"، وأشرطة كاسيت.

وفي ذات الاتجاه، عقد البرنامج دورتين تدريبيتين للتوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات في صنعاء وعدن، استهدفنا 58 متدرباً ومتدربة، تم نزولهم في ما بعد إلى حوالي 98 مشروعاً في المناطق المستهدفة لتنفيذ حملات التوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات. وقد تمت المتابعة الميدانية لبعض

وقد تمت الموافقة على 10 مشاريع في 2009 بتكلفة تقديرية تقارب مليون دولار، منها مشاريع لتغطية نفقات تطوير مشاريع البرنامج للمرحلة الثانية، وقد تم التدخل في المدرجات الزراعية، وحماية الأراضي الزراعية، وحماية قنوات الري الزراعية، واستصلاح الاراضي الزراعية، وتحسن وحماية الطرق الريفية القائمة، ورصف الأسواق الريفية العامة، وحماية مصادر مياه الشرب (آبار سطحية، عيون)، وحصاد مياه الأمطار (برك، خزانات طبيعية، خزانات حجرية).

وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة 16,783 أسرة، تمثل 94 % من إجمالي الأسر المستهدفة، وتم توفير 753,759 فرصة عمل يومي (منها 51,311 فرصة عمل للنساء). كما بلغت نسبة الإنجاز المالي والمادي 93 % .

التوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات

تعتبر سوء التغذية ومظاهرها من أهم المشاكل التي تعاني منها المناطق المستهدفة من قبل البرنامج الطارئ، باعتبارها من أفقر المناطق في الجمهورية. ومن أهم الأسباب التي تساعد على

النقد مقابل العمل... آلية جديدة لمشروع متعدد الفوائد

كان حال قرية «المساجد» النائية وهي إحدى قرى عزلة بني الشويشي (مديرية بني سعد محافظة المحويت) كحال الكثير من القرى التي تعاني من الفقر المدقع الذي يسهل الاستدلال عليه على ذلك من هيئة البيوت المبنية من الحجارة والطين التي لم يدخل عليها أي تجديد منذ بُنيت لقلة الإمكانيات المادية، وهي مسقوفة بالأخشاب التي لم تعد تحجز مياه الأمطار.

وعند دراسة فريق الصندوق معايير استهداف هذه القرية ضمن مشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة، ثبت فقر غذائي حاد في القرية حيث يقتصر غذاء السكان على الرُّفَّاق والفلفل اللذان يخلوان من الكثير من العناصر الغذائية الأساسية. كما لاحظ الفريق إهتراء ملابس الكثير من السكان والأطفال. وقد زادت معاناة أهالي القرية إثر ارتفاع أسعار الغذاء وصعوبة نقل الغذاء المشتري من السوق الذي يفصله عن القرية طريق وعرة تبلغ 10 كيلومترات. لقد ساهمت تلك الأزمة في تصغير حصص الأسر التي تشتري في شراء كيس القمح وزيادة حجم مديونياتهم بالإضافة إلى عدم اكتراثهم بترميم سقوف بيوتهم المتشقة.

تداعى أغلب سكان المساجد للمشاركة بنشاط منقطع النظير في مشروع كثيف العمالة للتخلص من نباتات التين الشوكي الضارة التي غزت حيزاً كبيراً من الأراضي الصالحة للزراعة وأقفلت طرقاً داخل القرية، وشكلت تهديداً عظيماً لبيوتها أفاعي شكلت تهديداً لحياة غير واحد من سكان القرية. وخلال عمل المستهدفين من الفقراء، لوحظت الكثير من الجوانب الإنسانية الحميدة عكست تضامن أفراد المجتمع، فكان تعاون الناس على انجاز مسؤولياتهم في الوقت المحدد، بينما قام آخرون بالعمل لصالح أشخاص عاجزين بسبب كبر السن أو الإعاقة. وأثناء ذلك، قام فريق الصندوق بحملات توعية صحية عن أهمية تنوع الغذاء والغذاء الصحي وأثر القات على تدهور الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي. الأمر الذي ساعد على تقليص المبالغ المنفقة على شراء القات وتوجيه الجزء الأكبر منه لشراء نوعيات مختلفة ومتنوعة من الغذاء مثل اللحوم والخضار.

لقد كانت للمرأة مشاركة فاعلة في مشروع القرية، وكانت الحاجة «زهرة» مثلاً للتفاني في خدمة مجتمعها. فهي أرملة وتعمل 4 بنات بالإضافة إلى احد جيرانها وهو رجل مسن ومقعّد. كانت زهرة تقوم بعملها في المشروع بنشاط ودون تقاعس، حيث أن العمل قريب من بيتها. وكانت من أوائل الناس الذين أنجزوا عملهم وبدون أية إشكاليات وقامت بأكثر مما كان مقرراً لها نظراً لاستفادتها منه على الرغم من الصعوبة التي كانت تصادفها عند القيام به. وكانت أكثر الناس فرحاً بهذا العمل، لأنها استفادت من مقابل عملها بشراء أكياس الحبوب التي انقطعت منذ فترة طويلة من دخول البيت، وقضت الديون المتراكمة عليها من جراء ارتفاع الأسعار وكذلك اشترت لبناتها بعض الملابس الجديدة، وكذلك استفادت زهرة من التين الشوكي باستخدام الجذور كوقود للاستخدام المنزلي. وكان مما قالته زهرة «لي كم سنة ما دخل البيت كيس بر. أكثر شي حصلت عليه حفن حبوب من الناس بعد ما أشقى عندهم بالأرض، الله يخلي الصندوق من ساعة ما جاء اشتغلت واستلمت مبالغ لأول مرة بحياتي. اشتري بهذا المبلغ كساء لبناتي وأسدد الدين الذي كان علي».

وعند استبيان جاز زهرة المسن الذي تجاوز عمره 75 سنة أوضح أنه قام بإنجاز عملة بأكمل وجه ومفاجأته بالمبلغ الذي أستلمه نظير عمله الذي ساعده في انجاز العديد من أبناء قريته «والله والله أول مرة في عمري أمسك خمسين ألف ريال في يدي من يوم ما ظهرت على الدنيا» وصرح بأنه سيستخدم ذلك المبلغ في النفقة على تغذيته..





الفرق خلال عملية التنفيذ لتقييم الأداء ومدى فاعلية الوسائل المستخدمة. وذلك لتحديد نقاط الضعف والقوة، كما تمت مراجعة تقارير الفرق والاستفادة من الملاحظات والتوصيات المطروحة.

الدورات وورش التمهيديّة لتطوير المرحلة الثانية في إطار الاستعدادات لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، تم عقد ورشة عمل لمدة 4 أيام في فرع إب لتطوير آلية عمل البرنامج للمرحلة الجديدة بهدف تحسين الأداء وتلافي قصور المرحلة السابقة، حضرها ضباط البرنامج ومدراء فروع الصندوق. كما نُفِّدَت 9 دورات تدريبية خاصة بآلية الاستهداف الميداني للمرحلة الثانية، استهدفت 324 استشارياً واستشارية في جميع فروع الصندوق.

قطاع الطرق

الرصيف: بلغ عدد مشاريع الرصف للشوارع الداخلية في المدن 32 مشروعاً بمساحة إجمالية قدرها 361,859 متراً مربعاً، وتكلفة تقديرية 12.1 مليون دولار. وبلغ عدد المستفيدين 181,801 شخصاً وبلغت فرص العمل المؤقتة 626,821 يوم عمل.

الطرق الريفية: بلغ عدد مشاريع الطرق الريفية 51 مشروعاً بطول إجمالي 271 كيلو متراً، وتكلفة تصل إلى 10.3 مليون دولار، ويُقدَّر عدد المستفيدين بحوالي 152,642 شخصاً، وتبلغ فرص العمل المؤقتة 482,253 يوم / عمل.

التدريب وورش العمل: تم تنفيذ 10 دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل المهندسين والفنيين على إعداد الدراسات والإشراف على مشاريع الطرق الريفية برعاية فروع الصندوق في المحافظات، وذلك بتكلفة تبلغ نحو 0.2 مليون دولار، واستفاد من هذه الأنشطة 1,359 شخصاً، وبلغت فرص العمل المؤقتة 1,085 يوم / عمل.

- تعود الأهمية الكبيرة لقطاع الطرق في الصندوق الاجتماعي إلى الدور الحيوي الذي يمثله هذا القطاع باعتباره الأكثر استهدافاً ووصولاً للفقراء (وفقاً لنتائج تقييم الأثر المباشر ونتائج زيارات المتابعة) ولارتباط مشاريع القطاع بتخفيض تكاليف نقل السلع الأساسية وزمن الوصول إلى الخدمات (التعليمية والصحية وغيرها)، وإلى الأسواق، بالإضافة إلى تسهيل استجلاب مياه الشرب.

- ولذلك، فقد واصل الصندوق جهوده لدعم تحسين الطرق الريفية بطريقة تضمن فعالية التكلفة، مع التركيز على إشراك المجتمعات المحلية في مراحل الإعداد والتنفيذ وإيلاء اهتمام خاص لمتطلبات الصيانة لمشروعات الطرق الريفية.

تم الالتزام، خلال عام 2009، بحوالي 93 مشروعاً بمبلغ 22.5 مليون دولار، وتراكماً 603 مشاريع بكلفة تقديرية تجاوزت 110 ملايين دولار (الجدول 11).

وتوزعت مشاريع العام على النحو التالي:

الجدول 10 : يبين مؤشرات قطاع الطرق الريفية (عام 2009 وتراكماً)

		البيان
تراكمي (1997-2009)	2009	
603	93	عدد المشاريع
110.2	22.5	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
376	70	المشاريع المنجزة
81.3	21.3	المنصرف (مليون دولار)
3,609,381	335,739	المستفيدون المباثرون*
50	50	نسبة المستفيدات من الإناث (%)*
6,359,273	1,131,165	العمالة التقديرية المؤقتة (عامل/يوم)

طريق بني شبيب..قبر للثارات وميلاد للتسامح والتنمية

«عندما يمشي أبناء بني شبيب (بمديرية حبيش- إب) على طريقهم الذي شيده الصندوق، فإنهم يطأون تحتهم 30 عاماً من مسلسل دموي مأساوي» هكذا قالها أحد أبناء المنطقة عند حديثه عن آلية تنفيذ المشروع «التعاقدات المجتمعية» أحد الأدوات التي أدخلها الصندوق على اليمن لخلق التضامن بين المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي له ولخفض تكلفة المشروع. لقد ساهم الانعزال الجغرافي والتفوق الاجتماعي لأبناء 6 قرى من ممسى بني شبيب في تفاقم حادثة نزاع على المرعى بين طرفين هم أبناء عمومة ووصلت إلى مسلسل إغتيالات واشتباكات أفضت إلى مقتل 8 اشخاص وعشرات الجرحى وقطيعة تامة، حيث كان القليل منهم يزور آخرين خفية. لم تكن هذه أول حالة من هذا النوع يتعامل معها الصندوق، فعند إستجابته لطلب المجتمع لبناء الطريق، خطط القائمون على المشروع لمعالجة النزاع عبر تبني نهج التعاقدات المجتمعية كآلية للتنفيذ واشركوا الطرفين في التنفيذ وجمع قيمة المساهمة وتشكيل اللجان. وقد عمل كل ذلك على بث روح التعاون والحوار ووحدة المصلحة بين الطرفين المتنازعين، وتولى مسئولو الصندوق متابعة الأمر عن كثب ومعالجة الاختلافات الناشئة عن اتصالهم واختلاطهم ببعضهم.

يقول احد الوجهاء الأيخ علي أحمد الشبيبي «إن اشترك أبناء المنطقة في تنفيذ المشروع قد هيا لأبناء العمومة الفرصة للاجتماع والأكل سوياً في العمل وسادت روح التفاهم وتعاهدوا على حل النزاع وعدم الخوض في الماضي. كما تعاهدوا على الاقتناع بما تحكم به المحكمة التي نظرت في قضاياهم، وكذلك كان، واقتنع الطرفان بالحكم لتدفن تلك النزاعات تحت حجارة الطريق الصلدة.» محاسب المشروع المنتخب وأمين المنطقة راشد محمد فارح اعتبر الطريق ميلاداً للتنمية من رحم المعاناة المرة. فقد اعتبر منهجية التعاقدات المجتمعية ثقافة بحد ذاتها تروج للشفافية والثقة بمشروعات ومؤسسات التنمية في تمكين اشد المجتمعات فقراً. يسهب راشد «الآن واضب عدد من فاعلي الخير على زيارة المنطقة دورياً لتوزيع زكواتهم وبناء مسجدين. أدخلنا آلات الحصاد وفصل الحبوب لتخفيف المعاناة عن النساء والصغيرات وبدأت مؤسسات التنمية زيارتها للتدخل وانتقلت ملفات عن اقتراحات لتنمية المنطقة من الارشيف إلى طاولة النقاش والدراسة.» وبحكم دوره في المشروع، أضاف راشد بأن 70 من مواطنيه تحصلوا على فرص عمل في المشروع حيث كان جميع المقاولين والعمال من أبناء المنطقة وخرج منهم 3 عمال ماهرين في تهييب الأحجار وعدد آخر في خلط الأسمنت والرمل والرصف.

أما أحد مقاولي المشروع الأربعة وهو الأخ جميل على شمس الدين فقد افاد بأن الطريق أمنت له العمل في 8 مشاريع منها خمسة للصندوق وأضاف «لكوني من المستفيدين من الطريق، اجتهدت في اجادة العمل وعملت اضافات على الجوانب طوعاً. أفخر بالعمل مع الصندوق رغم أن أرباحي منه لم تكن بقدر ما أحصل عليه من الآخرين، إلا أن لمثل هذا المشروع فوائد متعددة بالنسبة لي وزادت خبرتي في الطرق، كما أنه ساعد على تطوير منطقتي.» إسترجع جميل مشاكله مع الطريق السابقة قائلاً «كنت أوقف سيارتي لفترات طويلة في قريتي بدون عمل لأيام لتسبب الأمطار في عرقلة الطريق أو أدفع مبالغ طائلة دورياً لإصلاح أعطالها.»

وبقدر تلك المآسي التي سببها غياب الطريق، فقد أثر ذلك عميقاً على ترسيخ الأمية، فقد ظل المعلمون يرفضون ممارسة مهامهم لعجزهم عن مشي ساعات طويلة أسبوعياً أو شهرياً لزيارة قراهم خارج هذه المنطقة، فأصبح عدد قليل من الطلاب المتحمسين للتعليم يمشون إلى أقرب مدرسة لمسافة 11 كلم يومياً، كما عانت النساء والفتيات عند جلب مياه الشرب من القرى المجاورة صعوداً وهبوطاً. كما كان يتم اسعاف المرضى وحالات الولادات إلى الجبجيب على الدواب لمسافات طويلة ثم استئجار سيارة بقيمة 5000 ريال (25 دولاراً). وأفاد أحد أعضاء اللجنة المجتمعية ان انخراط إحدى فتيات المنطقة في اللجنة مكنها من الثقة بنفسها وحفزها لتنمية منطقتها لتنضم إلى برنامج تدريب القابلات في فرع الصندوق باب الذي يستمر عامان.



توجهات برنامج الأشغال كثيفة العمالة في المرحلة الرابعة (2011-2015)

الهدف : تعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة من خلال الأنشطة التي تقوم على مبدأ الأجر مقابل العمل وذلك عبر ضمان أن تسهم تدخلات البرنامج في تحسين القدرات الإنتاجية المحلية، وزيادة فرص كسب الرزق (مثل إنشاء أصول للأسر والمجتمعات الفقيرة لاغ تنفيذ مشاريع ذات أشغال كثيفة والتي توفر فرص عمل مؤقتة للعمال غير المهرة وشبه الماهرة في المناطق الأكثر فقرا في المناطق الحضرية والريفية في المناطق الأكثر فقراً و الأكثر تضرراً من أزمة الغذاء العالمية والتغيرات المناخية. سيسعى الصندوق الاجتماعي جاهداً لتحقيق هذا الهدف من خلال العمل مع الوزارات المعنية والقطاعات الأخرى ضمن الصندوق الاجتماعي على أساس الأهداف المشتركة والتنسيق والتكامل مع جميع أصحاب المصلحة ، وذلك بالاستناد إلى التجربة والخبرة المكتسبة لدى الصندوق الاجتماعي خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة. خلال المرحلة الرابعة، سيسعى الصندوق الاجتماعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الأنشطة التالية :

- زيادة استهداف التغطية لنحو 300,000 فرد سنوياً في 45-50 منطقة الأكثر فقراً في اليمن الذين سيتم مساعدتهم خلال سنوات هذه المرحلة الخمس.

- إعادة توجيه البرنامج ليشمل عملية استهداف مبسطة ولاستهداف الأسر الضعيفة.
- البدء في دعم التدخلات في المجتمعات لفترات من 3-5 سنوات بدلا من سنة واحدة فقط.
- دعم تنفيذ التدخلات التي يكمل بعضها بعضاً، ويكون التركيز على تعزيز الإنتاجية طويلة الأجل.
- سيهدف البرنامج لأن يكون مستعداً للإستجابة للصدمات المختلفة التي تؤثر على المجتمعات المحلية. وسيكون هناك مزيد من الاعتبار للأراضي الزراعية والمدرجات التي يمكن إعادة تأهيلها لصالح الأسر الفقيرة، وسيكون هناك أيضاً اهتمام بالمشاريع التي يمكن أن تزيد من مشاركة المرأة في قوة العمل.



مغاربة السقى - طريق أكمة الزابلة - عتمة - ذمار



ومؤشرات تدني مستوى الخدمات أيضاً على مستوى المديرية والغزل والقرى (من تعداد ديسمبر 2004) ودمجها بصورة نهائية في نظام المعلومات الجغرافية.

اشتملت أهم الأنشطة في إطار عمليات الصندوق، خلال العام، على ما يلي:

إجتماعات مجلس الإدارة

وتم كذلك إعداد ومراجعة التقديرات السكانية المتوقعة خلال الفترة (2009-2015) في صورتها النهائية وفقاً لمعدلات النمو السنوية بين تعدادي 1994 و2004 على مستوى المناطق الحضرية والريفية (المدن/ القرى) ومن ثم تلخيصها على مستوى العزل والمديريات والمحافظات، وتزويد الفروع بها.. بالإضافة إلى تصحيح بيانات العمر الأحادية للسكان في الحضر والريف، وإجمالي المحافظات، وتصنيف الفئات العمرية المختلفة المتوقعة للمستفيدين من مشاريع الصندوق وتدخالته المختلفة.

عقد مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية 3 إجتماعات خلال عام 2009 برئاسة د. علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء/ رئيس مجلس إدارة الصندوق.

في الاجتماع الأول، المنعقد في 18 فبراير، ناقش المجلس وأقر خطة عمل الصندوق لعام 2009.. بينما صادق مجلس الإدارة في إجتماعه الثاني في 11 ابريل 2009 على البيان المالي للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008 وكتاب الملاحظات.

وفضلاً عن تزويد فرع الصندوق الجديد في حجة بالبيانات والمعلومات والمؤشرات المختلفة المتاحة، وتدريب موظفي وضباط الفرع على استخدامها في التعرف على المناطق الأكثر فقراً واحتياجاً للخدمات في المحافظة، وإعطائها أولوية الاستهداف في الفرز المكتبي والدراسات الميدانية في تدخلات ومشاريع الصندوق... فقد تم أيضاً تزويد العديد من الجهات والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة، وكذلك الخبراء والباحثين والمهتمين، بالبيانات والمؤشرات وخرائط الفقر وغيرها من المعلومات المتاحة في الصندوق.

كما عقد مجلس الإدارة اجتماعه الثالث في 21 أكتوبر 2009، وناقش وأقر الموازنة مشروع الموازنة السنوية للصندوق للعام المالي القادم 2010، وذلك بمبلغ إجمالي 27.5 مليار ريال (134.2 مليون دولار) وبنسبة زيادة قدرها 8.2% عن ربط موازنة العام الحالي 2009م. ويصل إجمالي المشاريع التي سيتم تمويلها خلال العام القادم إلى 1,402 مشروع على مستوى الجمهورية.. وتغطي المشاريع مجال التعليم (بمبلغ 10 مليارات ريال) وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة (حوالي 5 مليارات ريال)، فيما تتوزع بقية المخصصات على القطاعات الأخرى.. إضافة إلى النفقات الرأسمالية والأصول الثابتة.

وتمت أيضاً مراجعة وتصنيف وترتيب بيانات المسح التربوي لعام 2007/ 2008 التي تم تزويد الصندوق بها من وزارة التربية والتعليم، ودمجت هذه البيانات في نظام المعلومات الجغرافية بحيث يتمكن الصندوق مستقبلاً من تحديث البيانات التعليمية. وقد زُوِدَت الفروع والوحدات بهذه البيانات المُحدَّثة.

تحديث نظام المعلومات الجغرافية

وجرى إعداد خرائط توضيحية للمناطق التي يتدخل فيها الصندوق كذلك، وتزويد الوحدات والفروع وضباط المشاريع والاستشاريين بها لتساعدهم في الأعمال الميدانية، وخاصة في برنامجي الزراعة المطرية وتمكين المجتمعات المحلية.

تم، خلال العام، التعاقد مع شركة عالمية متخصصة لعمل دراسة حول تطوير مشروع نظام المعلومات الجغرافية للصندوق الاجتماعي. وقد تم إعداد الدراسة وإخراجها في صورتها النهائية، حيث اشتملت على تحليل الوضع، والخروج بالتوصيات اللازمة، ومقترح خطة لتطوير النظام على مدى ثلاث سنوات، وتحديد التكاليف والإمكانات اللازمة لتطوير النظام واستخدامه بما يخدم أنشطة الصندوق وتدخالته ووحداته المختلفة.

وقد نُظمت، خلال العام، 8 دورات تدريبية متخصصة في استخدامات وتطبيقات نظام المعلومات الجغرافية على برنامج "Arc View 9.2"، استفاد منها 160 من موظفي وموظفات الصندوق، تمهيداً للتعامل مع التطبيقات التي سيتم إعدادها في النظام.

كما جرت مراجعة ومتابعة إدخال إحدائيات مواقع مشاريع خطة العام في نظام المعلومات الإدارية (MIS) من قبل ضباط المشاريع في الفروع والوحدات، ومعالجة الأخطاء وتصحيحها أولاً بأول.

الدعم الفني ومراقبة الجودة

يمارس قسم الجودة مهامه في الرقابة على المشاريع المختلفة في جميع القطاعات التي يتدخل فيها الصندوق بغرض الوصول

وروجعت أيضاً البيانات الجغرافية وربطت بالبيانات المتعلقة بمؤشرات الفقر على مستوى المحافظات والمديريات (من مسح ميزانية الأسرة لعام 2006، وتعداد ديسمبر 2004)،

شبكة فروع الصندوق في المحافظات

عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية، منذ تأسيسه، على تنفيذ مشاريعه وبرامجه من خلال شبكة تتكون من 9 فروع موزعة في جميع أنحاء البلد.. حيث يغطي كل فرع محافظة/محافظات معينة بمتوسط 2.3 محافظة لكل فرع (أنظر الملاحق للاطلاع على القائمة الكاملة للفروع والمحافظات/المحافظات التي يغطيها كل منها). والفروع مسؤولة عن الاعمال اليومية من إعداد وتنفيذ ومراقبة للأنشطة في المناطق المعنية (التي تدرج ضمن اختصاصها). وتسهل شبكة الفروع مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ الأنشطة ومراقبة الأداء للصندوق ككل. كما أنها تقوم بطائفة واسعة من المهام الأساسية للصندوق، تمكن الصندوق من استثمار ما يقرب من 14 مليون دولار كل شهر.

ويتمتع الصندوق بوجود مجموعة ديناميكية من الموظفين في مكتبه الرئيسي في صنعاء، وكذا في الفروع.. ويبلغ مجموع موظفيه (العاملين بدوام كامل) 284 موظفاً وموظفة (27 % منهم من الإناث)، حيث يعمل 144 منهم في المقر الرئيسي، والباقيون موزعون على الفروع التسعة. ولتوضيح كفاءة التركيب التنظيمي للصندوق الاجتماعي، فقد شهد عام 2009 قيام هذه الكوادر باستثمارات بلغت نحو 140 مليون دولار (أي بمعدل 489,219.34 دولار لكل فرد من أفراد الطاقم الوظيفي).

إلى مشاريع ذات جودة عالية. ويتم استهداف المشاريع في مختلف مراحل دورة حياة المشروع (بدءاً من الدراسات ووضع التصاميم، مروراً بالتنفيذ والإشراف والمتابعة، وانتهاءً بالتسليم الابتدائي ثم بالتسليم النهائي للمشروع).

ومن أجل استهداف المشاريع لهذه المراحل، تم تنفيذ نزول ميداني إلى 442 مشروعاً من المشاريع تحت التنفيذ. وأظهرت نتائج الزيارات الميدانية تحسناً واضحاً في مستوى جودة المشاريع، حيث قُتِّمَت المشاريع إلى 3 مستويات تتعلق بجودة التنفيذ، وهي المستوى الممتاز (30 % من إجمالي المشاريع التي تمت زيارتها)، والجيد (55 %)، والمقبول (15 %).

مراقبة الكلفة

يُولي الصندوق أهمية خاصة لتحقيق النوعية والجودة للمشاريع التي ينفذها.. كما يعمل في ذات الوقت على مراقبة تكلفة هذه المشاريع.

وقد حدث، خلال عام 2009، انخفاض بسيط في سعر المتر المربع عن العام السابق بمعدل 0.65- %، مما يشير إلى استقرار أسعار المواد والعمالة، وانخفاض في أسعار المواد الرئيسية (الإسمنت والحديد) (الجدولان 12 و13).

الجدول 12: متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم للأعوام من 1997/98 وحتى 2009 حسب عدد الطوابق (بالدولار)

العام	1997-98	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
منشآت بطابق واحد	180.27	152.18	147.06	147.75	154.2	170.8	185.5	217.4	239	259.8	328.55	316.35
منشآت بطابقين إثنين	155.09	131.52	125.53	120.97	126.8	152.3	164.6	189.2	214	226	272.14	270.31
منشآت بثلاثة طوابق	—	—	—	—	—	135.5	143	176.4	182	201.7	257.02	264.01
متوسط الكلفة	163.14	139.42	137.24	126.98	136.1	154.2	167	192	210	225.6	273.88	272.10

المصدر: وحدة التعاقدات، الصندوق الاجتماعي للتنمية

الجدول 13: متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم لعام 2009 حسب فئات المناطق بالدولار

العام	عدد المشاريع	المنطقة
منطقة حضرية	37	247.70
منطقة شبه حضرية	136	256.85
منطقة متوسطة البعد	121	283.79
منطقة بعيدة وصعبة	63	303.75
منطقة نائية وشديدة الصعوبة	8	406.37
الإجمالي / المتوسط	365	272.10

المصدر: وحدة التعاقدات، الصندوق الاجتماعي للتنمية

نبذة عن محافظة حجة

ووفقاً لتعداد عام 2004 ، فإن نسبة الأمية في محافظة حجة بلغ 56.3% (74.2% من الإناث، و40% من الذكور)، أي أنها المحافظة الثانية من حيث ارتفاع هذه النسبة. بل إن 82.7% من النساء في المناطق الريفية اللاتي تزيد أعمارهن عن 10 سنوات غير قادرات على القراءة والكتابة. ومن بين سكان المناطق الريفية من حجة يحصل 12.31% فقط على المياه الصالحة للشرب، و13.9% على الصرف الصحي ، و19.2% على الكهرباء (المحافظة الثالثة الأدنى في البلاد). وقد أشارت استراتيجية التخفيف من الفقر التي أعدتها الحكومة إلى أن 4.4% فقط من الأسر في محافظة حجة مرتبطة بطرق معبدة، وأن معدلات الفقر تصل إلى 20.90% (في الحضر) و50% (في الريف) – بفارق عن المتوسط الوطني للفقر في المناطق الريفية (40%).

ويشكلُ الاستشاريون مكوناً أساسياً من مكونات القوى العاملة للصندوق. ففي عام 2009 ، استفادَ الصندوقُ من خدمات 9,556 استشارياً (28.2% من الإناث)، وذلك في مكتبه الرئيسي والفروع، وحصلوا على اتعاب من الصندوق وصلت إلى حوالي 9.2 مليون دولار خلال العام.

افتتاح فرع حجة

في عام 2009 ، اتخذت إدارة الصندوق الاجتماعي قراراً بإضافة فرع مستقل للصندوق في محافظة حجة، مما أدى إلى زيادة عدد الفروع إلى تسعة. وقد اتخذ هذا القرار على أساس الاحتياج، حيث إن محافظة حجة تُعتبر واحدة من أكثر المحافظات الريفية في البلاد احتياجاً للتنمية، وترتفع فيها مستويات الفقر، بينما يتدنى مستوى تقديم الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن المديريات الواحدة والثلاثين في حجة، والتي تُعد من أكثر مناطق البلاد احتياجاً إلى الخدمات، كانت تثقل كاهل فرع الصندوق في عمران (التي كانت محافظة حجة تتبعه)، فضلاً عن أن الفرع كان مسؤولاً أيضاً عن 20 مديرية في محافظة عمران، بالإضافة إلى 15 مديرية في محافظة صعدة.



إستراتيجية الاتصال

تم الانتهاء من تطوير استراتيجية الاتصال الخاصة بالصندوق الاجتماعي والخطة التنفيذية المرفقة بها للسنوات الثلاث المقبلة (2010-2012) والتي تهدف إلى زيادة توعية الأطراف الشريكة والفاعلة في التنمية بأنشطة الصندوق وسياساته ومعايير تدخلاته، وكذلك إلى تبادل المعلومات والخبرات مع تلك الأطراف وتعزيز جوانب الدعم للصندوق.

وكانت وحدة المراقبة والتقييم، خلال المراحل السابقة من إعداد الاستراتيجية، قد نظمت عدداً من ورش العمل شارك فيها رؤساء الوحدات ومدراء الفروع وضباط المشاريع في فروع الصندوق في المحافظات.. بالإضافة إلى عدد من مسؤولي الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ممثلي منظمات التنمية الدولية والموولين بغرض اطلاعهم بتطورات ونتائج المقابلات ودراسة مسح الجمهور.

إستراتيجية النوع الاجتماعي

يوصلُ الصندوقُ الاجتماعيَ بذلَ الجهود لتعميق مفهوم النوع الاجتماعي على مستوى جميع أنشطته.. حيث يسعى الصندوق إلى زيادة جودة وفاعلية مساهمته في التخفيف من الفقر لجميع أفراد المجتمع (من رجال ونساء، على حد سواء). وتكامل الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة في إطار تنفيذ مهام التنمية.. فضلاً عن رفع مكانة المرأة في أوساط المجتمعات المحلية.. وقد تضمنت الاستراتيجية أدوات لضمان تنفيذها، وأيضاً مؤشرات عامة على مستوى البرامج، ومؤشرات قطاعية، وقوائم قطاعية لقياس مدى تحقق الاستراتيجية.

وقد طوّرَ الصندوقُ إستراتيجية للنوع الاجتماعي وخطة تنفيذية مكتملة لها لمدة 3 سنوات (2008 - 2010)، وبدأ في تنفيذها.

وخلال عام 2009، بدأ الصندوقُ في تنفيذ الخطة التنفيذية التي كانت قد طوّرت بالتعاون مع رؤساء الوحدات وضباط المشاريع في العام السابق، حيث تم تحديث ومراجعة الأدلة الإرشادية لعمليات الصندوق من منظور النوع الاجتماعي، وعقد لقاء مع الوحدات والفروع لمناقشة إدماج الدروس المستفادة في السياسات، ومدى تقدم تنفيذ إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي، وعكس وثيقة مشروع النوع الاجتماعي.. بالإضافة إلى إصدار تقارير ربعية، على امتداد العام، توضح مدى التقدم في تنفيذ الإستراتيجية طبقاً لمؤشرات محددة ومتابعة الفروع والوحدات بهدف تحسين الأداء. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث في مناصب اتخاذ القرار في

الصندوق قد وصلت إلى 13%.

من جانب آخر، دُرّبَ 20 استشارياً واستشارية بمشاركة 7 مدربين ومدربات من بعض فروع الصندوق، كما تم عقد الورشة الخاصة بتطوير دليل المدرب في دمج النوع الاجتماعي في التنمية.

رؤية المرحلة الرابعة

بني الصندوق الاجتماعي للتنمية رؤية عمله لهذه المرحلة (2011 - 2015) على أساس الاستفادة بأكبر قدر ممكن من التجارب والدروس المستخلصة خلال المراحل السابقة، وبمشاركة واسعة من موظفي الصندوق وشركائه في الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية. ويتجه الصندوق بشكل متزايد إلى لعب دور محفز كعامل للتغيير، حيث تحل سياسات وأنشطة نقل الخبرات وبناء وتعزيز القدرات على المستوى المركزي والمحلي والمجمعي مساحة دائمة النمو في عمله. ولتحقيق ذلك ولاستيعاب متطلبات المرحلة الرابعة سيواصل الصندوق تطوير قدراته بنيته المؤسسية.

وتتمثل الاتجاهات الرئيسية لعمل الصندوق في استمرار المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء—وبمشاركتهم، وتعزيز دور الصندوق في إطار شبكة الأمان الاجتماعي، وكذا المساهمة في زيادة وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى مساندة جهود الدولة لتعزيز اللامركزية وتطوير الحكم المحلي، ونقل المعرفة وتطوير البرامج الريادية/التجريبية، من خلال الشركاء.

اهداف المرحلة الرابعة

1. زيادة فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية.
2. تعزيز الفرص الاقتصادية.
3. تخفيف تعرض الفقراء للصدمات في أحوالهم المعيشية.
4. تعزيز قدرات شركاء الصندوق في التنمية وتمكينهم.

المخرجات العامة المتوقعة

يتوقع لاستثمارات الصندوق في المرحلة الرابعة النتائج التالية:

- 13 مليون مستفيد من المشاريع (7 ملايين أنثى، و6 ملايين ذكر)
- تحقيق فرص عمل مؤقتة بمقدار 56 مليون يوم عمل منها 30 مليون عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة.
- إنشاء 9000 فصل دراسي يستفيد منها 201,600 طالب، و158,400 طالبة، بالإضافة إلى 5,000 من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 100 ألف مقترض نشط يستفيدون من خدمات التمويل

الأصغر (60% منهم من الإناث).

ملخص عمليات المرحلة الرابعة

البرامج

برنامج تنمية المجتمع والتنمية المحلية

هذا البرنامج هو الأكبر من حيث حجم الاستثمار وعدد العمليات مقارنة ببرامج عمل الصندوق الأخرى في جميع المراحل بما فيها المرحلة الرابعة، ذلك أنه يمثل الاستجابة للاحتياجات الكبيرة جداً للمجتمعات الفقيرة في مختلف المجالات، تلك الاحتياجات التي ما زالت قائمة حسبما تدل على ذلك جميع المؤشرات.

وسيوصل الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار هذا البرنامج العمل بآلياته (المركزة أساساً على مشاركة المجتمع وشركاء التنمية) على تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التي تلبي الطلبات والاحتياجات الملحة للمستفيدين في القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك وفي الوقت نفسه يسعى الصندوق في مرحلته الرابعة إلى تعميق الشراكة مع السلطات المحلية حيث سيقوم ببناء قدراتها وإشراك المديريات المستهدفة بشكل متزايد في تنفيذ المشاريع التنموية. وسيتم العمل في هذا البرنامج من خلال النهج الذي اتبعه الصندوق في مراحله السابقة ضمن برنامج تنمية المجتمع، بالإضافة إلى نهج التنمية المحلية الذي سيتم تنفيذه على مراحل مختلفة لدعم وتعزيز دور السلطات المحلية.

تنمية المجتمع

ويهدف هذا المكون إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية (التعليم، المياه، الصحة، الطرقات الريفية، الصرف الصحي...)، كما سيسهم وبشكل مباشر في تنفيذ خطط الحكومة للتخفيف من الفقر، وكذا الاستراتيجيات الوطنية القطاعية المختلفة بالتنسيق والشراكة مع الجهات الأخرى. وسوف يتم التركيز على تمكين المجتمعات من تحديد مواردها المتاحة وأولويات احتياجاتها وتخطيط وتنفيذ مبادراتها كجزء هام من معالجة هذه الاحتياجات بشكل مستمر... وبتعبير آخر، تطوير رأس المال الاجتماعي. كما سيتم الاهتمام بالمساءلة المجتمعية إلى المدى الممكن. وفي هذه الأثناء سيتم تبسيط وتسهيل حشد مساهمة المستفيدين تجاه كلفة المشاريع، مع التركيز على التجديد والاستفادة المثلى من الموارد المحلية المتاحة وتحاشي أي ضغوط على هذه الموارد.

التنمية المحلية

سوف يدعم الصندوق مباشرة التنمية المحلية كجزء من التزامه بدعم وتفعيل التنمية المحلية في إطار الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، عبر بناء القدرات الفنية والتنفيذية لعدد من السلطات المحلية من خلال 3 "مراحل"، استناداً إلى مستوى قدرات السلطات المحلية المستهدفة.

برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

تعتبر تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر إحدى أهم الأدوات الفاعلة للتخفيف من الفقر وخفض البطالة، والمساهمة في زيادة وتنويع الدخل، وقد أدرك الصندوق أهمية تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بوصفها عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي، وخلق

فرص العمل، حيث أنشأ عدداً من مؤسسات التمويل الأصغر، وذلك بهدف توفير الخدمات المالية المستدامة، كما قام مؤخراً بإنشاء شبكة اليمن للتمويل الأصغر بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لنقوم بتقديم التدريب والدعم الفني المتخصص لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك إنشاء أول بنك للتمويل الأصغر، بنك الأمل للتمويل الأصغر، بالشراكة مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والقطاع الخاص. ويشجع ويدعم الصندوق المبادرات الجديدة في قطاع التمويل الأصغر بما في ذلك القطاع الخاص. وإدراكاً منه لأهمية الخدمات غير المالية فقد أنشأ الصندوق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) لتسهيل الحصول على خدمات تنمية الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز وبناء قدرات مقدمي التمويل المحلي الحاليين وتأهيلهم لتقديم الخدمات المالية وغير المالية المتنوعة للفئة المستهدفة كما يهدف إلى إيجاد بيئة ملائمة لنمو وانتشار هذه الصناعة وتشجيع تأسيس مؤسسات مالية متخصصة لتقديم خدماتها وفق أفضل الممارسات.

وسوف يواصل برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر خلال المرحلة الرابعة دعم مؤسسات التمويل الأصغر القائمة من خلال تمويل عمليات الإقراض والدعم الفني كما سيستمر في عمليات دمج البرامج الصغيرة وتحويلها إلى مؤسسات مالية قادرة على تقديم الخدمات المالية بكفاءة وفاعلية. وعلاوة على ذلك سيدعم البرنامج دخول مزودي خدمات التمويل الأصغر الدولية، كما سيسعى لتمكين واحدة من المؤسسات المالية المحلية للتحويل إلى بنك للتمويل الأصغر.

كما سيواصل البرنامج عمله في تهيئة البيئة الملائمة لنمو وانتشار هذه الصناعة، مركزاً على المشاركة في إيجاد التشريعات واللوائح من أجل تأسيس مكتب الاستعلام الانتقائي وكذا حماية المستهلك (المقترض). كما سيواصل البرنامج دعم وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال توفير التمويل الخاص بالعمليات وتطوير خدمات تنمية الأعمال.

برنامج بناء القدرات

يعنى البرنامج بتقديم الدعم المؤسسي وبناء وتطوير القدرات ونقل المعارف والمهارات وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية للصندوق، وشركائه من الجهات والمؤسسات والمنظمات التي يرتبط عملها بأهدافه وبرامجه على المستوى المركزي والمحلي وبما يساند برامجه الثلاثة الأخرى ويعزز بفعالية التدخلات المتنوعة للصندوق.

وسيتم التركيز خلال المرحلة على تعزيز الأنظمة ونقل الخبرة والتعلم المتبادل وتعميم ونقل المهارات المترابطة في مجال التخفيف من حدة الفقر وعلى دعم الجهود التي تسعى إلى الحكم الرشيد ودعم اللامركزية وتفعيل التنمية المحلية في إطار الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي.

كما سيواصل الصندوق دعم الجمعيات والتعاونيات التي تنشط في محيط الأسر الفقيرة، والشباب، والعاطلين عن العمل، والنساء والأطفال في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات، وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية. ودعمه لتدريب وتأهيل كوادر وطنية تسهم في عملية التنمية، مع التركيز على البرامج التي تحفز العمل الطوعي في أوساط الشباب، وتساعد على بناء مجتمعات متماسكة ونماذج للتضامن تشكل أساس استقرار المجتمعات،

وتعزز رافد من روافد ” رأس المال الاجتماعي“، وتنمي المهارات الذاتية للشباب وتوجيههم نحو برامج تنمية هادفة.

وفي إطار برنامج التمكين من أجل التنمية وبمشاركه فعالة من السلطات المحلية المستهدفة، سيتم نقل مهارات تقييم وتحليل الأوضاع المحلية من معوقات وفرص وإمكانات وخبرات متوفرة محلياً من موارد طبيعية، واقتصادية، وبشرية ومجتمعية وجهات ومؤسسات داعمة إلى أعضاء المجتمع المحلي لعكسها في خطط محلية ذاتية التنفيذ من خلال تشكيل مجالس تعاون قرى في كافة قرى المديرية المستهدفة من البرنامج (معنية بتحفيز المبادرات الذاتية والعمل التعاوني) وتأسيس أطر مجتمعية ممثلة للعرز أو للتجمعات ذات الكثافة السكانية قادرة على تحديد الاحتياجات المجتمعية لتكون أساساً لمداخلات خطط المديرية مع تمكينها من متابعة التنفيذ ومراقبة الأداء مع السلطة المحلية.

برنامج الأشغال كثيفة العمالة

في منتصف عام 2006، تم البدء بتنفيذ برنامج الأشغال كثيفة العمالة تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية لتنفيذ مشاريع ذات كثافة عمل عالية توفر فرص عمل مؤقتة لامتناس العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، بتمويل من الموازنة العامة يبلغ 25 مليون دولار في السنة، وبدأ التنفيذ في المناطق الحضرية أساساً.

وفي عام 2008 تم تطوير والشروع في تنفيذ تدخلات تُنفذ عبر المجتمعات المحلية وتستهدف بعض المجتمعات الريفية الأكثر فقراً وتأثراً بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً والتغيرات المناخية. ويسعى الصندوق إلى الاستمرار في تنفيذ هذين النوعين من التدخلات مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من تقييم البرنامجين، ومع التركيز (في الجزء الحضري) على جيوب الفقر في الحضرة، وفي الثاني على إحداث أثر بيئي إيجابي وتعزيز وتيسير آلية الاستهداف والتنفيذ تمهيداً لتوسيع حجم البرنامج. وسيطور هذا البرنامج وخاصة في جزئه الريفي ليوثر مكون أمان اجتماعي على أساس النقد مقابل العمل تستهدف تمكين الأسر الفقيرة من سد الفجوة في استهلاكها خلال الصدمات المناخية وركود المواسم الزراعية، وفي الوقت نفسه زيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية والأسر. وسيهدف أيضاً إلى رفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية المستهدفة عن سبل وبدائل مواجهة مخاطر سوء التغذية وأضرار القات، وتعزيز مهارات المجتمعات المحلية المستهدفة وبناء قدراتها على مواجهة الصدمات في المستقبل. وسوف يتم تنفيذ هذا الجزء من البرنامج من خلال تقديم المنح إلى المجتمعات المحلية المستهدفة، لتنفيذ مشاريع أشغال كثيفة العمالة في الري وحصاد مياه الأمطار وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية، وتحسين الأراضي الزراعية وصيانة وتحسين طرق الترابية الواسلة إلى القرى، وتحسين مياه الشرب وإدارة مستجمعات المياه وغيرها من المجالات ذات الأولوية، طبقاً لاحتياجات كل مجتمع محلي..

وسوف يتبع الصندوق في المرحلة الرابعة بالتدريج أسلوباً يتم بموجبه تنفيذ برنامج الأشغال كثيفة العمالة في المجتمعات المحلية الأكثر فقراً لمدد تتراوح بين 3-5 سنوات لإحداث أثر أطول مدى يؤدي إلى تخفيف تعرض المجتمعات المستهدفة للصدمات المتكررة في دخلها وأحوالها المعيشية—مع إمكانية الاستجابة والتدخل قصير المدى في الأوقات الحرجة والصدمات المناخية وغيرها من التغيرات السلبية التي تتعرض لها بعض المجتمعات الأشد عرضة وفقراً... علاوة على استمرار وتطور النسخة الحضرية من هذا البرنامج.

المؤشرات الرئيسية للصندوق الاجتماعي للتنمية / المرحلة الرابعة	
العدد المستهدف	
التعليم بما في ذلك مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة	
9000	عدد الفصول التي تم بناؤها أو أعيد تأهيلها
365000	عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الأساسية المدعومة من الصندوق الاجتماعي للتنمية
الصحة	
800	عدد المرافق الصحية التي شيدت ، أعيد تأهيلها أو تجهيزها
2900	عدد الكوادر الصحية التي تم تدريبها
المياه والصرف الصحي ، الزراعة ، التدخلات المتكاملة ، والتراث الثقافي والطرق	
48000	عدد الأسر التي قُدمت لها مصادر مياه الشرب المحسنة/الجديدة
1,100,000	حجم المياه المخزنة في مرافق محمية (م3)
26000	عدد الأسر التي قدمت لها مرافق الصرف الصحي الجديدة / المحسنة
5000	عدد الحملات التي استهدفت النظافة والصرف الصحي
1825	الطول الإجمالي للطرق المبنية أو المحسنة (كم)
2920	عدد القرى الريفية النائية التي ارتبطت بالطرق الريفية
438000	عدد الأشخاص المستفيدين مباشرة من الطرق الريفية
50	عدد المواقع والمعالم الأثرية التي تم الحفاظ عليها/توثيقها
الفرص الاقتصادية التي نشأت	
100000	عدد العملاء النشطين
تخفيف الفقر	
300000	عدد الأشخاص المستفيدين مباشرة من الأجر مقابل العمل
30000000	عدد أيام العمل التي أنشئت في إطار برنامج الأجر مقابل العمل
791	عدد المشاريع المجتمعية
تمكين وتعزيز قدرات الشركاء	
40	عدد السلطات المحلية المؤهلة التي نفذت مشاريع التنمية بتمويل من الصندوق الاجتماعي (على مستوى المديرية)
1500	نسبة مجالس القرية في المناطق التي تنشط بفعالية في مناطق التجربة
7720	عدد الأفراد والمنظمات التي دربها الصندوق في المراقبة والتقييم وأساليب المشاركة ، والتخطيط أو مجالات أخرى في إدارة المعلومات الإستراتيجية حسب النوع الاجتماعي



شملت عدداً من الأنشطة على مستوى ضباط المشاريع والفروع والوحدات وكذا وحدة المراقبة والتقييم. وقد اشتملت الخطة على الأنشطة التالية التي تمت متابعتها.

التقارير الربعية

تم خلال العام إعداد تقارير ربعية توضح مستوى الأداء، حيث تشتمل على مؤشرات يمكن قياسها. وقد تم جمع البيانات من النظام، وجرى ربطها بمؤشرات المرحلة الثالثة ووثائق المشاريع، ومن ثم تحليل هذه البيانات للوقوف على مدى كفاءة وفعالية أداء الصندوق (مثل عدد المشروعات، وحجم الاستثمار، وفترة تنفيذ المشروعات، وعدد المستفيدين، والعمالة المتوقعة والفعلية، ومراقبة الاستهداف الجغرافي والقطاعي والاجتماعي، والمشاريع المتأخر تنفيذها بحسب القطاع والفروع وضابط المشروع.. وكذا نسبة الكلفة الإدارية وعدد العاملين في كل من المركز الرئيس والفروع، بالإضافة إلى مدى التقدم في تنفيذ المخرجات التي سيتم من خلالها تحقيق أهداف الصندوق). ووُزعت هذه التقارير على الوحدات والفروع.

مدى التقدم في تحقيق مخرجات المرحلة الثالثة

تم خلال العام استخراج مؤشرات الأداء للقطاعات المختلفة، وأعدت تقارير بذلك لرصد مدى التقدم في المرحلة الثالثة. ومن الملاحظ أن هناك تقدماً في تحقيق مخرجات المرحلة الثالثة، حيث تجاوزت نسبة الإنجاز في أنشطة قطاع التعليم (للمشاريع تحت التنفيذ والمنجزة) ما كان مخططاً له في وثيقة المرحلة—باستثناء عدد الفصول المنجزة التي وصل نسبة الإنجاز فيها إلى 57%.

كما لوحظ تقدم كبير في مشاريع المياه والبيئة، حيث فاقت نسبة الإنجاز ما تم التخطيط له في وثيقة المرحلة في غالبية المشاريع (تحت التنفيذ والمنجزة) باستثناء مشاريع أنظمة المياه بأنابيب، ومشاريع حصاد المياه (حققت 65 % و75 % على التوالي مما خطط له من حيث العدد). أما في ما يتعلق بقطاعات الطرق الريفية والموروث الثقافي والمنشآت الصغيرة والأصغر وكذلك قطاعي التدريب والدعم المؤسسي فقد لوحظ أنها تسير بشكل جيد، وأن غالبية المخرجات تجاوزت نسبة الإنجاز المخطط لها في وثيقة المرحلة.

يهدف نشاط الصندوق في مجالي المراقبة والتقييم إلى تقديم الدعم لكوادر الصندوق لمساعدتهم على رصد وتتبع المشاريع والبرامج التي يقومون بتنفيذها، وذلك بطريقة منهجية ومنتظمة.. كما يهدف أيضاً إلى تعزيز نظام المعلومات الإدارية، وتنفيذ المسوحات والدراسات الميدانية بغرض جمع واستخلاص بيانات ومعلومات يمكن من خلالها تقييم كفاءة وفعالية ونتائج وأثر مشاريع وبرامج الصندوق على التجمعات المستهدفة. ويعمل الصندوق بصفة مستمرة على تقييم تدخلاته ذاتياً، وتطوير قدراته في هذا المجال، كما يخضع لتقييم خارجي مستقل يتمثل دور الوحدة فيه في مراجعة المنهجيات وتصميم التقييم وتقديم الدعم اللوجستي.. وتحرص الوحدة على نشر نتائج التقييم، ومناقشتها مع الوحدات المختلفة لاستيعاب هذه النتائج، والدروس المستخلصة منها، واستخدامها في تطوير عمليات الصندوق.

وخلال عام 2009، عملت وحدة المراقبة والتقييم على تنفيذ المهام التي تضمنتها خطتها للعام، وكذلك الاستجابة للمستجدات التي طرأت من خارج الخطة.. حيث نفذت الوحدة العديد من الأنشطة المتصلة بالمراقبة والتقييم، وإدارة العلاقات مع الممولين، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالجانب الإعلامي والتواصل مع الشركاء.

المراقبة

اشتملت الأنشطة في مجال المراقبة على العديد من الجوانب، أهمها تنفيذ خطة المراقبة لعام 2009 التي تضمنت إصدار التقارير الربعية، ومتابعة نتائج الزيارات الميدانية المنتظمة التي يقوم بها ضباط المشاريع، وكذلك الزيارات الميدانية الاستطلاعية—لعينة من مشاريع التعليم والمياه والصحة والطرق—من قبل العاملين في وحدة المراقبة والتقييم للتعرف على الوضع الراهن لتلك المشاريع والوقوف على الصعوبات والمشاكل التي قد تعترض سير تنفيذها.. بالإضافة إلى تطوير مؤشرات المراقبة.

تنفيذ خطة المراقبة لعام 2009

بههدف تعزيز المراقبة والتقييم في جميع المستويات الإدارية، تمت متابعة خطة المراقبة لعام 2009، والتي

أتمتة المعلومات المُجمَّعة خلال الزيارات الميدانية

جرى تطوير تقاريرٍ مُلخَّصةٍ للزيارات الميدانية التي يقوم بها ضباط المشاريع والاستشاريون.. وتمت مراجعتها مع الفروع والوحدات المختلفة. كما تم إعداد دليل توضيحي يبيِّن كيفية تدوين قوائم متابعة زيارات المراقبة الميدانية عبر نظام المعلومات. وبالتعاون مع وحدة تقنية المعلومات تم تفعيل استمارات المراقبة والتحقق الميدانية في النظام والتي كانت قد طورت في العام الماضي واحتوت على ستة نماذج (وبحسب دورة حياة المشروع)، حيث اشتملت هذه النماذج على زيارة المشروع قبل الموافقة عليه من قبل لجنة المشاريع، وزيارة المشروع بعد الموافقة عليه (وقبل البدء في التنفيذ)، ومتابعة أسباب تأخر تنفيذ المشروع (في حالة ما إذا تم تجاوز الفترة المسموح بها في مراحل بدء التنفيذ وإعلان المناقصة وتوقيع عقد المقاول)، والزيارة الوسطية للمشروع (التي يتم القيام بها في المراحل المبكرة من تنفيذ المشروع)، ومحضر الاستلام الابتدائي (أو المعاينة) للمشروع.. وأخيراً، زيارة المشاريع المنجزة (تقرير الإكمال). كما لوحظ من خلال التحليل للقوائم— أن زيارة تلك المشاريع في المراحل المبكرة من التنفيذ ساهم، إلى حد كبير، في وفاء مختلف الأطراف بالتزاماتها.

التقييم

تم خلال العام، مناقشة المنهجية المقترحة لمسح تقييم الأثر (الذي يُنفَّذ خلال عامَي 2009 - 2010)، ومراجعة أدواته. وجرى الاتفاق، في نهاية العام، على كيفية المضي قدماً في تنفيذ التقييم. ويشتمل التقييم على زيارة 7,800 أسرة معيشية مُوزَّعة على 360 منطقة مشروع، وبما يكفي للحصول على نتائج جيدة للقطاعات الفرعية المؤهلة للتقييم. ويتميز التقييم بتطور منهجياته وأدواته وأساليبه تنفيذيه.

تنفيذ المسح الخاص بحصر الأسر المعيشية في

مناطق مشروع الزراعة المطرية

تماشياً مع اهتمام الصيدوق الاجتماعي للتنمية بتطوير وتحسين تدخلاته بالاعتماد على قاعدة معلومات دقيقة تساعد في تحديد الأولويات ورسم السياسات والبرامج اللازمة، قامت وحدة المراقبة والتقييم بالإعداد والتحضير والتنفيذ للمسح الخاص بحصر الأسر المعيشية في مناطق مشروع الزراعة المطرية. ويكمن الهدف من عملية الحصر في توفير بيانات أولية وحديثة على مستوى الأسرة المعيشية وعن الحيازات الزراعية والأصول التي تملكها ومصادر دخلها ونوع المسكن الذي تقيم فيه. وقد تم تنفيذ خطوات المسح بالتنسيق مع وحدة الزراعة والتنمية الريفية.

تنفيذ المسح الخاص بتقييم الأشغال كثيفة العمالة (المرحلة الأولى)

حصل الصندوق على منحة لمواجهة آثار ارتفاع أسعار الغذاء العالمي. وحرصاً من الصندوق الاجتماعي على تقييم جميع مشاريعه، تولت وحدة المراقبة والتقييم مهمة تقييم مشاريع الأشغال كثيفة العمالة (المرحلة الأولى) من خلال إجراء دراسة نوعية متخصصة في هذا المجال. وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى نجاح مشاريع هذا البرنامج، بالإضافة إلى المساعدة على تنفيذ التقييم الكمي للبرنامج. وقد تم إنجاز عدد من الخطوات اللازمة بهدف الإعداد لتنفيذ المسح.

الإعداد لتقييم برنامج الأشغال كثيفة العمالة

حصل الصندوق على منحة لتغطية برنامج الأشغال كثيفة العمالة (المرحلة الثانية). ونظراً لاهتمام الصندوق بتقييم المشاريع التي يتم التدخل فيها، ستقوم وحدة المراقبة والتقييم بعمل تقييم لمشاريع المرحلة الثانية من خلال تنفيذ مسح قاعدي لعدد يتراوح بين 70-80 منطقة من المناطق المستهدفة والتي تنطبق عليها معايير الاستهداف المحددة مسبقاً لدى إدارة البرنامج، وذلك بألية تتمثل في تحديد نصف عدد المناطق كقرى للتدخل وأخرى بنفس العدد كقرى مقارنة، بحيث يتم جمع البيانات القاعدية من جميع القرى المستهدفة قبل وبعد التدخل وتطبيق الطريقة المذكورة آنفاً. وقد تم الاتفاق، بمشاركة إدارة البرنامج، على تحديد معايير الاستهداف للمناطق المشار إليها.

تقييم تدخل الصندوق مع المنظمات غير الحكومية

نُفذ، خلال العام، تقييم لتدخلات الصندوق مع المنظمات غير الحكومية في البلاد، وقد وُجِدَ التقييم أن الصندوق أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز قدرات 351 من المنظمات غير الحكومية، ولاسيما تلك التي تعمل خارج المناطق الحضرية الرئيسية.. كما بيَّنت نتائج الدراسة الاستقصائية أنه في حين أن العديد من المنظمات غير الحكومية تعاني من قدرات محدودة—إلا أن ثمة أيضاً أدلة تشير إلى وجود نظم وإجراءات تحكم عمل هذه المنظمات.

وأكدت نتائج التقييم أن 98.1% من المنظمات التي تتلقى دعماً من الصندوق الاجتماعي أشارت إلى أن التفاعل والعمل المشترك مع الصندوق تميَّزًا بالوضوح والشفافية.. كما أن «دعم الصندوق الاجتماعي قد عزز، بدرجة كبيرة، القدرات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية، وعمل على تحسين قدرات المئات من هذه المنظمات».

إدارة الموارد التمويلية



وقد تضمنت الزيارة تنفيذ مراجعة متخصصة لقطاعات المياه، والمنشآت الصغيرة والأصغر، والموروث الثقافي.. كما تم أيضاً الإعداد لمنحة الإتحاد الأوروبي لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي ومواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء (والتي سديدها البنك الدولي). وجرى أيضاً إعداد وتنظيم زيارات ميدانية لمشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة (منحة مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء المقدمة من البنك الدولي)، والذي ينفذ الصندوق الأنشطة المتعلقة بها في 80 عزلة في مختلف أنحاء الجمهورية. كما تم استعراض عدد من قضايا التنمية القطاعية كاستهداف الفقر، وإدماج النوع الاجتماعي، وتقييم الأثر، والتمويل، وإستراتيجية الاتصال.. بالإضافة إلى التحضيرات للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015).

أوضاع التمويل

تواصل العمل على استخدام مصادر التمويل المتاحة من الأعوام السابقة ضمن المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق. وقد تم، خلال العام، التوقيع على اتفاقيات لمنح وقروض جديدة للصندوق، حيث وقعت في 3 و22 فبراير 2009 اتفاقية القرض الإضافي من صندوق الأوبك بمبلغ 18 مليون دولار، واتفاقية قرض من الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ 50 مليون دولار (على التوالي). وجرى في 3 أكتوبر 2009 توقيع اتفاقيتين لمنح مُقدّمة من بنك التنمية الألماني لدعم مشاريع التعليم بمبلغ إجمالي يصل إلى 13 مليون يورو. وقد أغلقت في 20 أغسطس 2009 منحة بنك التنمية الألماني (رقم 65 757 2004). وفي 30 سبتمبر 2009، أغلقت المنحة الهولندية للمنشآت الصغيرة والأصغر التي تمول برنامج "بزنس إيدج" المُنفذ من قبل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق. كما أغلقت في نفس التاريخ المنحة الهولندية (رقم 13253) الخاصة بمستشفى السلخانة في الجديدة. وفي 31 ديسمبر 2009، تم إغلاق كل من قرض البنك الدولي للمرحلة الثالثة، والمنحة الهولندية للتعليم (رقم 16025)، وقرض الصندوق السعودي للتنمية (رقم 24/422)، ومنحة البنك الدولي الإضافية لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء.

تنظيم ومتابعة استخدام الموارد بدأ، خلال العام، العمل بدليل إدارة مصادر التمويل، والذي يساعد على تتبع دورة المصادر التمويلية.. سواء من حيث الإجراءات الأولية أو إجراءات عقد الاتفاقيات للحصول على التمويل (منح وقروض). ويتضمن الدليل أيضاً بعض الإجراءات المُيسّرة لاستخدام مصادر التمويل، وآليات مراقبة هذه المصادر، وإعداد التقارير المتعلقة بها.. وقد تم تضمين الدليل في فصل مستقل في وثيقة الأدلة الإرشادية لعمليات الصندوق. كما تم استكمال تطوير نظام معلومات التمويل، وبدأ العمل به أيضاً. ويشتمل النظام على قاعدة بيانات للممولين، ومعلومات مراحل دورة المشروع، مفصلة بالتواريخ، وذلك حتى يسهل تتبع حالة المنح والقروض المقدمة للصندوق. ويجري العمل على جزئية تخصيص المشاريع للممولين بصورة شبه آلية تعتمد على تاريخ توقيع الاتفاقية وشروط الممول ويتوقع البدء بالعمل في هذا النظام ابتداء من شهر يناير 2010.

متابعة مصادر التمويل

تم خلال العام متابعة أوضاع التمويل بصورة مستمرة من خلال نظام المعلومات، حيث تتم مراقبة الحركات المالية ومتابعة المخرجات المادية لكل ممول، وإعداد التقارير الدورية والعارضه للممولين والحكومة، وكذا إعداد التوقعات الخاصة بالسحب.. بالإضافة إلى مراجعة مسودات الاتفاقيات الجديدة قبل التوقيع النهائي، وأخذ ملاحظات الوحدات المعنية. كما يتم في حالة القروض متابعة إجراءات النفاذ من خلال وزارة التخطيط ومجلس النواب ووزارة الشؤون القانونية.

بعثات المراجعة الخاصة بالمولين

خلال العام قام عدد من بعثات الممولين بزيارة الصندوق، كان من أبرزها: بعثة المراجعة نصف السنوية الإشرافية المشتركة قامت بعثة المراجعة (نصف السنوية) الإشرافية المشتركة لممولي للصندوق، خلال الفترة 30 مايو وحتى 10 يونيو 2009، بزيارة إلى الصندوق الاجتماعي لمراجعة المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق. وشارك في البعثة ممثلو كل من البنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ومملكة هولندا، وبنك التنمية الألماني (KfW)، وممثلي المفوضية الأوروبية (EU)، والصندوق السعودي للتنمية.

ممولو الصندوق الاجتماعي للتنمية

البنك الدولي/هيئة التنمية الدولية

• البنك الدولي 3 / القرض YEM – 3861

سعودي (20 مليون دولار) لدعم 136 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع (قطاع التعليم) للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي، وتصل التكلفة التقديرية للمشاريع إلى حوالي 22.9 مليون دولار، وقيمتها التعاقدية نحو 21.8 مليون دولار.

• المنحة 1/1429

يُقَدَّمُ الصندوقُ السعودي للتنمية منحةً بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار) لدعم 634 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي، وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة للمشاريع وبلغت القيمة التعاقدية لها نحو 54 مليون دولار.

منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الثالثة

يندرُجُ في إطار الدعم الذي تقدّمه هذه المنحة، والبالغة 63.1 مليون جنيه إسترليني، 1,222 مشروعاً. وتموّل المنحة مشاريع الصندوق للمرحلة الثالثة—ما عدا مشاريع الموروث الثقافي وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة. وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 82 مليون دولار.

منحُ الحكومة الهولندية

(1) منحة التعليم 16025

تم توقيع هذه المنحة في مارس 2007، وتبلغ قيمتها 10 ملايين دولار. حيث يبلغ إجمالي عدد المشاريع التي تُموّل من هذه المنحة حوالي 84 مشروعاً، وقد تم الالتزام وصرف كامل المنحة، وأغلقت في 31 ديسمبر 2009.

(2) منحة الصحة 13253 (مستشفى السلخانة)

وُقعت هذه الاتفاقية في نوفمبر 2005 لتمويل دعم وتحسين أقسام الصحة الإنجابية وطوارئ التوليد في مستشفى السلخانة في الحديدة، بالإضافة إلى مشروعين آخرين، وذلك بمبلغ 0.92 مليون دولار وقد تم إغلاق هذه المنحة بتاريخ 30/6/2009.

(3) منحة الصحة 15849 (الأمومة والطفولة)

تم توقيع هذه المنحة في يوليو 2007، وتبلغ قيمتها 8.5 مليون دولار، وذلك لتمويل 54 مشروعاً. وقد تم الالتزام بهذه المنحة كاملة.

• منحة الصحة 17014

تم توقيع هذه المنحة بتاريخ 24/11/2007، وتبلغ قيمتها 3,300,375 دولاراً، وتهدف إلى تجهيز مراكز ووحدات صحية في عدد من المحافظات. ويجري استكمال المشاريع الممولة من المنحة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الصحة العامة والسكان، حيث تم خلال هذا العام طلب تمديد تاريخ الإغلاق لهذه المنحة حتى نهاية عام 2010 ليتم استكمال المشاريع.

• منحة التمويل الأصغر SAA 0060844

تبلغ قيمة المنحة 0.75 مليون دولار، وهي تدعم

وُقِعَ هذا القرضُ—البالغة قيمته 51.6 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 77.4 مليون دولار—في شهر أبريل 2004، وبدأ استخدامه في أغسطس من نفس العام، وذلك لتمويل المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. ويتم بواسطة هذا القرض تمويل 893 مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى حوالي 78 مليون دولار (لا تشمل المصاريف الإدارية المخصصة للصندوق)، وتمت الموافقة في عام 2007 على إضافة 9.9 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 15 مليون دولار أمريكي)، كما تم خلال هذا العام الموافقة على تمديد تاريخ الإغلاق ليصبح 31 ديسمبر 2009.

• مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

القرض YEM-4220

يضم المشروع 3 مكونات، وهي: إدخال منظومة تحسين وإكثار البذور، وتقديم خدمات الرعاية في مجال الثروة الحيوانية والبيطرية، وتعزيز التنمية الريفية الإنتاجية. وبينما تقوم وزارة الزراعة بتحمل مسؤولية المكوّنين الأول والثاني، يتولى الصندوق تنفيذ المكوّن الثالث (التنمية الريفية) والذي يشمل على تقديم الدعم للمزارعين في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية في 23 مديرية موزعة على 5 محافظات. وقد تم التوقيع على هذا المشروع في سبتمبر 2006، وتبلغ مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع 14 مليون وحدة سحب خاصة (أي ما يعادل 20.8 مليون دولار) منها 7 ملايين وحدة سحب خاصة للمكون الثالث الذي سيقوم الصندوق بتنفيذه (أي ما يعادل 10.4 مليون دولار). يُستخدَمُ القرضُ لتمويل 66 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 4 ملايين دولار.

• منحة مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء

تم تقديم هذه المنحة لمواجهة الأزمة الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء، وقد تم التوقيع عليها في شهر يوليو 2008 و يقدر مبلغ المنحة بعشرة ملايين دولار.. وهي تدعم بشكل رئيسي قطاع الدعم المؤسسي، بالإضافة إلى دعم المجتمعات المستفيدة لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء، حيث بلغ عدد المشاريع 98 مشروعاً، وتم الالتزام بالمنحة وصرفها كاملة بنهاية عام 2009.

• المملكة العربية السعودية (الصندوق

السعودي للتنمية)

القرض 422/24

يُقَدَّمُ الصندوقُ السعودي للتنمية قرصاً بمبلغ 75 مليون ريال

تطوير خدمات تنمية الأعمال، ويتم تنفيذ هذه المنحة عبر وكالة تنمية الأعمال التي أنشأها الصندوق كهيئة مستقلة وقد تم إغلاق هذه المنحة بتاريخ 30/09/2009.

• المنحة السادسة رقم 038 65 2009

وقعت المنحة في أكتوبر 2009 بقيمة 8 ملايين يورو (11,360,000 دولار).

• منحة 18374 (دعم مؤسسة التمويل الدولية)

تم توقيع هذه المنحة في يوليو 2008، وتبلغ قيمتها 3850 مليون دولار. والمنحة موجهة لدعم مؤسسة التمويل الدولية وتم إغلاقها بتاريخ 30/06/2009.

• منحة التعليم 18959

تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2008، وتبلغ قيمتها 15 مليون دولار. وتدعم المنحة تمويل 93 مشروعاً تبلغ تكلفتها التقديرية 14.8 مليون دولار. وقد وصلت القيمة التعاقدية إلى 11 مليون دولار حتى نهاية عام 2009 ويتوقع أن تعلق هذه المنحة بنهاية عام 2010.

منح المجموعة الأوروبية

• منحة MED 2003 (مشروع دعم القطاع

الصحي والديموغرافي)

تم توقيع اتفاقية فرعية مع وزارة الصحة في نوفمبر 2006 لتنفيذ مكونات من الدعم المقدم لوزارة الصحة في كل من محافظتي لحج وتعز من قبل المجموعة الأوروبية. وتبلغ قيمة الاتفاقية الفرعية الموقعة مع وزارة الصحة العامة والسكان مبلغ 2.9 مليون يورو. يبلغ عدد المشاريع 137 مشروعاً، والتكلفة التقديرية 4 ملايين دولار. وقد قيم هذا المشروع بناء على التقييم الذي نفذته وزارة الصحة ممثلة بمكتبها في المحافظتين المذكورتين، وذلك من خلال إعداد الخطط وتحديد الاحتياجات، على أن يقوم الصندوق الاجتماعي بعملية التنفيذ.

الحكومة الألمانية (بنك التنمية الألماني

“KfW”)

• - المنحة الثالثة رقم 059 66 2005

يُقدَّر مبلغ المنحة بسنة ملايين يورو (7.2 مليون دولار)، لتمويل 175 مشروعاً بتكلفة تقديرية 11 مليون دولار (تغطي مساهمات الحكومة والمستفيدين الفارق بينها وبين قيمة المنحة)، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 9.6 مليون دولار.

• المنحة الرابعة رقم 248 65 2007

يُقدَّر مبلغ المنحة بخمسة ملايين يورو (7.9 مليون دولار)، لتمويل 191 مشروعاً بتكلفة تقديرية 10.7 مليون دولار، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 5.8 مليون دولار حتى نهاية عام 2009.

• المنحة الخامسة رقم 899 65 2008

تم توقيع هذه المنحة في ديسمبر 2008 وتوفر المنحة مبلغ 17.5 مليون يورو (24,325,000 دولار)، وتمول 76 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 15 مليون دولار.

كما يجري حالياً استكمال إجراءات المنحة السابعة المقدمة من بنك التنمية الألماني، وذلك بمبلغ 5 ملايين يورو.

صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية /

القرض رقم 959P

تبلغ قيمة القرض 13 مليون دولار، تستخدم في تمويل 145 مشروعاً في كل من برنامج تنمية المجتمع (قطاعات التعليم والمياه والبيئة والحماية الاجتماعية والصحة والطرق)، وبرنامج الدعم المؤسسي. وقد تم الالتزام بكامل المبلغ، وقد تم استكمال استخدامات القرض وإغلاقه بتاريخ 30/06/2008.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي 3 / القرض 480/2005

يصل مبلغ القرض إلى 15 مليون دينار كويتي (51 مليون دولار)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للمرحلة الثالثة في برنامجي تنمية المجتمع و المنشآت الصغيرة و الأصغر وخدمات الأعمال. يبلغ عدد المشاريع 475 مشروعاً.

الحكومة الإيطالية

• المعونة السلعية الإيطالية 2005

تم توقيع اتفاقية بمبلغ 951,000 دولار، تهدف إلى دعم مشاريع تعليم الفتاة والطرق الريفية بمنطقة تهامة. وتم الالتزام بكامل المبلغ.

• مقايضة الديون الإيطالية (الموروث الثقافي)

تم توقيع اتفاقية بمبلغ 4 ملايين دولار، تهدف إلى دعم مشاريع الموروث الثقافي. وقد بلغ إجمالي الالتزام حوالي 2.4 مليون دولار.

سلطنة عُمان

تم التوقيع على المنحة المقدمة من حكومة سلطنة عمان بتاريخ 27/2/2008 و يقدر مبلغ المنحة بخمسة ملايين دولار. وتمول المنحة 45 مشروعاً، حيث تم الالتزام بها كاملة حتى نهاية 2009. والمنحة تدار من قبل الصندوق العربي ومن المتوقع إغلاقها بنهاية العام 2010.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) القرض YE-732

المعونة السلعية الأمريكية/ برنامج-480b /2006

توفر المنحة مبلغ 3.9 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشاريع في محافظات مختلفة وقد تمت الموافقة على 39 مشروعاً وبلغت القيمة التعاقدية حوالي 3.7 مليون دولار حتى نهاية عام 2009.

معونة دار الضيافة/ زبيد

تصل قيمة هذه المنحة إلى 111,000 دولار، وتمول تنفيذ مشروع ترميم مبني دار الضيافة وتدريب عمالة تقليدية في مديرية زبيد (محافظة الحديدة). وقد بلغت القيمة التعاقدية 85,191 دولار.

معونة متحف مأرب

توفر المنحة مبلغ 1.6 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع بناء المتحف الإقليمي بمأرب. وقد بلغت التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى من المشروع 473,768 دولار، والقيمة التعاقدية 472,460 دولار، وقد جرى خلال العام 2009 استكمال العروض الخاصة بالتصاميم ويجري التخابط مع الممول للحصول على عدم الممانعة والبدء في إعداد التصاميم التفصيلية للمشروع.

قرض البنك الإسلامي للتنمية (للمرحلة الثالثة)

تم توقيع هذا القرض في مايو 2007 بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي. ويمول القرض 61 مشروعاً بكلفة تقديرية تساوي قيمة المنحة. وقد بلغت القيمة التعاقدية 6.6 مليون دولار.

منحة الحكومة الفرنسية

خُصت هذه المنحة لدعم أنشطة الحفاظ على التراث الثقافي في محافظتي تعز وعدن، وتم توقيع المنحة في نوفمبر 2008، وتبلغ قيمتها 100,000 يورو (129,600 دولار)، وقد تم الالتزام بكامل المبلغ.

مساهمة الحكومة لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة

تم توقيع هذه المساهمة الممولة من الحكومة اليمنية في يوليو 2006، وتبلغ قيمتها 15.8 مليار ريال يمني (ما يعادل 79.2 مليون دولار)، وتمول 266 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 67.8 مليون دولار، وقيمة تعاقدية بلغت حوالي 55.3 مليون دولار.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تم توقيع هذه المنحة بتاريخ 07/07/2008 بقيمة 0.55 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع بناء الشبكة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن. وتبلغ التكلفة التقديرية 0.55 مليون دولار، والقيمة التعاقدية وصلت إلى 0.53 مليون دولار.

تم بتاريخ 21/1/2008 توقيع قرض بمبلغ 16.4 مليون دولار، يهدف إلى تمويل بعض مكونات مشروع الزراعة المطرية الذي ينفذه الصندوق.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

هناك عقدان تم توقيعهما مع "اليونسكو" بقيمة إجمالية تبلغ 140,540 دولاراً لتمويل مشروعين في الموروث الثقافي.

منحة الشركة اليمنية للغاز المسال

تم التوقيع على الاتفاقية في يناير 2008 بمبلغ 411,290 دولاراً لتمويل بناء وتجهيز خمس مدارس في محافظة شبوة. وقد تم إنجاز ثلاثة مشاريع حتى نهاية عام 2009، كما تم تمديد تاريخ الإغلاق إلى 31/03/2010.

الحكومة الأمريكية

• منحة برنامج 2002 / 416b (شبوة والجوف)

تصل قيمة هذه المنحة إلى نصف مليون دولار، وتمول تنفيذ مشروع تدريب الكوادر الصحية في كل من محافظتي شبوة والجوف، بكلفة تقديرية تقارب 0.55 مليون دولار، وقد تم إنجاز المشروع خلال عام 2009، ويجري حالياً وضع خطط لاستيعاب بقية المبلغ في مشاريع أخرى تدرج تحت نفس القطاع وبحسب الاتفاق مع المانح.

• منحة برنامج 2002 / 416b (مأرب وجحانة)

تصل قيمة هذه المنحة إلى نصف مليون دولار، وتمول تنفيذ مشروع تدريب الكوادر الصحية في كل من مأرب وجحانة، بكلفة تقديرية تقارب 0.57 مليون دولار، بينما تصل القيمة التعاقدية للمشاريع إلى 0.51 مليون دولار، وقد تم إنجاز المشروع خلال عام 2009، ويجري حالياً وضع خطط لاستيعاب المبالغ المتوفرة في مشاريع أخرى تدرج تحت نفس القطاع وبحسب الاتفاق مع المانح.

المعونة السلعية الأمريكية/ برنامج 2004/416b (خمس محافظات)

توفر المنحة مبلغ 1.4 مليون دولار، وذلك لتنفيذ 15 مشروعاً في محافظات مأرب والجوف وشبوة وصعدة وعمران، وقد تم الالتزام بهذه المنحة بالكامل كما تم إنجاز كافة المشاريع وإغلاق المنحة في عام 2009.

الممول	الاتفاقية	نوع الاتفاقية	قيمة الاتفاقية (مليون)	عملة الممول	المعادل بملايين الدولارات (تقريباً)
الاتحاد الأوروبي	منحة دعم القطاع الصحي	منحة	2.9	يورو	3.6
	منحة المرحلة الثالثة TF 053450	منحة	7.8	يورو	9.4
	المنحة الإضافية للمرحلة الثالثة	منحة	11.2	يورو	14.1
البنك الإسلامي للتنمية	قرض المرحلة الثالثة	قرض	7.0	دينار إسلامي	10.0
البنك الدولي	منحة مواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء	منحة	10.0	دولار	10.0
	قرض الزراعة المطرية والثروة الحيوانية-4220-YEM	قرض	7.0	وحدة سحب خاصة	10.8
	قرض المرحلة الثالثة 3861	قرض	51.6	وحدة سحب خاصة	77.4
الحكومة الإيطالية	مقايضة الديون (المشاريع الموروث الثقافي)	منحة	800.0	ريال يمني	4.0
	المعونة السلعية 2005	منحة	1.0	دولار	1.0
الحكومة الألمانية	منحة رقم 2008 65 899	منحة	17.5	يورو	24.3
	منحة رقم 2007 65 248	منحة	5.0	يورو	6.4
	منحة رقم 2005 66 059	منحة	6.0	يورو	7.2
	منحة رقم 2004 65 757	منحة	5.0	يورو	6.0
	منحة رقم 2009 65 038	منحة	8.0	يورو	11.4
	منحة دعم مشاريع التعليم	منحة	5.0	يورو	7.1
الحكومة الأمريكية	معونة متحف مارب	منحة	1.6	دولار	1.6
	برنامج 2006/480	منحة	3.9	دولار	3.9
	برنامج 2002/416b تدريب كوادر صحية شبوة والجوف	منحة	0.5	دولار	0.5
	برنامج 2002/416b تدريب كوادر صحية مارب وجحانة	منحة	0.6	دولار	0.6
	دار الضيافة زبيد	منحة	0.1	دولار	0.1
	برنامج-2003 PL480 تهامة وحجة	منحة	0.5	دولار	0.5
	برنامج 2004/416b	منحة	1.4	دولار	1.4
	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الثالثة	منحة	63.1	جنيه إسترليني	96.0

المعادل بملايين الدولارات (تقريباً)	عملة الممول	قيمة الاتفاقية (مليون)	نوع الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
0.1	يورو	0.1	منحة	منحة التراث الثقافي - محافظتي تعز وعدن	الحكومة الفرنسية
15.0	دولار	15.0	منحة	تعليم (4) رقم 18959	الحكومة الهولندية
0.4	دولار	0.4	منحة	دعم مؤسسة التمويل الدولية - منشآت رقم 18374	
8.5	دولار	8.5	منحة	صحة الأمومة والطفولة (15849)	
0.9	دولار	0.9	منحة	صحة (مستشفى السلخانة) رقم 13253	
3.3	دولار	3.3	منحة	صحة رقم 17014	
10.0	دولار	10.0	منحة	تعليم (3) رقم 16025	
0.8	دولار	0.8	منحة	المنشآت الصغيرة والأصغر رقم SAA 0060844	
3.0	دولار	3.0	منحة	صحة (2) رقم 13256	
8.5	دولار	8.5	منحة	تعليم (2) رقم 13202	
2.8	دولار	2.8	منحة	صحة (1) رقم 10829	
6.1	دولار	6.1	منحة	تعليم (1) رقم 10784	
79.2	ريال يمني	15,830.4	منحة	أشغال كثيفة العمالة	
0.4	دولار	0.4	منحة	تمويل خمس مدارس شبوة	الشركة اليمنية للغاز المسال
16.4	وحدة سحب خاصة	10.9	قرض	قرض مشروع الزراعة المطرية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - إيفاد
100.0	ريال سعودي	375.0	منحة	منحة رقم 1/1429	الصندوق السعودي للتنمية
20.0	ريال سعودي	75.0	قرض	قرض رقم 422/24	الصندوق العربي للإنماء
51.0	دينار كويتي	15.0	قرض	قرض المرحلة الثالثة	
5.0	دولار	5.0	منحة	منحة حكومة سلطنة عمان	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
50.0	دينار كويتي	14.0	قرض	قرض الصندوق الكويتي للتنمية	
0.3	دولار	0.3	منحة	هبة اليونسكو - تراث ثقافي	اليونسكو
13.0	دولار	13.0	قرض	قرض رقم 959P	صندوق الأوبك للتنمية
18.0	دولار	18.0	قرض	القرض للمرحلة الثالثة	
0.6	دولار	0.6	منحة	بناء شبكة وطنية للتمويل الأصغر في اليمن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

تراكمي (1998-2009)	2009	2008	الجدول 15: قائمة المصادر والاستخدامات (ريال يمني)
المصادر			
28 555 139 739	7 358 189 500	6 803 940 000	الحكومة اليمنية
39 109 918 804	2 853 876 659	3 163 325 309	البنك الدولي / هيئة التنمية الدولية*
14 975 316 613	1 422 959 732	2 062 430 400	الحكومة الهولندية
24 061 457 161	2 893 582 040	2 926 811 209	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
4 967 206 522	-	10 775 700	الولايات المتحدة الأمريكية
3 555 611 464	-	32 138 098	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
15 310 293 663	4 722 998 407	4 183 693 500	الحكومة البريطانية
4 986 522 254	1 336 167 438	978 752 454	الحكومة الألمانية / بنك الاعمار الألماني (KfW)
50 306 399	3 162 043	15 069 652	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)
10 266 188 383	4 934 414 515	2 704 818 187	الصندوق السعودي للتنمية
780 772 050	199 000 000	581 772 050	الحكومة الإيطالية
399 500 000	-	399 500 000	سلطنة عُمان
1 567 199 967	284 156 563	99 935 000	بنك التنمية الإسلامي
28 033 820	-	28 033 820	فرنسا
41 046 742	-	41 046 742	الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال (YLNG)
3 139 981 147	115 360 654	-	الاتحاد الأوروبي
13 330 116	13 330 116	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
206 400 000	206 400 000	-	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
14 607 750	-	-	مصادر أخرى من أعوام سابقة
152 028 832 594	26 343 597 667	24 032 042 121	إجمالي فرعي
4 252 225 306	1 276 163 703	1 178 601 502	فوائد مصرفية
1 343 706 707	302 039 688	376 735 569	الأقساط المسددة من مشاريع الإقراض
2 445 618 686	314 731 522	84 097 978	مبالغ مستردة من نفقات المشاريع
982 194 951	476 825 497	695 574 396	إيرادات أخرى
161 052 578 244	28 713 358 077	24 975 902 774	الإجمالي الكلي للمصادر
الاستخدامات			
108,709,457,989	21,822,622,582	16,359,698,464	مواد وأعمال
2,021,917,686	430,000,000	297,500,000	إقراض
9,866,481,417	1,491,270,181	1,324,197,105	تجهيزات وسيارات للمشاريع
870,044,845	56,027,657	138,442,470	الأصول الثابتة للصندوق
17,047,934,570	3,576,673,283	2,767,277,838	خدمات استشارية وتدريب
6,718,082,602	1,281,129,667	1,092,912,717	نفقات تشغيلية
145,233,919,109	28,657,723,370	21,980,028,594	الإجمالي الكلي للاستخدامات**

* تشمل أيضاً منحة الاتحاد الأوروبي واليابان وهولندا، والتي يُديرها البنك الدولي
المصدر: تقرير المراجع الخارجي، فبراير 2010

الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2009 وتراكيمياً، وخرائط بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (عام 2009 وتراكيمياً)

		البرنامج
تراكمي	عام 2009	
757.6	108.1	تنمية المجتمع
259.7	41.7	البناء المؤسسي*
21.1	2.4	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
11.5	1.1	الأشغال كثيفة العمالة
1,049.9	153.3	الإجمالي**

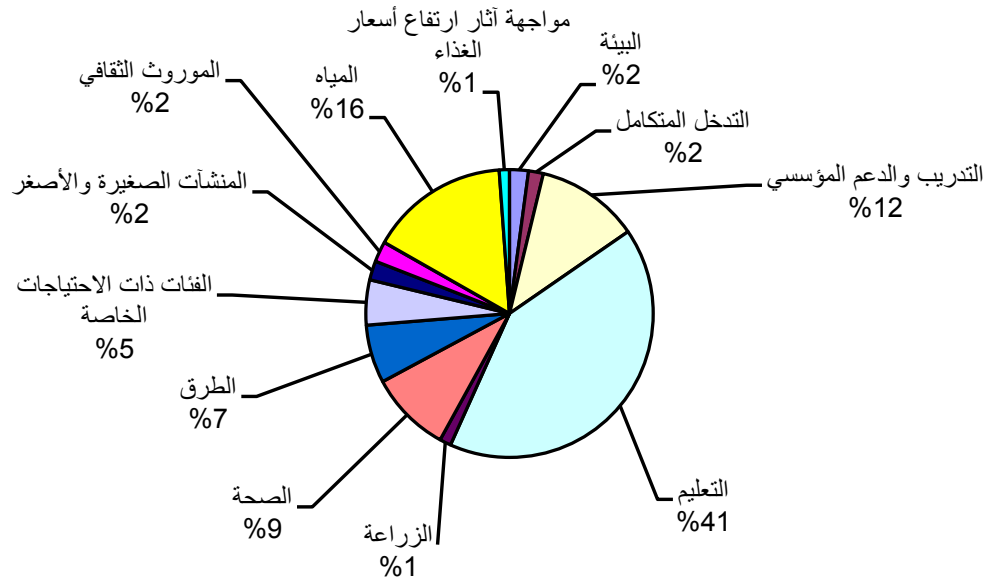
*يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق
** التكاليف تقديرية

توزيع المنصرف حسب البرنامج (عام 2009 وتراكيمياً)

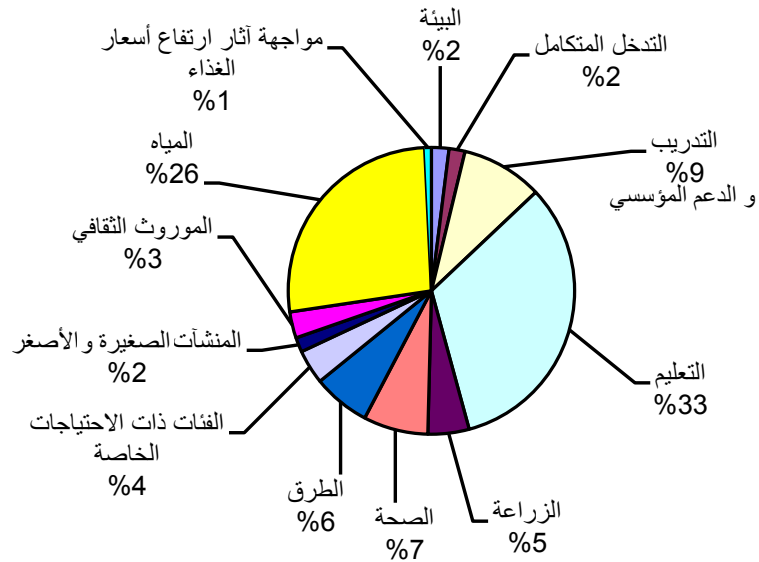
		البرنامج
تراكمي	عام 2009	
633.70	114.1	تنمية المجتمع
99.90	22.0	البناء المؤسسي*
18.00	3.6	تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر
3.00	0.2	الأشغال كثيفة العمالة
754.60	139.9	الإجمالي

*يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق
(أقل من ٥٪ من الإجمالي)

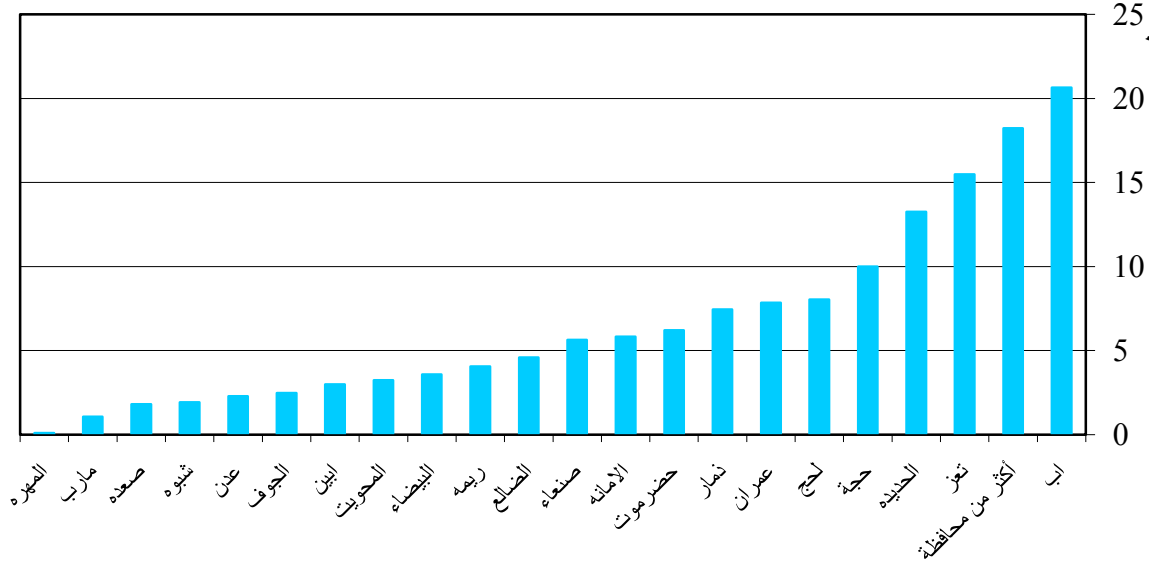
الشكل 3: توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2009)



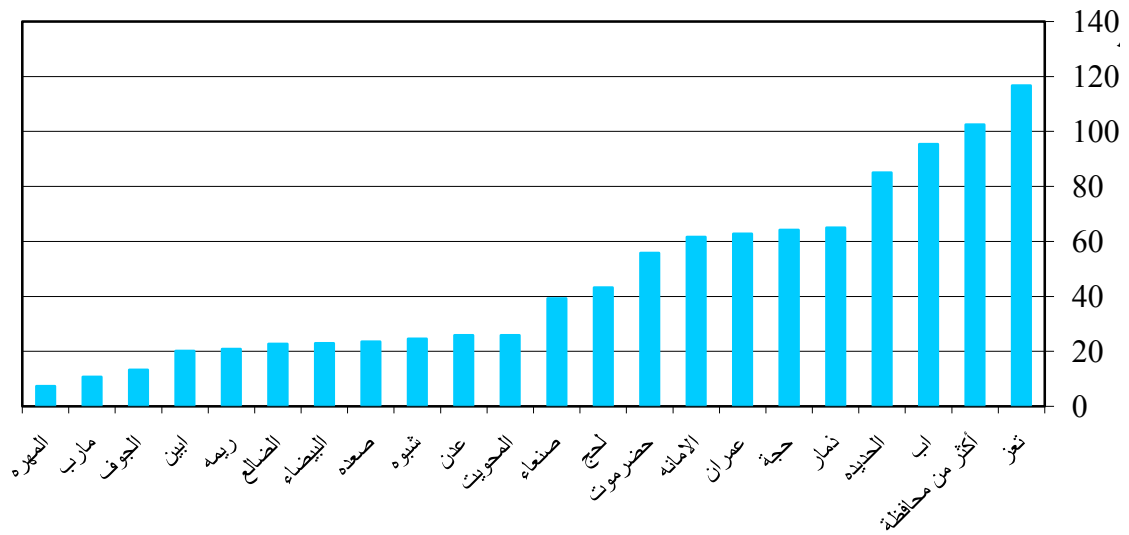
الشكل 4: التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (1997-2009)



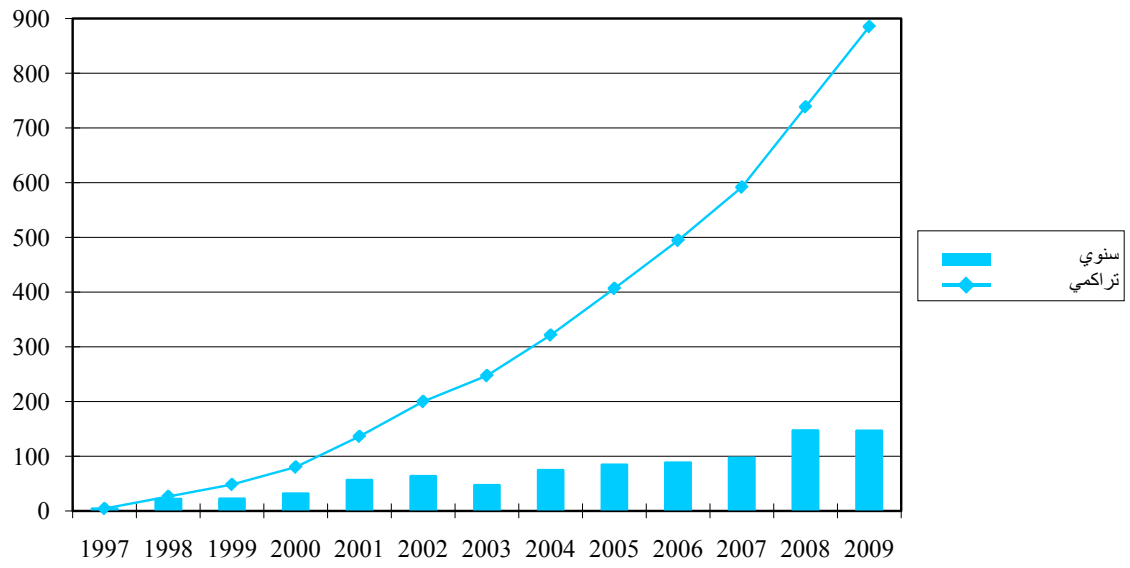
الشكل 5: توزيع الالتزامات حسب المحافظة (عام 2009) – مليون دولار



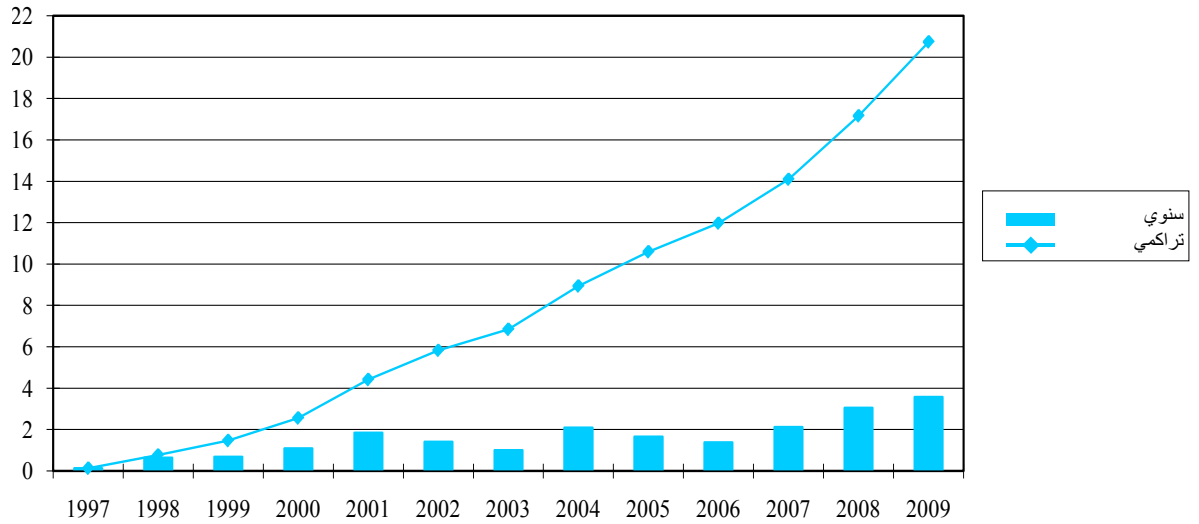
الشكل 6: التوزيع التراكمي للالتزامات حسب المحافظة (1997-2009) – مليون دولار

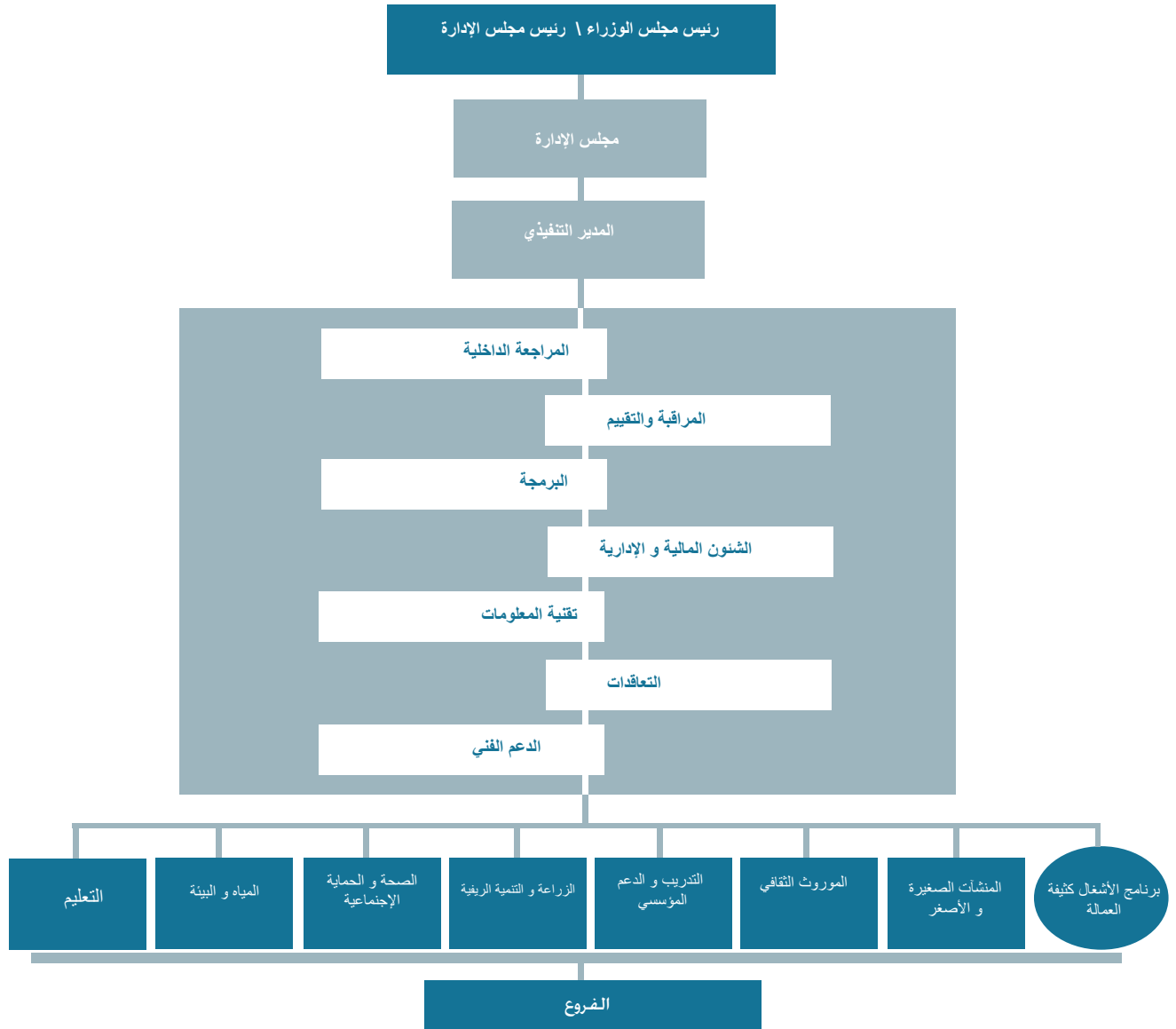


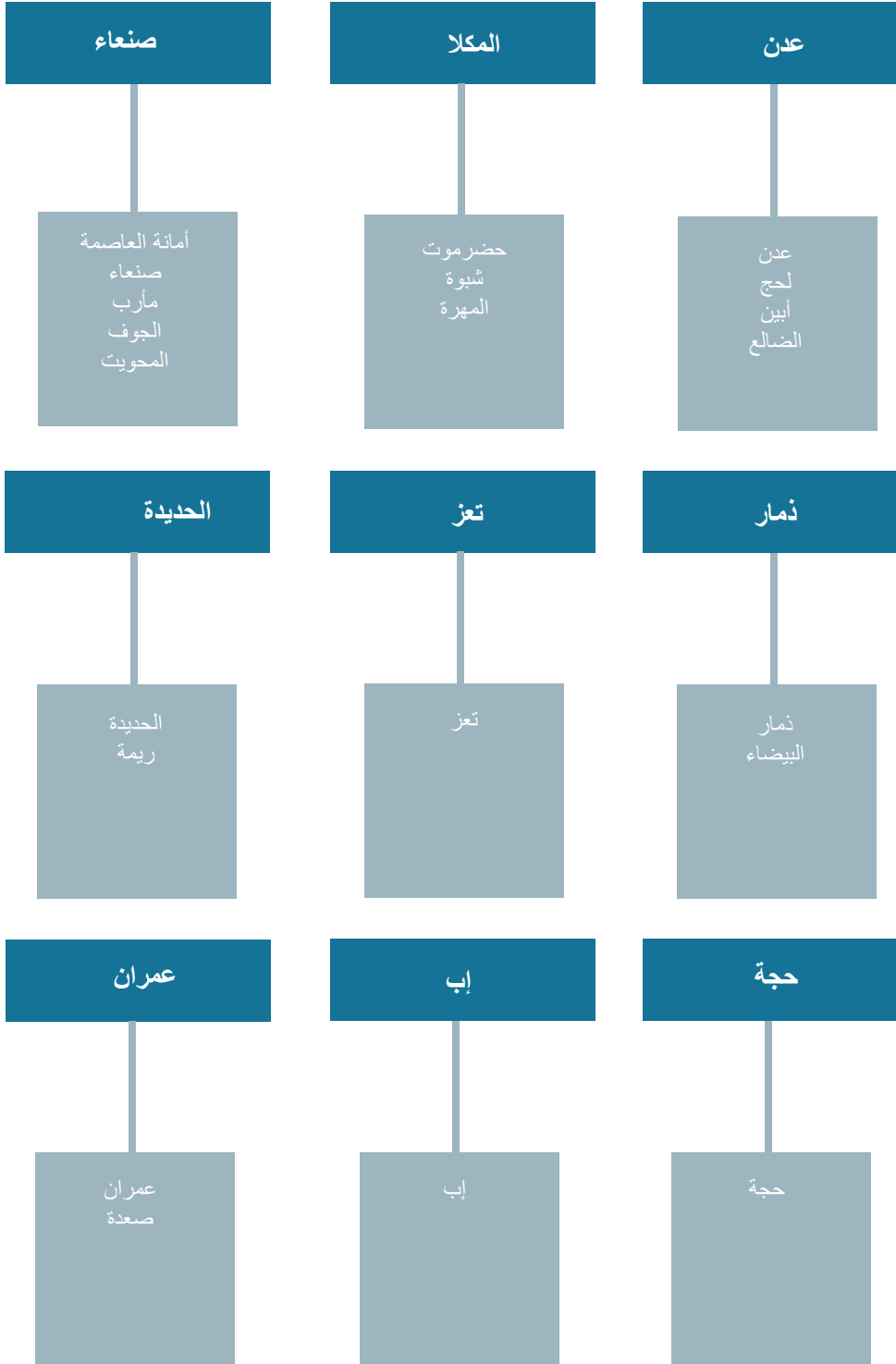
الشكل 7: الالتزامات سنوياً وتراكُمياً (1997-2009) – مليون دولار



الشكل 8: المنصرف سنوياً وتراكُمياً (1997-2009) – مليون دولار

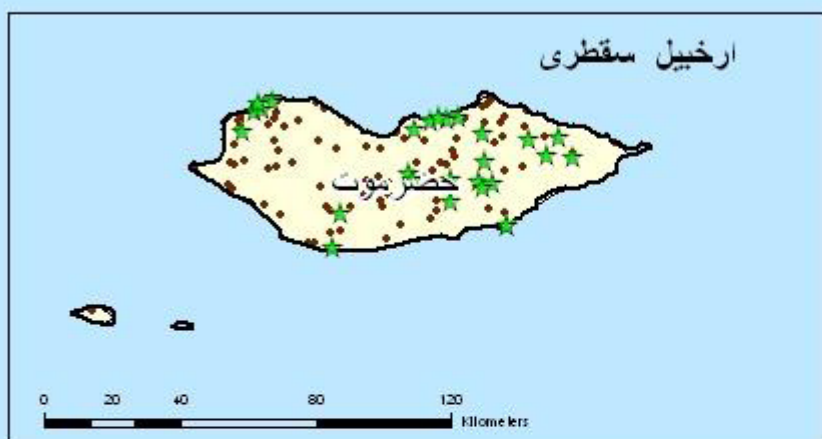
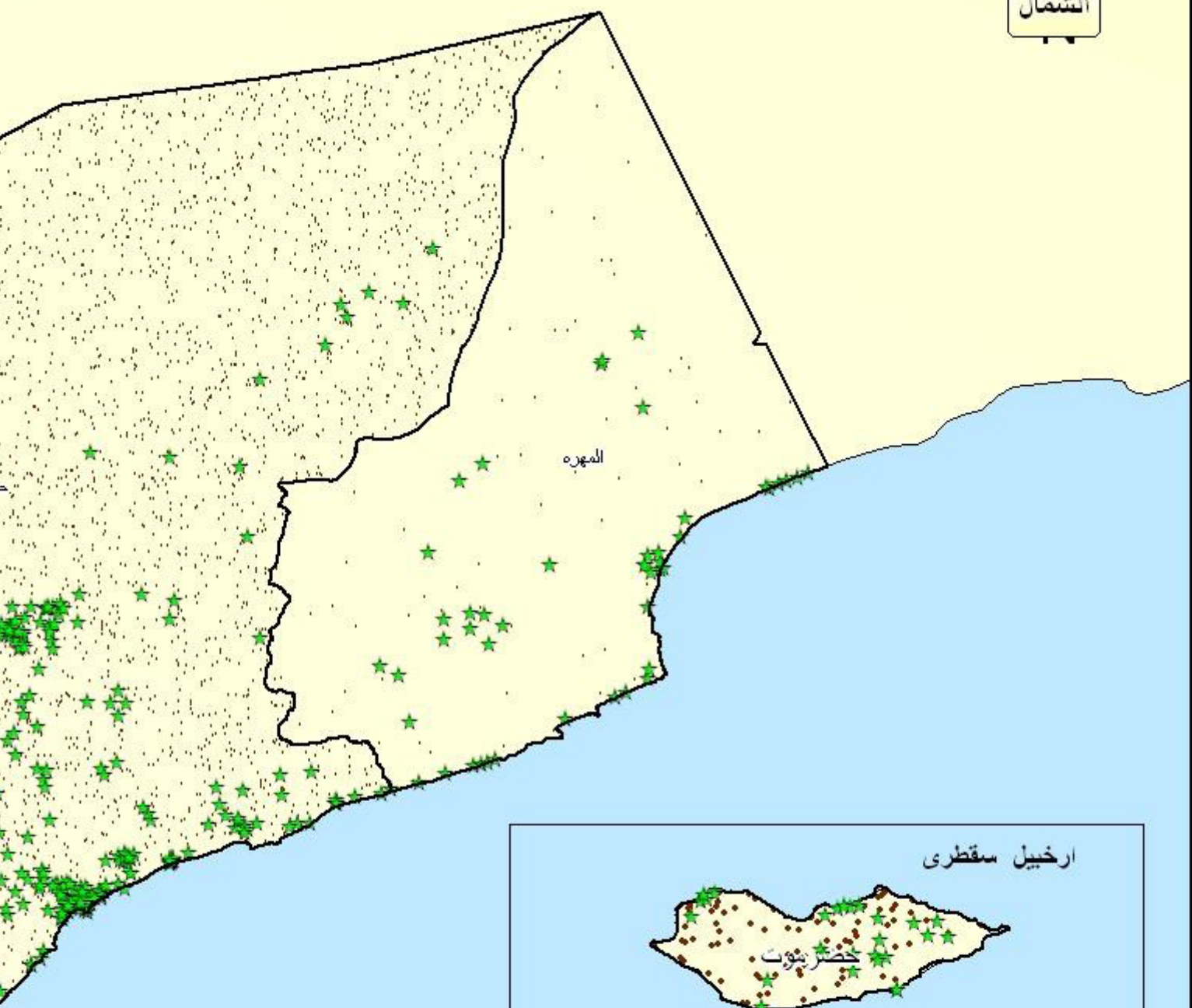






خريطة تركيز الفقراء ومشاريع

الشمال



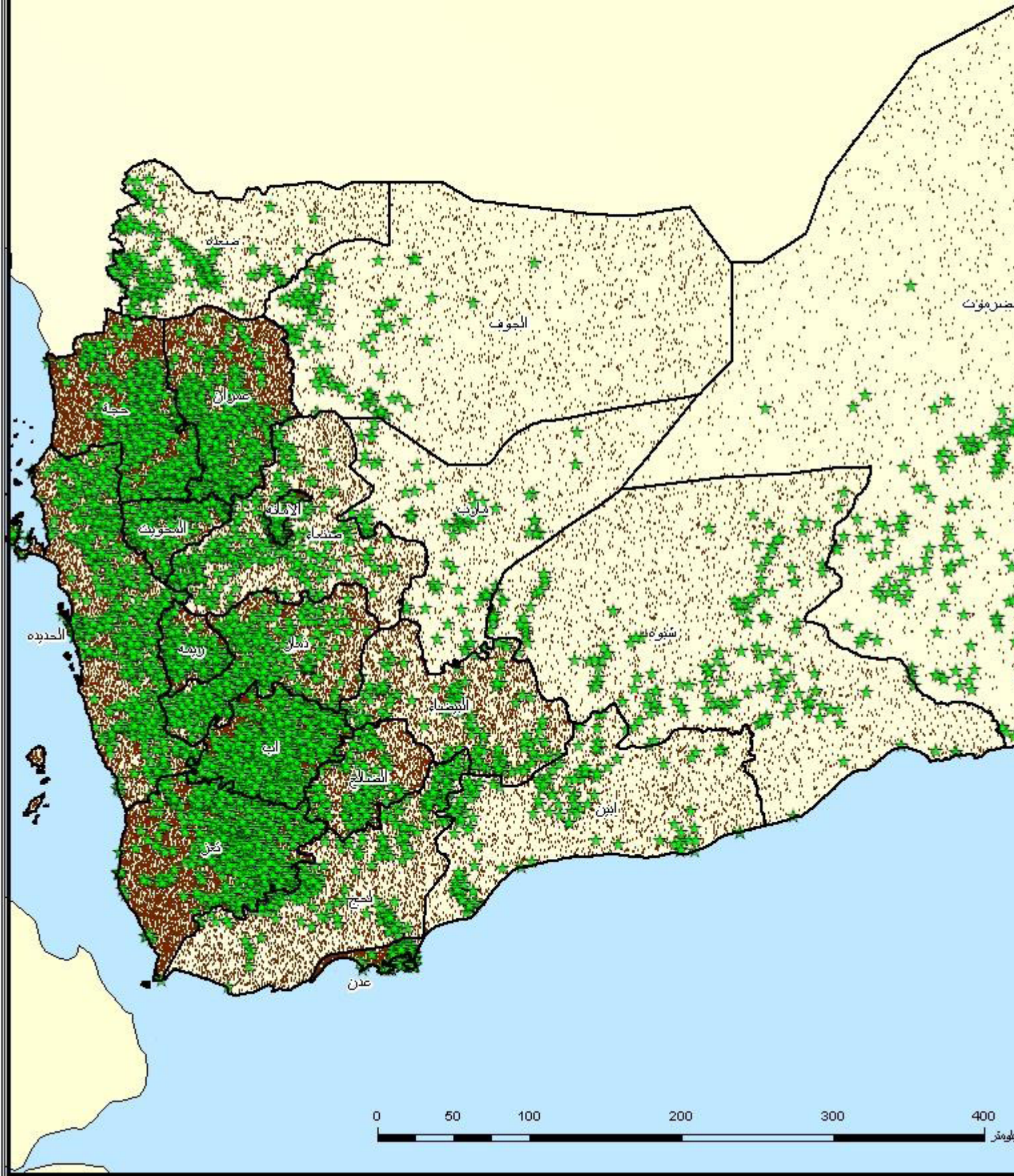
مفتاح الخريطة

مشروع الصندوق ★

1 نقطة = 100 فقير



الصندوق (1997-2009)



نظام المعلومات الإدارية – الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وثيقة المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (2011-2015).

ماري جينينجز: تقييم الصندوق الاجتماعي للتنمية – التقرير النهائي للتقييم المؤسسي 2009.

مارتا كولبورن. مؤسسة كولبورن للاستشارات الدولية. الإصغاء للمجتمع المدني اليمني: تقييم الصندوق الاجتماعي للتنمية للمنظمات غير الحكومية 2009.

قائمة بالمشاريع الموافق عليها عام 2009

